الأيام الأخيرة

من حياة الخليفة الراشد

عثمان بن عفان رضي اللّه عنه

تأليف

د. محمد بن عبد الله غبان الصبحي

اختصار

مركز البحوث والدراسات بالمبرة

فهرسة مكتبة الكويت الوطنية أثناء النشر

الطبعة الثانية

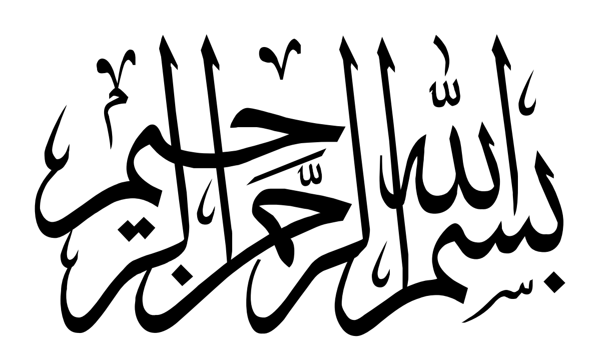
١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م

مبرة الآل والأصحاب

هاتف: ٢٢٥٦٠٢٠٣ – ٢٢٥٥٢٣٤٠ فاكس: ٢٢٥٦٠٣٤٦

ص. ب: ١٢٤٢١ الشامية الرمز البريدي ٧١٦٥٥ الكويت

E-mail: almabarrh@gmail.com
www.almabarrah.net


بسم الله الرحمن الرحيم

الموضوع	الصفحة

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾[1].

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبًا ﴾[2].

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَـٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴾[3].

أما بعد[4]: فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة[5].

---

(١) سورة آل عمران الآية «١٠٢».

(٢) سورة النساء الآية «١».

(٣) سورة الأحزاب الآية «٧٠-٧١».

(٤) هذه الخطبة تسمى خطبة الحاجة، وقد كان النبي ﷺ يقدمها بين يدي الخطبة، وكذلك السلف الصالح في خطبهم، ودروسهم، وكتبهم ومختلف شؤونهم، وقد خصص لها فضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله رسالة أسماها (خطبة الحاجة).

(٥) رواه مسلم في صحيحه (٢/ ٥٩٢)، وأحمد في المسند (٣/ ٣٧١)، والبيهقي في سننه (٣/ ٢١٤)، وليس عن أحمد: (وكل بدعة ضلالة)، وزاد هو والبيهقي: (وكل محدثة بدعة)، وصحح الألباني إسناديها (خطبة الحاجة ص ٢٦).

وبعد: فإن الدراسة المثمرة للتاريخ، تكون لهدف صحيح، ويجب أن يكون التاريخ المعتمد لذلك، تاريخاً صحيحاً، من حيث نقله، وإلا فستكون الثمرة ثمرة فاسدة.

ولا يكون التاريخ صحيحاً إلا إذا استُمِد من المصادر الموثوقة الصحيحة، التي في مقدمتها كتاب الله العزيز، الذي ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾[1] ففيه مادة تاريخية واسعة، متنوعة العصور، تتناول عدداً من الحوادث، وتتعمق – أحياناً – في تفصيلات دقيقة.

ويلي هذا المصدر الموثوق، ما صح عن النبي ﷺ من أحاديث، فإنها تحتوي على معلومات تاريخية، عن بعض الأمم السالفة، وعن عصر السيرة[2].

أما المصدر الثالث، من مصادر التاريخ الموثوقة، فهو: الروايات التاريخية المسندة الثابتة؛ التي يرويها أصحاب المصنفات المسندة والتي منها: كتب الحديث، وكتب التاريخ، والكتب التي خُصصت لتراجم الرجال؛ يروونها بأسانيدهم الصحيحة إلى شاهد العيان.

هذه هي مصادر التاريخ الموثوقة[3] التي يجب على كل باحث، في سيرة النبي ﷺ وتاريخ الخلفاء الراشدين، أن يستقي معلوماته منها.

---

(١) سورة: فصلت الآية «٤٢».

(٢) من المعروف أن علماء الحديث، خصصوا أبواباً لروايات السيرة النبوية في مصنفاتهم الحديثية، ككتاب المغازي في صحيح البخاري، وكتاب الجهاد في صحيح مسلم، وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، والدارمي، وموطأ مالك.

(٣) ومن مصادر التاريخ التي لا تتناسب مع موضوع هذا البحث:
١ – ما يذكره المؤرخون في كتبهم التاريخية، دون إسناد، ولم تثبت معاصرتهم للأحداث: فهذا المصدر غير موثوق به خاصة بالنسبة لموضوع هذا البحث، لأهميته، وضرورة استمداد معلوماته من المصادر الموثوقة. =

وعليه أن يتجنب الروايات الواهية، والموضوعة، ليكون بناؤه التاريخي سليم القواعد، صالحاً للتحليل، واستمداد العبر منه، والوصول إلى قوانين العمران، وسنن الاجتماع.

وأصدق، وأصلح تاريخ لذلك هو تاريخ الأنبياء، وفي مقدمتهم خاتمهم محمد ﷺ وتاريخ خلفائه الراشدين، أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ﷺ.

فإن هذا التاريخ، تاريخٌ سليم من الشذوذ، والأمراض الاجتماعية، والفكرية، ومن الأهواء والتطرف.

هذا هو طابعه العام، أما ما وقع في أواخر هذه الفترة، من فتن وحروب، فعلى فرض صحة ما صورته الروايات التاريخية، فإنه لا يعمم الحكم عليها، مع أنه قد أدخل فيها الكثير من الدس، والتحريف، ثم أبرز وأشيع.

فشاعت فتنة مقتل عثمان ﷺ، وموقعة الجمل، وصفين، والتحكيم، شيوعاً أعظم مما كان فيها من مواضع القدوة، وما كان فيها من العدل والإنصاف، والمثل العليا في تحقيقها، وأكثر مما كان من قصص أولئك المؤمنين الصادقين الأبرار، مما يبين قوة إيمانهم، ويقينهم، وتعلقهم بخالقهم، مما يزيد الإيمان ويحسن الاقتداء بهم[1].

لقد طغت شهرة هذه الفتن، على هذه المعاني السامية، من حيث الانتشار، فلا يكاد يعلم الكثيرون عن هذه الفترة إلا الفتن التي حدثت في آخرها.

=٢- ما يستنتجه المتخصصون في علم الآثار، من التنقيب والحفريات وغيرها، وهذا المصدر لا يناسب موضوع هذا البحث أيضاً.

(١) من ذلك رفض عثمان ﷺ قتال المحاصرين، كما سيأتي، وما في ذلك من إيثار وتقديم لمصالح الأمة على مصالحه الشخصية، فإن فيه دلالات قوية على قوة إيمانه ﷺ وتعلقه بربه، واستحضاره للحياة الآخرة.

وعسى الله أن يقيض لإبراز هذه الجوانب النيرة في ذاك العصر أحداً ممن يحب، ليؤكدوا صلاحيته للقدوة والاقتداء، ويكشفوا عن دور الداسِّين عليه المشوهين صورته الحسنة بالأخبار السيئة المكذوبة المتزيدة.

فإن هذه الفتن، لم تشع فحسب، بل زيد فيها الكثير، وحرف منها شيء غير قليل، وشُوِّه أكثرها، حتى ظهرت تلك الحوادث مشوهة، دعت كثيرين إلى تجنب الحديث عنها، باعتبارها مما شجر بين الصحابة[1] عملاً بقوله ﷺ: «إذا ذكر أصحابي فأمسكوا...»[2].

فإن «من أصول أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم، وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ كما وصفهم الله في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ﴾[3] وطاعة النبي ﷺ في قوله: «لا تسبُّوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً، ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»[4].

(١) السبب هو: انخداعهم بروايات مغرضة وتصديقها، بسبب حسن بهرجتها وإتقانهم لصياغتها، مما نشر الباطل وأخفى الحق عن الكثيرين.

(٢) رواه أبو نعيم في الحلية (٤/ ١٠٨) وغيره، وصححه الألباني في صحيح الجامع (١/ ١٥٥)، وفي السلسلة الصحيحة (١/ ٤٢).

(٣) سورة الحشر، الآية: (١٠).

(٤) ابن تيمية، العقيدة الواسطية (ص: ١٦٦)؛ والحديث رواه البخاري، الجامع الصحيح، فتح الباري (٧/ ٢١)، ومسلم، الجامع الصحيح، باب تحريم سب الصحابة ﷺ (٤/ ١٩٦٧)، وأبو داود، والترمذي، وأحمد بن حنبل، كلهم من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ، ومسلم وابن ماجه من حديث أبي هريرة ﷺ.

ويتبرؤون من الذين يبغضون الصحابة ويسبونهم، ومن الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل، ويمسكون عما شجر بين الصحابة، ويقولون: إن هذه الآثار المروية في مساويهم، منها ما هو كذب، ومنها ما قد زيد فيه ونقص وغير من وجهه، والصحيح منه، هم فيه معذورون إما مجتهدون مصيبون، وإما مجتهدون مخطئون، وهم مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم، عن كبائر الإثم وصغائره، بل تجوز عليهم الذنوب في الجملة، ولهم من السوابق، والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم - إن صدر- حتى إنهم يغفر لهم من السيئات، ما لم يغفر لمن بعدهم؛ لأن لهم من الحسنات التي تمحو السيئات ما ليس لمن بعدهم.. »[1].

وهم يعلمون: أن الله حفظ لنا الدين، بصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي الله عنهم الذين نقلوه إلى الجيل الذي لقيهم، ومن ثم انتقل إلينا عبر الأجيال، جيلاً بعد جيل، حتى وصل إلينا؛ كما تعلموه من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

إلا أن أعداء الإسلام، لما جهدوا فعجزوا عن تشكيك المسلمين بعقيدتهم، ودينهم الصحيح، عمدوا إلى الطعن في نقلته الأخيار صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

يقول الإمام مالك عن أمثال هؤلاء: «إنما هؤلاء أقوام، أرادوا القدح في النبي صلى الله عليه وسلم فلم يمكنهم ذلك، فقدحوا في أصحابه حتى يقال: رجل سوء، ولو كان رجلاً صالحاً لكان أصحابه صالحين»[2].

ويقول أبو زرعة: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم أنه زنديق، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا

---

(١) ابن تيمية، العقيدة الواسطية (ص١٧٤).

(٢) ابن تيمية، الصارم المسلول على شاتم الرسول (ص٥٨٠).

هذا القرآن والسنن؛ أصحابُ رسول الله ﷺ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب، والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة»[1].

فعمد هؤلاء المغرضون إلى الفتن، التي حدثت بين الصحابة، وأحاطوها بالكذب والافتراء، والتزييف، والتزيّد وجعلوا منها وسيلة إلى الطعن في الصحابة ﷺ.

ومن تلك الفتن: مقتل عثمان بن عفان ﷺ ونجح القوم في تحقيق شيء من بغيتهم، فانطلت حيلتهم على كثيرين، وتخيلوها من خلال الروايات الضعيفة المكذوبة، التي يرويها الهلكة، والمتروكون، ومن ثم أحجموا عن دراستها وجمعها ظناً منهم أنها مما شجر بين الصحابة، وأخذ أفراخ أولئك الأعداء يحاجون المسلمين، ببعض المواقف المستقاة من تلك الروايات المكذوبة، فمن المسلمين من يبهت، ويسكت، ومنهم من يتلمس الأعذار، ولم يناقش في أسانيد تلك الأكذوبات، إلا عدد قليل من الأئمة؛ أمثال شيخ الإسلام ابن تيمية.

ولم أقف على كتاب جمع مرويات هذه الفتنة ودرس أسانيدها، ومَيَّز صحيحَها من ضعيفِها، ثم بَنَى على الروايات الصحيحة صورة صحيحة حقيقية لها.

فقمت بذلك في هذا الكتاب -قدر الجهد والاستطاعة- مما أظهر لي أن هذه الفتنة، لا تعد مما شجر بين الصحابة ﷺ، إنما هي مما شجر بين الصحابة، وأناس ليسوا من الصحابة، كما أوضحت موقف الصحابة الحقيقي تجاه عثمان ﷺ وقتله، **وأن أحداً من الصحابة لم يشترك في التحريض عليه، فضلاً عن قتله، ولم يخرج أحد من الصحابة عليه**، وجعل جنة الفردوس مأوانا ومأواهم، وحشرنا جميعاً تحت لواء خير أوليائه محمد ﷺ تسليماً كثيراً.

---

(١) ابن تيمية، منهاج السنة (١/ ١٨).

وليس معنى هذا أن السلف أغفلوا دراسة هذه الفتنة عموماً فقد بـذل أهـل الـسنة والجماعة جهوداً عظيمة، في توضيح صورتها على حقيقتها والـرد عـلى تلـك الروايـات الباطلة، التي شوهت صورتها، وكشف زيفها كابن تيمية في منهاج السنة، وابن العـربي في العواصم من القواصم، فجزاهم الله خيراً، وأجزل لهم المثوبة.

إلا أن الموضوع كما أسلفت، لم يستكمل البحث فيه، من جهة دراسة أسـانيد تلـك الروايات، والبناء على صحيحها، والتحذير من ضعيفها، مع كشف عللها وبيان سبب ضعفها، وهذا العمل فيه دفاع عن العقيدة، وتصحيح لجانـب مـن جوانبهـا، ألا وهـو حب الصحابة، وإنزالهم منزلتهم التي أنزلهم ربهم.

وقد تنبه إلى هذا الأمر، أساتذة فضلاء دعـوا إلى تنقيـة الروايـات الـواردة في فتنـة مقتل عثمان رضي الله عنه على مـنهج المحـدِّثين، في نقـد الروايـات، وذلـك بدراسـة أسـانيدها، ومتونها، وتمييز صحيحها من سقيمها، ثم البناء على ما صح منها.

وكان من هؤلاء الأساتذة: الأستاذ الدكتور أكرم ضياء العمري، فقـد اقـترح عـليَّ الكتابة في هذا الموضوع على هذا المنهج، فوافق ذلك رغبة في نفسي لعدة أسباب منها:

أولاً: رغبتي في الذبِّ عن الصحابة، وإظهار براءة من اتُّهم منهم، ودفع الـشبهات التي ألصقت بهم رضي الله عنهم، لأن محبتهم توجب ذلـك، لا سـيما وقـد ظهـر مـن يقـدح فـيهم بالباطل، يقول ابن تيمية: «إذا ظهر مبتدع يقدح فيهم بالباطل، فلا بد من الذب عنهم، وذكر ما يبطل حجته بعلم وعدل[1]» ولا يعد ذلك، مما نهينا عنه، من الخوض فيما شجر بينهم، بل هو إظهار للحقيقة التي تدفع عنهم ما ألصق بهم من باطل.

---

(١) منهاج السنة النبوية (٦/ ٢٥٤).

ثانياً: التنبيه على أن هذه الفتنة ليست مما شجر بين الصحابة، كما هو المشهور عند الكثيرين.

ثالثاً: رغبتي القوية في تأصيل الصورة الصحيحة، وتصحيح المفاهيم بحقيقة هذه الفتنة، على أسس صحيحة قوية مبنية على نقد الأسانيد والمتون.

رابعاً: استجابتي لحث العلماء، على تصحيح التاريخ الإسلامي، وتخليصه مما علق به من شوائب، باستخدام منهج قوي ومتين، ليتهيأ للمربين، فيربون عليه أجيال المسلمين تربية صحيحة.

خامساً: حبي الشديد لدراسة الأسانيد ومتونها.

هذا وقد اعتمدت في إعداد هذا البحث منهجاً يعين على بناء صورة تاريخية صحيحة، وهو منهج المحدثين في التعامل مع الروايات، فقمت بجمع روايات الفتنة، من بطون كتب الحديث، والتاريخ العام، وتواريخ المدن، وكتب التراجم والطبقات؛ وغيرها من المصادر المسندة للروايات.

ثم قمت بتصنيف هذه الروايات، التي بلغ عددها ما يربو على ألفي رواية ودمجت المكررات، مع الإشارة إلى الفروق بينها من جهة الإسناد والمتن.

ثم درست هذه الأسانيد، فتميز لديَّ صحيحها من ضعيفها، ثم اعتمدت الروايات الصحيحة، فشكلت من صحيحها صورة تكاد تكون متكاملة عن فتنة مقتل عثمان ﷺ.

ثم جمعتها مخرجة بطرقها، ودراسة أسانيدها في قسم ألحقته بآخر الرسالة، لأتيح للقارئ متابعة النتائج التي توصلت إليها، وليقف على تراجم رواة الروايات التي حكمت عليها صحة وضعفاً.

واعتمدت بعض الروايات المرسلة، والضعيفة في بعض المسائل التاريخية، التي لا علاقة لها بالعقيدة، ولا الشريعة لا بصورة مباشرة ولا غير مباشرة؛ كما في تاريخ قتله، وسنه عند استشهاده، ونحو ذلك، ففي مثل هذه الموضوعات، آخذ بأصح ما رُوي منها، وقد أدرس متونها وأقابلها بالروايات الصحيحة، فأقدم ما ترجح لدي، مع ذكر أسباب الترجيح.

وإلا فإني أطبق ما أعلمه من قواعد مصطلح الحديث دون تساهل، وذلك في ما له علاقة بالعقيدة، أو الشريعة مع تحفظ شديد، فقد يظهر للمطالع -أحياناً- أن الخبر لا علاقة له بذلك، ثم مع التأمل تظهر علاقته، لذا فإني أراعي ذلك وأتأمل الرواية قبل دراستها.

وتطبيق منهج المحدثين، هو المنهج الذي أراه مناسباً، لنقد روايات التاريخ الإسلامي، وخاصة السير وعصر الخلفاء الراشدين منه، وأخص الفتن التي حدثت ابتداءً من مقتل عثمان ﷺ ثم الجمل وصفين؛ لسلامة أسسه في النقد، وجودة نتائجه.

ونجد أن بعضاً من غير المتخصصين في التاريخ قد رفضوا هذا المنهج[1] فجانبوا الصواب، ولا حجة لهم؛ بأن السلف لم يعتمدوا هذا المنهج، في نقد الروايات التاريخية، لأنهم أعملوه كابن كثير فقد حكم على بعض الروايات بالصحة، وعلى أخرى بالضعف، وغيره كثير، كما ستراه منقولاً عنهم في هذه الرسالة.

---

(١) من الرافضين لهذا المنهج: أحمد محمد جمال في محاضرة له، مطبوعة تحت عنوان: (تاريخنا لم يقرأ بعد، وعثمان صافي الذي يرى أن طرح الموضوع بهذا العنوان: (إعادة كتابة التاريخ ينطوي صراحة على تخطئة السلف في كل ما كتبوه، ويرى أن إعادة كتابة التاريخ، ضرب من الخيال. (انظر: كتاب منهج كتابة التاريخ الإسلامي، للدكتور/ محمد بن صامل العلياني السلمي (ص: ١٢).

وقد نادى باستخدام هذا المنهج في التاريخ، وبالأخص في فتنة مقتل عثمان ﷺ مجموعة من الأساتذة المتخصصين في التاريخ من المعاصرين منهم: محب الدين الخطيب[1] وصادق عرجون[2] ويوسف العش[3].

وذلك لمعرفتهم بمنهجي المحدِّثين والغربيين، في نقد الروايات التاريخية، مما جعلهم يؤثرون منهج المحدثين؛ لقوته وصلاحيته لذلك، ولا شك أن من لم يستوعب هذا المنهج، ولم يعرفه، يصعب عليه التسليم به، فضلاً عن تبنيه والعمل به.

وإني لأدعو كل من يتردد في قبول هذا المنهج الأصيل، إلى التجرد أولاً، ثم إلى دراسته وتأمله، فإنه سيصل إلى ما وصل إليه غيره ممن دعوا إليه.

هذا وقد أثر عن السلف الصالح، ما يبين مكانة الإسناد في الدين الإسلامي، من ذلك: ما صح عن محمد بن سيرين أنه قال: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم» وقوله: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»[4].

وفي ذلك يقول عبد الله بن المبارك: «الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[5].

---

(١) العواصم من القواصم (ص: ٧٥-٧٦ الحاشية: (٦٦).
(٢) في كتابه: (عثمان بن عفان (ص: ٧-٨).
(٣) الذي حاول تطبيقه في كتابه: (الدولة الأموية).
(٤) رواه مسلم في مقدمة صحيحه (١/ ١٤)، والدارمي في مقدمة سننه (١/ ٣).
(٥) مقدمة صحيح مسلم (١/ ١٥).

ومن الدين حب صحابة رسول الله ﷺ وسلامة القلوب تجاههم، فهم الذين حملوه إلينا صافياً نقياً، كما سمعوه من الرسول ﷺ بل إن أهل السنة والجماعة جعلوا ذلك أصلاً من أصولهم كما تقدم.

يقول الطحاوي: «وحبهم دين وإيمان وإحسان وبغضهم كفر ونفاق وطغيان»[١].

وقال محمد بن حاتم بن المظفر: «إن الله تعالى قد أكرم هذه الأمة، وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها قديماً وحديثاً إسناد موصول، إنما هو صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم»[٢].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وعلم الإسناد والرواية مما خص الله به أمة محمد ﷺ وجعله سُلَّماً إلى الدراية، فأهل الكتاب لا إسناد لهم يأثرون به المنقولات، وهكذا المبتدعون من هذه الأمة أهل الضلالات، وإنما الإسناد لمن أعظم الله عليه المنة، أهل الإسلام والسنة، يفرقون به بين الصحيح والسقيم والمعوج والقويم.

وغيرهم من أهل البدع والكفار، إنما عندهم منقولات، يؤثرونها بغير إسناد، وعليها من دينهم الاعتماد، وهم لا يعرفون فيها الحق من الباطل، ولا الحالي من العاطل، وأما هذه الأمة المرحومة، وأصحاب هذه الأمة المعصومة، فإن أهل العلم منهم والدين هم من أمرهم على يقين، فظهر لهم الصدق من المين، كما يظهر الصبح لذي عينين»[٣].

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (ص: ٤٦٧)، ط: (٨)، ١٤٠٤هـ، بتحقيق الألباني.

(٢) شرح المواهب (٥/ ٤٥٤).

(٣) مجموع الفتاوى (١/ ٩).

وذكر ابن حزم أن نقل الثقة عن الثقة، حتى يصل إلى النبي ﷺ لم يوجد عند غير المسلمين، وأن المبادئ الأساسية للإسلام، والشريعة المنقولة عن النبي ﷺ وما يتعلق به من الأحكام، كلها ثابت بهذا النوع من النقل[1].

يقول الدكتور/ محمد أبو شهبة: «ولا أكون غالياً، أو متعصباً إذا قلت: إن الأصول التي وضعها علماء أصول الحديث لنقد المرويات، هي أرقى وأدق ما وصل إليه العقل البشري في القديم والحديث...»[2].

ويقول أبو حاتم الرازي: «لم يكن في أمة من الأمم، منذ خلق الله آدم، أمناء يحفظون آثار الرسل، إلا في هذه الأمة»[3].

وأسأل الله العلي القدير أن يوفقني إلى تجلية هذا الحديث العظيم تجليةً وافية تبرز أحداثه على حقيقتها، دون نيل في أحد من الصحابة، وأن يجد القارئ فيها ما لم يجده في غيرها، من التحقيق والتمحيص.

وأسأل الله العلي العظيم أن يجزل المثوبة لكل من أعانني على اتمام هذا الكتاب، وأن يعوضهم عما بذلوه من وقت وجهد، وأن يجعله في ميزان حسناتهم يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

---

(١) اهتمام المحدثين بنقل الحديث (ص: ١٦٢-١٦٣).

(٢) دفاع عن السنة (ص: ٣٦).

(٣) اهتمام المحدثين بنقل الحديث (ص: ١٦٢-١٦٣)؛ وانظر في بيان أن الإسناد من الدين ومن خصائص هذه الأمة (الإسناد من الدين ومن خصائص أمة سيد المرسلين للدكتور: عاصم بن عبد الله القريوتي).

مصادر مرويات فتنة مقتل عثمان رضي الله عنه:

إن المصادر التي تناولت فتنة مقتل عثمان رضي الله عنه تنقسم إلى قسمين؛ منها ما هو عن الفتن عامة، ومنها ما هو عن فتنة مقتل عثمان رضي الله عنه خاصة، وسأذكر فيما يلي المصادر المفقودة التي لم أطلع عليها، ثم أذكر بعض المصادر التي استفدت منها في إعداد هذا البحث:

أما المصادر المفقودة التي ألفت عن الفتن عامة فمنها:

١- كتاب (الفتن) لعثمان بن أبي شيبة، المتوفى سنة ٢٢٧هـ[١].

٢- كتاب (الفتن) لعبد الله بن محمد بن أبي شيبة، المتوفى سنة ٥٣٢هـ[٢].

٣- كتاب (الفتن) لإسماعيل بن عيسى العطار البغدادي[٣] سنة (٢٣٢هـ).

وأما المصادر المفقودة التي ألفت عن فتنة مقتل عثمان رضي الله عنه خاصة فمنها:

١- كتاب (الشورى) ومقتل عثمان لأبي مخنف لوط بن يحيى المتوفى سنة:١٥٧هـ[٤].

٢- (مقتل عثمان) لأبي عبيدة معمر بن المثنى التميمي المتوفى سنة:٢١٠هـ[٥].

٣- كتاب (مقتل عثمان بن عفان) للمدائني أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الله بن أبي يوسف المتوفى سنة: ٢١٥هـ[٦].

---

(١) ابن النديم (الفهرست: ٢٨٥).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق: ١٢٢.

(٤) ابن النديم (الفهرست ١٠٥، والطوسي، الفهرست، كما في (علم التاريخ عند المسلمين لفرانز روزنثال ٣١١. وإسماعيل باشا، هدية العارفين (٥/ ٨٤٢).

(٥) ابن النديم في الفهرست ص:٥٩، ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (٢/ ١٧٩٤)، وانظر (علم التاريخ عند المسلمين لفرانزروزنثال ٢٧٩).

(٦) ذكره ابن النديم (الفهرست ١١٥، وفرانزروزنثال (علم التاريخ عند المسلمين ٢٧٩).

٤ - (مقتل عثمان) لعمر بن شبة بن عبيد بن ريطة (أبو معاذ) المتوفى سنة: ٢٦٢هـ[١].

٥ - (سيرة عثمان) للعياشي أبي النظر محمد بن مسعود، المتوفى سنة: ٣٢٠هـ[٢].

٦ - (المقتل) لأبي الحسن محمد بن إبراهيم بن يوسف بن أحمد بن يوسف الكاتب، ولد سنة ٢٨١هـ وكان فقيهاً وله عدة كتب منها هذا الكتاب[٣].

٧ - كتاب (المقتل) لعيسى بن مهران[٤] وهو (رجل سوء) كما قال الدارقطني[٥] و(كذاب) كما قال أبو حاتم[٦].

وهذه الكتب كلها مفقودة، لم يصلنا منها إلا نقولات عن بعضها يسيرة عند الطبري، وغيره، **ومما تجدر الإشارة إليه أن ابن سعد وسائر المصادر التي استقيت منها روايات الفتنة عدا الطبري، لم تنقل من كتاب أبي مخنف شيئاً من الروايات؛ فلعلهم أعرضوا عنه، لما فيه من كثرة الدسّ، والتحريف؛ كما هي عادته**[٧].

أما المصادر التي استفدت منها في إعداد هذا الكتاب، فمنها مصادر أولية، ومنها مصادر ثانوية:

---

(١) ابن النديم (الفهرست ١٢٥)، (وفرانزروزنثال ٢٧٩).

(٢) فرانزروزنثال (٣١١ عن الطوسي)، وابن النديم (٢٤٦ أو ٢٧٩)، و (هدية العارفين٥/ ٨٤٢) و (الأعلام للزركلي٧/ ٩٥).

(٣) ابن النديم (الفهرست ٢٤٧).

(٤) ابن النديم (٢٧٥)، وفرانزروزنثال ٣١١ عن الطوسي، وإسماعيل باشا (٤/ ٥٤١).

(٥) تاريخ بغداد (١١/ ١٦٨).

(٦) المصدر السابق.

(٧) قال عنه الذهبي في ميزان الاعتدال (٣/ ٤١٩-٤٢٠): «أخباري تالف، لا يوثق به».

أما المصادر الأولية، فمنها:

١ - كتاب (الطبقات) لابن سعد، وهو كتاب نفيس للغاية، تتقدم أسانيده مروياته، وتتصف بالعلو، لأن مؤلفه توفي في أوائل القرن الثالث الهجري؛ سنة ٢٣٠هـ مما جعل إسناده سهل الدراسة والتحقيق، كما أن غالب رجال أسانيده معروفون، ولهم تراجم، عدا أكثر شيوخ شيخه الواقدي[1].

ومن الجدير بالذكر، أن ابن سعد لم يرو عن سيف في طبقاته عن الفتنة إطلاقاً، ويبدو لي أن ذلك قد يرجع إلى أحد أمرين:

الأول: أنه لم يطلع على روايات سيف بن عمر التميمي عن الفتنة.

الثاني: أنه اطلع عليها، ولم يأنس لأسانيدها، التي تتسم بالإرسال -غالباً- ولم يتسامح معه كما تسامح مع شيخه الواقدي الذي يشابهه إلى حدٍّ كبير في ذلك، وإن كان يوجد في روايات الواقدي عدد لا بأس به من الروايات التي يظهر أنها متصلة الأسانيد.

وتتسم روايات ابن سعد، بالاعتدال غالباً، إلا ما يرويه من طريق شيخه الواقدي، فلا اعتدال فيه ولا كرامة، بل يتسم بالغلو المفرط في تشيين مواقف الصحابة ﷺ.

٢ - كتاب (التاريخ) لخليفة بن خياط، المتوفى سنة ٢٤٠هـ ويعدّ من أحسنها، ونجد أن مصنفه يسند رواياتِه، وقد يهملها أحياناً.

ويشابه تاريخ خليفة إلى حدّ كبير، طبقات ابن سعد، إلا أنه يفوقه في سلامة متون رواياته، من حيث إبراز الفتنة، بالصورة الصحيحة، النقية، السالمة من تشويه مواقف

---

(١) كما سيأتي كثيراً عند تحقيق رواياته.

الصحابة رضوان الله عليهم وتمتاز طبقات ابن سعد على تاريخ خليفة بكثرة الروايات عن الفتنة.

٣- (تاريخ الأمم والملوك) لمحمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠هـ، وكان دور الطبري في كتابه هذا، هو الجمع المستفيض، فقد حوى في كتابه عدة كتب[1] مفقودة.

وبعد استقراء روايات الطبري، عن فتنة مقتل عثمان ﷺ نتج لدي أن موارده فيها هي:-

أ - بلفظ (حدثني): - أحمد بن إبراهيم، وأحمد بن ثابت، وأحمد بن زهير بن أبي خيثمة، وأحمد بن عثمان بن حكيم، والحارث، وزياد بن أيوب، وعبد الله بن أحمد بن شبوية، وعبد الله بن أحمد المروزي، وعمر بن شبّة، ومحمد بن موسى الحرشي، ويعقوب بن إبراهيم.

ب - بلفظ (قال): - علي بن محمد، ومحمد بن مسلمة، وأبوبكر، وأبو المعتمر، وأبو معشر، وابن عمر، وابن أبي سبرة، وآخرون[2].

ج - بلفظ (حُدثت عن): - الحسن بن موسى الأشيب، وزكرياء بن عدي.

د - بلفظ (ذُكر عن): - هشام بن محمد الكلبي.

هـ - بلفظ (ذَكر): - محمد بن عمر الواقدي.

و - بلفظ (في رواية)- أبومخنف، وسيف بن عمر التميمي.

ز - وقد يذكر معلومات قليلة جداً دون عزوها إلى أي مصدر.

---

(١) في الأصل «كتبة» والصواب ما أثبتناه.

(٢) هكذا يقول: «وقال آخرون».

وتتضمن هذه الروايات -المتنوعة المصادر- الغث، والسمين من الأخبار التاريخية، بل يغلب عليها الأول.

ويعود ذلك، إلى تنوع ميول أصحاب تلك المصادر، التي اعتمدها المؤلف في جمع رواياته.

ولا يعيب ذلك الطبري، لأنه قد أسند هذه الروايات، ومن أسند فقد أحال وبرئت ذمته، وكان هذا هو شعار الفترة، التي كان يعيشها الطبري.

وقد قال في مقدمة كتابه: «فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه أو يستشنعه سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجهاً في الصحة، ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يُؤت في ذلك من قِبَلِنا، وإنما أُتي من قِبَل بعض ناقليه إلينا، وإنا إنما أدينا ذلك على نحو ما أُدِّي إلينا»[1].

بل يشكر على ذلك، لما في صنيعه هذا من كشف لمصادر تلك المعلومات المغلوطة على الصحابة ﷺ التي تناقلها الناس من زمن الفتنة إلى يومنا هذا.

وطريقة الطبري هذه لم ينفرد بها، بل هي طريقة أهل عصره، من العلماء من أهل الحديث، وغيرهم، من القرن الثاني، فقد ذكر الحافظ ابن حجر في ترجمة الطبراني سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني؛ ما يأتي: «الحافظ الثبت المعمر... وقد عاب عليه إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي جمعه الأحاديث بالإفراد على ما فيها من النكارة الشديدة، والموضوعات، وفي بعضها القدح في كثير من القدماء من الصحابة وغيرهم، وهذا أمر لا يختص به الطبراني، فلا معنى لإفراده اليوم[2] بل أكثر

---

(١) تاريخ الأمم والملوك (١/ ٨).

(٢) الذي يقتضيه السياق: (باللوم).

المحدثين في الأعصار الماضية من سنة مائتين وهلمّ جراً، إذا ساقوا الحديث بإسناده، اعتقدوا أنهم برؤا من عهدته، والله أعلم»[١].

ومع ذلك فإن الطبري أشار إلى أنه أعرض عن ذكر بعض الأخبار، كراهة منه لبشاعتها[٢].

٤- كتاب (المحن) لأبي عرب المتوفى سنة ٣٣٣هـ، ففيه قليل من الروايات المتعلقة بالفتنة، ولكن محققه لم يتقن إخراج نصه، فقد وقع في أخطاء كثيرة في قراءة مخطوطة الكتاب.

وأما المصادر الثانوية فمنها:

١- كتاب (الرياض) النضرة للمحب الطبري، المتوفى سنة ٦٩٤هـ، وقد اعتمد فيه مؤلفه عدداً من المصادر المفقودة، كالسيرة للملائي وغيرها، إلا أنه لم يضف على المصادر الأولية معلومات مهمة، فكأن تلك المصادر المفقودة قد جمعت من المصادر الأولية.

ومما أنقص قيمة روايات المحب الطبري خلوها من الإسناد، فإنه يكتفي - غالباً- بذكر مُسْنِدِ الرواية، ويقتطع باقي السند، ثم يشير بعد ذكر الرواية إلى مُخَرِّجِها.

وقد قدم المؤلف لكتابه بمقدمة ذكر فيها قائمة مصادره التي اعتمد عليها في كتابه، وهي جديرة بالاهتمام، لما تحتويه من أسماء عدد من المصادر التأريخية المفقودة.

٢- كتاب (التمهيد) والبيان في مقتل الشهيد عثمان ﷺ لمحمد بن يحيى بن محمد بن يحيى الأشعري المالكي المعروف بابن بكر، المتوفى سنة ٧٤١هـ[٣].

---

(١) ابن حجر، لسان الميزان (٣/ ٧٥).

(٢) تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٣٥٦).

(٣) حاجي خليفة، إيضاح المكنون (٣/ ٣٢٢)، وهو مطبوع عدة طبعات.

ولم يضف مؤلفه مادة علمية على المصادر الأولية المتقدمة، ويكاد يكون كتابه ملخصاً لروايات سيف بن عمر التميمي، وجُلّ هذه الروايات في تاريخ الأمم والملوك للطبري، ويُشْعِرُ المؤلف أحياناً أنه يستقي هذه الروايات من كتاب سيف بن عمر مباشرة، فلعله اطلع عليه.

٣- كتاب (البداية والنهاية)، وقد انحصرت استفادتي من هذا المصدر، في تعليقات مؤلفه الحافظ ابن كثير، المتوفى سنة ٧٧٤هـ؛ وحكمه على بعض الأسانيد، حيث إنّهُ لم يضف روايات على المصادر المتقدمة الموجودة بين أيدينا، وجلُّ مصادره قد استقيت منها الروايات التي اعتمدها مباشرة.

أما المراجع التي كتبت عن الفتنة في عصرنا الحاضر، فكثيرة جداً، ولم أستفد منها في جمع المعلومات، لأنني اشترطت اعتماد الروايات المسندة.

وتناولت في آخر الكتاب كتاب العقاد، فنقدت بعضاً مما جاء فيه من أخطاء حول فتنة مقتل عثمان رضي الله عنه[1].

والمتأمل في كتابات المعاصرين عن الفتنة، يجد أنها تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: ينتقي أسوأ الروايات، ويبني عليها صورة مشوهة لهذه الحادثة.

القسم الثاني: يخلط بين الروايات الحسنة، والسيئة غير معتمد على منهج موحد في الأخذ منها، إنما يأخذ ما طالته يده من الروايات، ثم يبني عليها صورة فيها حق وباطل.

كما يظهر من خلال النظر في هذه الدراسات المعاصرة عن الفتنة، أنها تتنوع في تفسيرها للفتنة، فقسم منها ينحو منحاً قبلياً، فيصور الصحابة رضي الله عنهم بصورة العصابات

---

(١) انظر الصفحات (٢٢٧-٢٣٢).

القبلية التي تحاول كل منها اجترار الخلافة إلى قبيلتها[1]، ونزعها من عثمان ﷺ وأنهم يؤثرون ذوي القربى، فبنو هاشم كانوا يريدونها لعلي ﷺ وبنو تيم يريدونها لطلحة بن عبيد الله ﷺ.

وبعد دراسة الروايات الصحيحة، كانت النتيجة مضادة لهذه التفسيرات الباطلة المعتمدة على الروايات الضعيفة، فهذه التصورات الخيالية غير صحيحة، وليس لها أصل في تلك الفترة الفاضلة.

وقسم من هذه الدراسات، ينحو منحاً مادياً في تفسير الفتنة، فيصور أهل ذاك العصر بأنهم أناس طغى عليهم حب الدنيا، وتفشى فيهم الطمع، وتقاتلوا من أجل الدنيا، والغنائم، والأعطيات.

وهذا باطل من وجوه عديدة، فإن الصحابة -رضوان الله تعالى عليهم- نزعوا من قلوبهم التعصب الجاهلي، منذ دخولهم في الإسلام، والشواهد والأدلة على ذلك أكثر من أن تحصر، حتى إن الابن لا يبالي بأن يقتل والده، في سبيل نشر الدعوة إلى الإسلام، ويتخلى الفرد عن عشيرته، ويهاجر بعضهم من مسقط رأسه في سبيل تمسكه بالإسلام[2].

كما أن الروايات التي اعتمدها هؤلاء في تفسيرهم هذا، روايات ضعيفة الأسانيد، يرويها الضعفة المتهمون.

ولعل سبب توجه هذه الدراسات، إلى هاتين الوجهتين المنحرفتين هو من تأثير المعسكرين الشرقي الشيوعي الإلحادي، والغربي الرأسمالي المادي، على بعض مدعي

---

(١) في الأصل «قبليتها» والصواب ما أثبتناه.

(٢) انظر المجتمع المدني -الجهاد ضد المشركين- للدكتور/ أكرم العمري (ص: ٥٨)

الإسلام، فنفخوا بأصحابها، ليؤكدوا هذا التفسير الباطل، والتصور الخاطئ لأفضل العصور على الإطلاق، فيسهل بذلك -عليهم- ضرب الإسلام والمسلمين من الداخل، إذ إن الأمة تحيا وتموت بعقيدتها وتأريخها.

وأسأل الله العلي القدير أن يوفقني إلى تجليةِ هذا الحدث العظيم، تجليةً وافية تبرز أحداثه على حقيقتها، دون نيل من أحد من الصحابة، وأن يجد القارئ فيها ما لم يجده في غيرها، من التحقيق والتمحيص.

وأوردت بعد هذه المقدمة التمهيد الذي عنونته بـ «لمحات من سيرة عثمان ﷺ».

ذكرت فيه مقتطفات من سيرته؛ منذ ولادته، حتى اشتعال الفتن التي ظهرت في أواخر خلافته، وتضمن ذلك الأحاديث النبوية الواردة في الإخبار عن الفتنة التي ستؤدي إلى استشهاده.

لمحات من سيرة عثمان بن عفان رضي الله عنه
من الولادة إلى الشهادة

* الاسم والنشأة:

هو: عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي ابن كلاب[١] ينتسب إلى بني أُميّة؛ إحدى القبائل القرشية.

ولد في مكة، بعد عام الفيل بستّ سنين على الصحيح[٢] ونشأ على الأخلاق الفاضلة الكريمة، والسيرة الحسنة الحميدة، وكان حيياً، شديد الحياء[٣] عفيف النفس، واللسان، أديب الطبع، هادئاً يتجنب إيذاء الناس، ويميل إلى السَّكينة، ويكره الفوضى، والشجار، والصخب، وقد يضحّي في سبيل البعد عن ذلك ولو بحياته[٤].

ولحسن خلقه، ومعاملته؛ أحبته قريش حتى ضربت العرب المثل بحبها له.

وفي ذلك يقول الشعبي: كان عثمان في قريش محبباً يوصون إليه، ويعظمونه، وإن كانت المرأة من العرب تُرقِّص صبيها وهي تقول:

أُحِبُّكَ والرحمن حبَّ قريش عثمان[٥]

(١) ابن سعد، الطبقات (٣/ ٥٣)، وابن حجر، الإصابة (٢/ ٤٦٢).

(٢) ابن حجر، الإصابة (٢/ ٤٦٢).

(٣) ستأتي شهادة النبي ﷺ له بأنه رجل حيي، وانظر الزهد للإمام أحمد بن حنبل (٢/ ٣٩)، وحلية الأولياء لأبي نعيم (١/ ٥٦).

(٤) كما سيأتي في تضحيته بنفسه وإيثاره ذلك على قتال الخارجين عليه.

(٥) في الأصل «لعثمان» والصواب ما أثبتناه، رواه ابن الأعرابي في معجمه (ق٨٨أ) ومن طريقه ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان(٢٤٥)، من طريق مجالد بن سعيد عن الشعبي به.

نشأ عثمان ﷺ وأطل على هذه الحياة، وهو بين مشركي قريش الذين يعبدون الأصنام، فنبذ في نفسه ما هم عليه من شرك ووثنية، وعادات قذرة.

*** إسلامه:**

تجنب عثمان أرجاس الجاهلية، فلم يزن، ولم يقتل قط[1] ولما أمر الله رسوله ﷺ بالدعوة إلى الله، ودخل أبوبكر الصديق في الإسلام، ذهب إلى عثمان ﷺ يدعوه إلى الإسلام، فتأمل عثمان في هذه الدعوة بهدوء كعادته في معالجة الأمور، فوجد أنها دعوة إلى الفضيلة، ونبذ الرذيلة، دعوة إلى التوحيد، وتحذير من الشرك، دعوة إلى العبادة وترهيب من الغفلة، ودعوة إلى الأخلاق الفاضلة، وترهيب من الأخلاق السيئة.

ثم نظر إلى قومه، فإذا هم يعبدون الأوثان، ويأكلون الميتة، ويستحلون المحارم من سفك الدماء وغيرها[2].

وإذا بالنبي محمد بن عبد الله ﷺ صادق أمين، يعرف عنه كل خير، ولا يعرف عنه شر قط، فلم تُعهد عليه كذبة، ولم تحسب عليه خيانة، فإذا هو يدعو إلى عبادة الله وحده، لا شريك له، وإلى صلة الرحم، وحسن الجوار، والصلاة والصوم، وألا يعبد غير الله[3].

(١) ابن سعد الطبقات (٣/ ٦٧)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان بإسناد صحيح، انظر الملحق الرواية رقم: [١٣٠].

(٢) انظر في ذلك: وصف جعفر بن أبي طالب لما كان عليه المشركون وما جاء به الرسول ﷺ في (السير والمغازي لابن إسحاق) [٢١٤-٢١٥]، من رواية يونس بن بكير؛ بإسناد حسنه عادل عبد الغفور (مرويات العهد المكي من سيرة النبي ﷺ ٢/ ٨٠٥).

(٣) ابن حجر، الإصابة (٤٦٢).

فأسلم عثمان على يد أبي بكر الصديق ﷺ فكان من السابقين الأولين إلى الإسلام[1].

* صبره وهجرته:

لم يدع الكفار من أهل مكة عثمان، بل آذوه، وعذبوه مع إخوانه المؤمنين السابقين إلى الإسلام، وعدوا عليهم[2]، وفتنوهم في دينهم ليردوهم إلى عبادة الأوثان من عبادة الله تعالى، وأن يستحلوا من الخبائث، فلما ازداد عليهم الأذى والتعذيب، وقهروهم، وظلموهم وضيقوا عليهم، وحالوا بينهم وبين دينهم[3] خرجوا إلى الحبشة، وفي مقدمتهم عثمان بن عفان ﷺ ومعه زوجه رقية بنت النبي محمد بن عبد الله ﷺ ورضي عنها[4] فكان أول من هاجر بأهله من هذه الأمة[5].

فرَّ بدينه تاركاً وطنه وأهله، في سبيل التمسك بدينه وعقيدته، مما يبين مدى إيمانه ويقينه وتعلقه بربه وآخرته.

تحمل الغربة، وفقد مركزه التجاري، ومكانته الاجتماعية، بين أهل مكة، وشخصيته المرموقة، وانتقل إلى بلاد غير بلاده لله، وفي الله لا لتجارة دنيوية، ولا لربح مادي، إنما لتجارة أخروية؛ للفوز بالجنة والنجاة من النار.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) في الأصل «عليه» والصواب ما أثبتناه.

(٣) السير والمغازي لابن إسحاق (٢١٤-٢١٥)، من رواية يونس بن بكير؛ بإسناد حسنه عادل عبد الغفور في (مرويات العهد المكي من السيرة النبوية ٢/ ٨٠٥).

(٤) رواه البخاري، الجامع الصحيح مع فتح الباري (٧/ ٢٦٣).

(٥) ابن حجر، الإصابة (٤/ ٣٠٥).

ثم لما أشيع أن أهل مكة قد أسلموا، وبلغ ذلك مهاجري الحبشة، أقبلوا حتى إذا دنوا من مكة، بلغهم أن ما كانوا تحدثوا به من إسلام أهل مكة كان باطلاً، فدخلوا في جوار بعض أهل مكة، وكان فيمن رجع عثمان بن عفان وزوجه رقية رضي الله عنهما[1].

وبقي عثمان في مكة، يلقى الأذى والقهر من أهل مكة، ولم يرده ذلك عن دينه حتى هاجر النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة النبوية ومعه الصحابة رضي الله عنهم فهاجر معهم عثمان، فكان ممن هاجر الهجرتين[2].

* بذله وعطاؤه في الإسلام:

ولم يكتف عثمان رضي الله عنه بالقيام بفرائض الإسلام من صلاة وصيام ودفع الزكاة بل قدم الغالي والنفيس في سبيل نشر الإسلام، ونصرة المسلمين؛ فقد بذل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الكثير من ماله، نصرة للإسلام وعوناً للمسلمين.

فمن ذلك أنه لما قدم المهاجرون إلى المدينة، لم يكن بها ماء يستعذب غير بئر تسمى (رومة)[3] ولم يكن يومئذ مال للمسلمين، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «من يشتري بئر رومة، فيجعل دلوه مع دلاء المسلمين بخير منها في الجنة»، فاشتراها عثمان رضي الله عنه من صلب ماله»[4].

(١) ابن هشام (١/ ٣٦٤-٣٦٥).

(٢) رواه البخاري في صحيحه (فتح الباري ٧/ ٣٦٣).

(٣) رومة: بضم الراء، وسكون الواو: أرض بالمدينة بين الجرف وزغابه، نزلها المشركون عام الخندق، وفيها بئر رومة ابتاعها عثمان بن عفان رضي الله عنه وتصدق بها. (ياقوت، معجم البلدان: ١٠٤٣).

(٤) رواه أحمد، المسند (١/ ٧٤-٧٥) وبتحقيق أحمد شاكر (٢/ ١٣-١٤)، وصحح إسناده، والترمذي في السنن (٥/ ٦٢٧-٦٢٨)، وحسنه الألباني في صحيح الترمذي (٣/ ٢٠٩).

ومن ذلك ما كان منه في غزوة تبوك، فلما تهيأ النبي ﷺ للغزوة نقصت المؤن فقال: «من جهز جيش العسرة فله الجنة»، فلما سمع عثمان ذلك، وكان رجلاً موسراً جهزه.

فجاء وهو يحمل ألف دينار، فصبها في حجر النبي ﷺ فجعل – عليه الصلاة والسلام– يقلبها بيده ويقول: «ما ضر ابن عفان ما عمل بعد اليوم، يرددها مراراً»[1].

* جهاده:

شهد ؓ مع النبي ﷺ المواقع كلها، فلم يتخلف عن غزواته إلا بأمر منه في غزوة بدر.

فقد أمره بالبقاء في المدينة، لتمريض[2] زوجه رقية بنت النبي ﷺ، وضرب له بسهم في الغنيمة والأجر، فامتثل الأمر وبقي في المدينة يمرضها، فلما توفيت[3] وخرج لدفنها، جاء البشير بانتصار المسلمين في بدر، فلما عاد النبي ﷺ زوجه بأختها أم كلثوم ؓ فلذلك كان يلقب بذي النورين[4].

* إخباره ﷺ بالفتنة وأن عثمان ؓ على الحق:

---

(١) رواه أحمد، المسند (٤/ ٧٥)، ٥/ ٦٣)، والحاكم في المستدرك، وقال الذهبي في التلخيص: «صحيح» (٣/ ١٠٢)، ورواه الترمذي (تحفة الأحوذي ١٠/ ١٩١-١٩٣) وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/ ٨٥)، وحسنه عبد القادر حبيب السندي في كتابه مرويات غزوة تبوك ص(٢٠٢، ٢٠٣).

(٢) ابن حجر، الإصابة (٢/ ٤٦٢).

(٣) ذكر ابن حجر أن مرضها هو الحصبة (الإصابة: ٤/ ٣٠٥).

(٤) ابن حجر، الإصابة (٢/ ٤٦٢).

كان النبي ﷺ يخبر عثمان وغيره من الصحابة رضوان الله عليهم المرة تلو الأخرى، بأن فتنة ستقع يكون فيها عثمان وأصحابه على الحق، ويشير عليهم باتباعه عند وقوعها.

وإخبار النبي ﷺ بوقوع هذه الفتنة التي يقتل فيها عثمان ﷺ، يُعدّ ضمن قائمة كبيرة من الحوادث التي أخبر - عليه الصلاة والسلام- في حياته بأنها ستقع بعد وفاته[1] ووقع عدد منها، وما بقي منها سيقع حتماً ولو بعد حين.

ولا يدل ذلك على علم النبي ﷺ بالغيب فإن علم الغيب صفة من صفات الله جل وعلا، ليست لأحد من خلقه، وإنما ذلك علم أطلعه الله عليه وأمره أن يبينه للناس، كما أمره أن يبين للناس أنه لا يعلم الغيب المستقبل، وأنه لا اطلاع له على شيء من الغيب إلا ما أطلعه هو عليه[2].

وذلك في قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِى نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ وَلَوۡ كُنتُ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ لَٱسۡتَكۡثَرۡتُ مِنَ ٱلۡخَيۡرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُۚ إِنۡ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ﴾[3].

وهذه المشيئة منه سبحانه وتعالى تعمُّ الرسول الملكي والبشري. وبذلك يفهم قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ﴾[4].

---

(١) ذكر جملة من ذلك البيهقي في دلائل النبوة (٢/ ٦٨٨-٧١٣).

(٢) انظر في ذلك تفسير القرآن العظيم، لابن كثير (٢/ ٢٧٣) و(٤/ ٤٣٣).

(٣) سورة الأعراف، الآية: (١٨٨).

(٤) سورة البقرة، الآية: (٢٥٥).

وقولــه تعــالى: ﴿ عَـٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ ﴾[1].

فما صح عن رسول الله ﷺ في وقوع فتنة يقتل فيها عثمان بن عفـان رضي الله عنه، مـا رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: «ذكر رسول الله ﷺ فتنة، فمر رجـل فقـال: يقتـل فيهـا هذا المقنع يومئذٍ، قال: فنظرت، فإذا هو عثمان بن عفان»[2].

ويـروي كعـب بـن مـرة[3] البهـزي رضي الله عنه قـصة مـشابهة لهـذه القـصة، فقـد سـمع رسول الله ﷺ يذكر فتنة فقرَّبها: فمرّ عثمان مقنَّعـاً فقـال النبـي ﷺ، وهـو يـشير إلى عثمان: «هذا يومئذ وأصحابه على الحق والهدى».

وسواء أكانت هاتان الروايتان لقصتين اثنتين أم لواحـدة، فـإنَّ إخبـار النبـي ﷺ بقتل عـثمان رضي الله عنه في هـذه الفتنـة ثابـت في كلتـا القـصتين، وتـضيف روايـة كعـب بأنـه وأصحابه على الحق في هذه الفتنة.

مما دفع كعباً إلى زيادة التحري من الشخص المقصود بقول النبي ﷺ فقام إلى هـذا الرجل، وأخذ بضبعيه، فإذا هو عثمان بن عفان، فاستقبل به النبـي ﷺ وقـال: هـذا؟ فقال له النبي ﷺ: هذا[4].

(١) سورة الجن، الآية: (٢٧).

(٢) رواه أحمد، المسند (٢/ ١١٥)، وبتحقيق أحمد شـاكر (٨/ ١٧١)، والترمـذي، تحفـة الأحـوذي (١٠/ ٢٠٣) وصححه الحافظ ابن حجر، وأحمد شاكر، وتصحيح الحافظ له نقلـه المبـاركفوري في الموضع السابق من التحفة.

(٣) كعب بن مرة، ويقال: مرة بن كعب السلمي، صحابي، سـكن البـصرة، ثـم الأردن، مـات سـنة بضع وخمسين (التقريب٥٦٥٠).

(٤) رواه أحمـد، المـسند (٤/ ١٠٩)،(٥/ ٢٣٥-٢٣٦، ٢٤٢) و(٥/ ٣٣، ٣٥) وفـضائل الـصحابة (١/ ٤٤٨-٤٥٠)، والترمذي في السنن، تحفة الأحـوذي (١٠/ ١٩٨-١٩٩)، وابـن ماجـه،=

وقد تأخرت وفاة كعب ﷺ إلى ما بعد الخمسين من الهجرة، ولم يرد أنه حضر يوم الدار ليخبر بهذا الحديث الناس ليرجع المغرر به منهم، فلعله كان في الشام حيث إنَّ وفاته كانت فيها.

ويبدو أنَّ تحديث كعب للناس بهذا الحديث، لم يكن إلا بعد الفتنة بسنوات، نستشف ذلك من خلال رواته عنه، فقد رواه عنه كل من: محمد بن سيرين وعبد الله بن شقيق وأبو الأشعث الصنعاني.

ومحمد بن سيرين ولد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان ﷺ، فإذا قدرنا سماعه منه وهو في الرابعة عشرة، فإنه يكون قد حدثه به بعد الفتنة باثنتي عشرة سنة.

أما رواية أبي الأشعث فجزماً بأنها كانت، بعد الفتنة، فإن مضمون الرواية ينص على أنها كانت في خلافة معاوية ﷺ، وعبد الله بن شقيق من طبقتهما.

ومنها ما رواه أبو هريرة ﷺ وذلك عندما استأذن عثمان يوم الدار للحديث، فلما أذن له قام فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«إنكم تلقون بعدي فتنة واختلافاً، فقال قائل من الناس: فمن لنا يا رسول الله؟، فقال: عليكم بالأمين وأصحابه وهو يشير إلى عثمان بذلك»[1].

* تاريخ بدء الفتنة:

ومن هذه الروايات ما يحدد فيه النبي ﷺ تاريخ وقوع هذه الفتنة وذلك فيما رواه عبد الله بن مسعود ﷺ عن النبي ﷺ قال: «تدور رحى[1] الإسلام على رأس خمس

=السنن (١/ ٤١)، وفي صحيح سنن ابن ماجه (١/ ٢٤)، وابن الأثير، أسد الغابة (٣/ ٤٨٥-٤٨٦)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٣١١٩).

(١) رواه أحمد، المسند (٤/ ١٠٥، ١٠٩-١١٠، ٥/ ٣٣) بإسناد صحيح، ورواه أيضاً ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان(٢٨٩).

وثلاثين أو ست وثلاثين، أو سبع وثلاثين...»[٢].

فهذا الحديث، يدل دلالة واضحة على أن الفتنة ستقع في سنة من هذه السنوات الثلاث. ويحتمل أن الشك إنما أتى من قبل أحد رواة الحديث، وعلى فرض صحة نسبة الشك إلى النبي ﷺ فالمعنى: أن ذلك يكون فيما يشاء الله عز وجل من تلك السنين.

وشاء الله ذلك في السنة الخامسة والثلاثين، باشتعال الفتنة التي انتهت بقتل عثمان ﷺ.

ومن هذه الأحاديث ما يقرن فيه النبي ﷺ هذه الفتنة بفتنة الدجال من حيث قوة اجتذابها للناس، وافتتانهم بها، وأن من ينجو منها فقد نجا.

وذلك فيما رواه عبد الله بن حوالة ﷺ عن النبي ﷺ قال:

«من نجا من ثلاث فقد نجا - ثلاث مرات - موتي، والدجال، وقتل خليفة مصطبر بالحق معطيه»[٣].

ومعلوم أن الخليفة الذي قُتل مصطبراً بالحق، معطياً القتل، أو الحق إنما هو عثمان ابن عفان ﷺ.

فالقرائن تدل على أن الخليفة المقصود بهذا الحديث، هو عثمان بن عفان ﷺ.

---

(١) الرحى هي: التي يطحن بها. ابن منظور، لسان العرب (١٤/ ٣١٢).

(٢) رواه أحمد، المسند (١/ ٣٩٠، ٣٩٣-٣٩٤) وبتحقيق أحمد شاكر (٥/ ٢٦٣-٢٦٤، ٥/ ٢٧٦)، وأبوداود، السنن (٤/ ٩٨)، وفي عون المعبود (١١/ ٣٢٧-٣٢٨)، ويعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ (١/ ٣٥٥)، والبغوي، شرح السنة (١٥/ ١٨)، والحاكم، المستدرك (٣/ ١١٤، ٤/ ٥٢١)، وابن عدي، الكامل (٢/ ٧٤٢)، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وقال الألباني: وهو كما قالا، وصححه أيضاً أبو الطيب آبادي، وأحمد شاكر، (عون المعبود ١١/ ٣٢٧-٣٢٨)، والسلسلة الصحيحة (٢/ ٧٠٣).

(٣) رواه أحمد (١٦٩٧٣)، السنن لابن أبي عاصم (١١٧٧).

وفي الحديث- والله أعلم- لفتة عظيمة، إلى أهمية السلامة من الخوض في هذه الفتنة حسياً ومعنوياً، أما حسياً فذلك يكون في زمن الفتنة، من تحريض وتأليب، وقتل وغير ذلك.

وأما معنوياً فبعد الفتنة من خوض فيها بالباطل، وكلام فيها بغير حق، وبهذا يكون الحدث عاماً للأمة، وليس خاصاً بمن أدرك الفتنة والله أعلم.

* إخباره ﷺ باستشهاد عثمان رضي الله عنه:

ومن الأحاديث التي أخبر فيها النبي ﷺ عن وقوع استشهاد عثمان بن عفان رضي الله عنه ما روى أبو موسى الأشعري رضي الله عنه أن النبي ﷺ أمره أن يبشر عثمان بالجنة على بلوى تصيبه[1].

وما روى أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان ذات يوم على أحد[2] ومعه أبوبكر، وعمر، وعثمان، فرجف الجبل، فقال النبي ﷺ: «اسكن أحد فليس عليك إلا نبي وصديق وشهيدان»[3].

---

(١) رواه أحمد، المسند (٤/ ١٠٥،١٠٩-١١٠، ٥/ ٢٨٨،٣٣)، وإسناده حسن أو صحيح، رواه البخاري في صحيحه، فتح الباري (٧/ ٢١-٢٢، ٤٣)، ٥٢-٥٣)، ١٠/ ٥٩٧، ١٣)، ٤٣، ٢٢٠)، ومسلم في صحيحه، (ص: ١٨٦٧-١٨٦٩)، وأحمد، المسند (٤/ ٣٩٣، ٤٠٧) والترمذي، السنن (٥/ ٦٣١)، وأبو نعيم، حلية الأولياء (١/ ٥٧-٥٨)، والبغوي، شرح السنة (١٠/ ١٠٨).

(٢) اسم لجبل بينه وبين المدينة النبوية قرابة ميل في شمالها، وهو أحمر اللون، وبه سميت وقعة أحد، ياقوت، معجم البلدان (١/ ١٠٩).

(٣) رواه البخاري في صحيحه، فتح الباري (٧/ ٢٢، ٤٢، ٥٣)، وأحمد، المسند (٣/ ١١٢)، والترمذي، السنن (٥/ ٦٢٤)، وأبو داود، السنن (٤/ ٢١٢)، والنسائي، السنن الكبرى كما في تحفة الأشراف (١/ ٣٠٧).

فالنبي والصديق معروفان، ولم يبق لعمر وعثمان رضي الله عنهما إلا الصفة الثالثة، وهي الشهادة. فهذه شهادة من النبي ﷺ صريحة لعثمان رضي الله عنه بالاستشهاد في سبيل الله، وقد تكررت هذه الشهادة في قصة أخرى مرة ثانية، وعلى جبل آخر، وهو حراء[1].

فقد روى أبو هريرة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ كان ذات يوم على حراء ومعه أبوبكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير فتحركت الصخرة، فقال رسول الله ﷺ: «اهدأ فما عليك إلا نبي، أو صديق، أو شهيد»[2].

وتحقق ما قاله ﷺ فقد استشهد كل من عمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير.

ولعلم النبي ﷺ بوقوع هذه الفتنة- بإخبار الله له-، ولشدة محبته لعثمان رضي الله عنه، وحرصه على مصالح الأمة بعده، دعاه- ذات يوم- وأخبره بأشياء تتعلق بهذه الفتنة التي ستنتهي بقتله، وحرص عليه الصلاة والسلام على سرِّيتها، حتى إنه لم يصل إلينا منها إلا ما صرح به عثمان رضي الله عنه أثناء الفتنة لما قيل له: ألا تقاتل؟

فقد قال: لا، إن رسول الله ﷺ عهد إليّ عهداً، وإني صابر نفسي عليه[3].

---

(١) جبل من جبال مكة، يقع على ثلاثة أميال من منى، كان النبي ﷺ يتعبد فيه قبل نزول الوحي عليه، وفيه أتاه جبريل عليه السلام، ذكره ياقوت في معجم البلدان ثم ذكر هذا الحديث وزاد أن ذلك كان في ذروة الجبل (٢/ ٢٣٣-٢٣٤).

(٢) رواه مسلم في صحيحه (ص: ١٨٨٠، وأحمد، المسند (٢/ ٤١٩)، والترمذي في سننه، تحفة الأحوذي (١٠/ ١٨٦-١٨٧)، والنسائي في السنن الكبرى، كما في تحفة الأشراف (٩/ ٤١١).

(٣) رواه أحمد، المسند (١/ ٥٧-٥٨، ٦٩)، وبتحقيق أحمد شاكر (١/ ٣٣٤، ٣٧٧)والترمذي، في سننه، تحفة الأحوذي (٥/ ١٠،٦٣١/ ٢٠٩)، وابن ماجه، السنن (١/ ٤٢)، وفي مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (١/ ١٩) وابن سعد، الطبقات (٣/ ٦٦-٦٧)، وابن أبي شيبة، المصنف (١٥/ ٢٠٢)، والحميدي، المسند (١/ ١٣٠)، وابن حبان في صحيحه (الاحسان في ترتيب صحيح ابن حبان٩/ ٣٥)، وأبو نعيم، حلية الأولياء (١/ ٥٨)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٢٨٣- ٢٨٥)، وذكره المحب الطبري، الرياض النضرة (٣/ ٥٩)، كلهم من طريق عائشة رضي الله عنها، وصححه الكتاني وأحمد شاكر والألباني.

ويظهر من قوله هذا، أن النبي ﷺ قد أرشده إلى الموقف الصحيح، عند اشتعال الفتنة، وذلك أخذاً منه ﷺ بحجز الفتنة أن تنطلق.

وفي بعض الروايات زيادة تكشف عن بعض مكنون هذه المسارَّة، فقد جاء فيها أن النبي ﷺ قال له: «وإن سألوك أن تنخلع من قميص قمصك الله عز وجل فلا تفعل»[١].

ولا يدل ذلك على أن النبي ﷺ قد عهد إلى عثمان ﷺ بعهد فيه خلافة، أو نحوها، كما يعتقد البعض في علي ﷺ، بل مضمون هذا العهد الذي ذكره عثمان ﷺ يتعلق بالفتنة، والوصية بالصبر فيها وعدم الخلع كما تقدم.

وإن كان يفهم من هذه الأحاديث بأنه سيكون خليفة يوماً ما.

* توجيهات نبوية لعثمان ﷺ بعضها سرية في أمر الفتنة:

ويبدو أن هناك وصايا، وإرشادات تتعلق بهذه الفتنة، انفرد بمعرفتها عثمان ﷺ، وذلك محافظة من النبي ﷺ على السرِّية فيها، ومما يبين ذلك أنه أمر عائشة ﵂ بالانصراف[٢] عندما أراد الإسرار بها لعثمان ﷺ.

كما أنه أسرَّ إليه إسراراً، رغم خلو المكان من غيرهما، حتى تغير لونه، مما يدل على عظم المسرِّ به، وربط عائشة ﵂ هذا الإسرار بالفتنة دليل واضح على أن هذه المسارة كانت حول الفتنة التي قتل فيها.

---

(١) جاء ذلك في رواية الحميدي، والترمذي، وابن ماجه؛ المتقدمة في الحاشية السابقة، وهي زيادة صحيحة، فإن راويها عند الحميدي هو: سفيان بن عيينة.

(٢) فقد قال لها النبي ﷺ: «تنحي»، ومعنى التنحي الانصراف. الفيروز آبادي، القاموس المحيط (٤/ ٣٩٦)، وابن منظور، لسان العرب (١٥/ ٣١١).

فإنها رضي الله عنها كانت تسمع بعضاً منها، وفي ذلك تقول: فلم أحفظ من قوله إلا أنه قال: وإن سألوك أن تنخلع من قميص قمصك الله عز وجل فلا تفعل.

وهذا دليل على أن الإسرار تضمن توجيهات منه ﷺ، إلى عثمان ليقف الموقف الصحيح عند عرض الخلع عليه.

وأن النبي ﷺ لم يقتصر فيه على الإخبار بوقوع الفتنة، فقد أخبر بذلك علانية- كما تقدم- فإسراره يدل على أن هذا الإسرار، تضمن أشياء أخرى زيادة على الإخبار عن وقوعها، ورغب عليه الصلاة والسلام بالمحافظة على سريتها لحكمة اقتضت ذلك الله أعلم بها.

وهذا الحديث يفسر لنا جلياً سبب إصرار عثمان على رفض القتال أثناء الحصار كما يفسر أيضاً سبب رفضه للتنازل عن الخلافة، وخلعها، عندما عرض القوم عليه ذلك.

وهما موقفان طالما تساءل الباحثون عن السبب الذي أدى عثمان إليهما واستشكلوهما.

وهذا كله يفرض علينا زيادة في الاحتياط، والتحفظ عند الحديث عن مواقف عثمان رضي الله عنه يوم الدار، إذ قد تكون تلك المواقف عملاً بنصائح وإرشادات النبي ﷺ، بل إن بعضها يُجزم بأنه كذلك، كما في رفض الخلع.

هذا ما وقفت عليه من الأحاديث الصحيحة، عن النبي ﷺ التي تتعلق بفتنة مقتل عثمان رضي الله عنه، وقد رُويت أحاديث أخرى، تَبَيّن لي بعد تحقيقها أنها ساقطة الأسانيد لا تصلح للاستدلال بها.

ولا شك أن عثمان ﷺ بعد سماعه لهذه الأحاديث، أيقن بتحقق ذلك يوماً ما، وإن طال الزمان، فكان ينتظر وقوعه بين حين وآخر.

أنّه سيقتل ظلماً في فتنة تشتعل في خلافته، ويكون فيها على الحق هو وأصحابه، والنبي ﷺ أوصى باتباعه عند وقوع هذه الفتنة، إنها أخبار تخص عثمان ﷺ تفرحه فرحة مشوبة بالقلق، فمتى وكيف سيكون ذلك؟

عثمان ﷺ رجل عاقل، حيي- بل شديد الحياء-، لم ينازع في الإمارة لا في جاهلية ولا في إسلام، فلم ينازع أشراف مكة الرئاسة، ولم يطمع فيها، فإن خلقه، وسمته يأبيان عليه ذلك، ورغم ذلك فإنه سيكون أميراً،- وإن كره- لم تدفعه تلك الأخبار إلى التتوق، والتطلع إلى الخلافة، فلم يناقش، ولم ينازع عندما توفي الرسول ﷺ، ولم يتقدم بما معه من أدلة على أنه سيكون خليفة- يوما ما- بإخبار من النبي ﷺ، بل بايع مع باقي المسلمين أبا بكر الصديق، ثم عمر ﷺ؛ فإنه يعلم فضلهما عليه وأحقيتهما بالخلافة قبله، وأنه لم يحن وقته.

وقضى أيام خلافتيهما، وهو على أحسن سيرة، حتى استشهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب ﷺ، على يد مجوسي حاقد[1].

* عثمان ﷺ خليفة للمسلمين:

وفي تلك الآونة بدأ المجتمع الإسلامي يصيبه بعض التغيير، فالإسلام انتشر وغزا بلاد الفرس، والروم، وفتحت بلادهم، وتظاهر بعض منهم بالإسلام، وأبطنوا الكفر، وكانوا يخططون لهدم الإسلام، والوقيعة بأهله، فكان من ذلك استشهاد عمر ﷺ على يد أحدهم.

---

(١) وهو: أبو لؤلؤة المجوسي، انظر تاريخ الإسلام للذهبي، عهد الخلفاء الراشدين (ص٢٨١).

وفي أثناء مرض عمر بن الخطاب ﷺ على إثر طعنة ذلك العلج المجوسي، دخل عليه عدد من الصحابة ﷺ فقالوا له: أوص يا أمير المؤمنين: استخلف.

قال: «ما أجد أحق بهذا الأمر من هؤلاء النفر - أو الرهط - الذين توفى رسول الله ﷺ وهو عنهم راض» فسمى عثمان وعلياً والزبير، وطلحة، وسعداً، وعبد الرحمن.

وقال: يشهدكم عبد الله بن عمر، وليس له من الأمر شيء- كهيئة التعزية له- فإن أصابت الإمرة سعداً فهو ذاك، وإلا فليستعن به أيكم ما أُمِّر، فإني لم أعزله عن عجز، ولا خيانة.

وقال: أوصي الخليفة من بعدي بالمهاجرين الأولين، أن يعرف لهم حقهم، ويحفظ لهم حرمتهم. وأوصيه بالأنصار خيراً، الذين تبوؤا الدار والإيمان من قبلهم، أن يَقبل من محسنهم، وأن يُعفى عن مسيئهم، وأوصيه بأهل الأمصار خيراً، فإنهم ردء الإسلام، وجباة المال، وغيظ العدو، وأن لا يؤخذ منهم إلا فضلهم عن رضاهم.

وأوصيه بالأعراب خيراً، فإنهم أصل العرب، ومادة الإسلام، وأن يؤخذ من حواشي أموالهم، ويُرد على فقرائهم.

وأوصيه بذمة الله، ورسوله ﷺ أن يوفي لهم بعهدهم وأن يقاتل من ورائهم، ولا يكلفون إلا طاقتهم.

فلما قبض، خرج الصحابة ﷺ به فانطلقوا يمشون إلى بيت عائشة، فسلم عبد الله ابن عمر بن الخطاب ﷺ قال: يستأذن عمر بن الخطاب ﷺ قال: يستأذن

ابن الخطاب، قالت: أدخلوه[1] فأُدخل، فوضع هنالك مع صاحبيه. فلما فُرغ من دفنه اجتمع هؤلاء الرهط.

فقال عبد الرحمن: اجعلوا أمركم إلى ثلاثة منكم، فقال الزبير: قد جعلت أمري إلى علي، فقال طلحة: قد جعلت أمري إلى عثمان، وقال سعد: قد جعلت أمري إلى عبد الرحمن بن عوف.

فقال عبد الرحمن بن عوف: أيكما تبرأ من هذا الأمر فنجعله إليه، والله عليه والإسلام لينظرن أفضلهم في نفسه؟ فأسكت الشيخان فقال عبد الرحمن: أفتجعلونه إلي والله علي أن لا آلو عن أفضلكم؟ قالا: نعم.

فأخذ بيد أحدهما، فقال: لك قرابة من رسول الله ﷺ والقدم في الإسلام ما قد علمت، فالله عليك لئن أمّرتك لتعدلن، ولئن أمرت عثمان لتسمعن ولتطيعن.

ثم خلا بالآخر فقال مثل ذلك، فلما أخذ الميثاق. قال: ارفع يدك يا عثمان، فبايعه، فبايع له علي، وولج أهل الدار فبايعوه[2].

اتفق الصحابة رضي الله عنهم على بيعة عثمان بن عفان بالخلافة، وفي ذلك يقول ابن مسعود رضي الله عنه: «استخلفنا خير من بقي ولم نأله»[3].

---

(١) وذلك أن عمر رضي الله عنه في أثناء اشتداد المرض عليه أرسل ابنه عبد الله إلى عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها ليقول لها: يقرأ عليك عمر السلام... ويستأذن أن يدفن مع صاحبيه. فسلم واستأذن، ثم دخل عليها فوجدها قاعدة تبكي، فقال: يقرأ عليك عمر بن الخطاب السلام، ويستأذن أن يدفن مع صاحبيه، فقالت: كنت أريده لنفسي، ولأوثرنَّه به اليوم على نفسي. (صحيح البخاري مع فتح الباري(٧/ ٦٠-٦١).

(٢) رواه البخاري، الجامع الصحيح مع فتح الباري (٧/ ٦٠-٦٢).

(٣) ابن سعد، الطبقات (٣/ ٦٣)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٢٠٧) وإسناده صحيح.

تولى الخلافة ﷺ، وكان على خير حال، وعلى درجة قوية من الإيمان، فقد كان إذا وقف على قبر بكى حتى يبل لحيته، فقيل له: تذكر الجنة فلا تبكي! وتبكي من هذا؟ قال: إن رسول الله ﷺ قال: «القبر أول منازل الآخرة، فإن نجا منه فما بعده أيسر منه، وإن لم ينج منه، فما بعده أشد منه»(١). وكان يطيل التهجد(٢).

* حذر وترقب:

ولعله توقع قرب تحقق ما أخبر به النبي ﷺ، مما دفعه إلى أن يلين في سياسته مع الناس، ويتخذ من المسامحة منهجاً في التعامل مع الرعية، تجنباً للفتن، وتخفيفاً من وطأتها إن وقعت، لأنها ستقع حتماً، لإخبار النبي ﷺ بوقوعها.

سار ﷺ على هذه السياسة طوال فترة خلافته، ومع ذلك تحقق ما أخبر به النبي ﷺ ووقعت الفتنة المنتظرة.

وذلك في آخر عام من خلافة عثمان ﷺ.

ترى كيف وقعت، وما موقف عثمان فيها؟ وما مواقف الصحابة ﷺ عند اشتعالها؟ فيما يلي تفصيل لأحداث هذه الفتنة؛ مبنية على الروايات الصحيحة والحسنة الواردة فيها.

---

(١) رواه أحمد، الزهد (ص: ٤٢، والترمذي، السنن (٤/ ٥٥٣)، وابن ماجه، السنن (٢/ ١٤٢٦)، وحسنه الألباني في صحيح ابن ماجه (٢/ ٤٢١)، وفي صحيح الترمذي (٢/ ٢٦٧).

(٢) ابن سعد، الطبقات (٣/ ٧٥-٧٦)، والزهد للإمام أحمد بن حنبل (ص: ٤٠)، وغيرهما، وإسناده حسن.

مسوغات الخروج على عثمان ﷺ

تمهيد:

قبل الخوض في تفاصيل الفتنة، أود أن القي نظرة فاحصة على ما تناقلته المصادر، والمراجع حول مسوغات خروج الخارجين على الخليفة عثمان ﷺ، فإن سبر هذه المسوغات التي ذاعت بين الناس يصنفها إلى ثلاثة أصناف من حيث صحة وضعف وقوعها من الخارجين عليه.

الأول: معايب صح أن الخارجين عليه أظهروا تسويغهم الخروج عليه بها أو عابوها عليه فقط.

الثاني: معايب لم يصح أن الخارجين عليه سوغوا بها خروجهم عليه، وورد ذكرها في روايات ضعيفة الأسانيد.

الثالث: معايب لم أقف على إسناد لها، واشتهر في المصادر والمراجع المتأخرة عن الحادثة دون إسناد أن الخارجين عليه سوغوا خروجهم بها عليه.

وهذه المعايب - بأصنافها الثلاثة- منها ما هو مفترى عليه، ومنها ما هو منقبة له قلبتها القلوب الحاقدة إلى مثلبة، والباقي منها أمور لا يعيبه بها إلا من فسدت طويته، وقصد التسويغ لباطل أراد تنفيذه.

وفيما يلي حديث مفصل عن هذه الأصناف الثلاثة، والمسوغات التي تندرج ضمنها:

أولاً: ما صح أن الخارجين سوغوا خروجهم عليه به أو عابوه عليه:

أولاً: قولهم بعدم شهوده غزوة بدر:

كانت غزوة بدر في العام الثاني من الهجرة، وذلك لما ندب النبي ﷺ أصحابه إلى الخروج إلى عير لقريش، وتعجل بمن كان مستعداً، دون أن ينتظر أهل العوالي لاستعجاله بالخروج(1).

ووافق ذلك أن كانت رقية رضي الله عنها ابنة النبي ﷺ مريضة، قعيدة الفراش، وفي أمس الحاجة إلى من يمرضها ويرعى شؤونها، وخير من يصلح لذلك هو زوجها؛ لأن الزوجة لا تكتمل حريتها عند غير زوجها؛ لذلك كله أمر النبي ﷺ زوجها عثمان بن عفان رضي الله عنه بالبقاء في المدينة بجانب زوجته ليقوم بتمريضها، وضرب له بسهمه في غزوة بدر فقال عثمان: وأجري يا رسول الله؟ فقال عليه الصلاة والسلام: وأجرك(2).

وبذلك يتبين أن عثمان رضي الله عنه لم يشهد غزوة بدر، ولكنه كمن شهدها لضرب النبي ﷺ له بسهم فيها، من الغنيمة والأجر.

وعلم ذلك الصحابة رضوان الله عليهم فلم يصح عن أحد منهم أنه عابه بعدم شهوده بدراً، واستمر الأمر على ذلك.

حتى انفجرت ينابيع الفتنة، وبدأ الخارجون على عثمان رضي الله عنه يتلمسون ما يظهرون للناس أنهم سوغوا به الخروج عليه، فعابوه بعدم شهوده بدراً.

---

(1) انظر عن هذه الغزوة: (مرويات غزوة بدر للعليمي)، و(المجتمع المدني - الجهاد ضد المشركين للدكتور / أكرم العمري (ص:٣٩، ٥٩).

(2) البخاري، الجامع الصحيح، فتح الباري (٧/ ٥٤، ٣٦٣)، والترمذي، السنن (٥/ ٦٢٩) وأحمد، المسند (بتحقيق: أحمد شاكر ٨/ ١٠١-١٠٢، ١٩٩-٢٠٠)، ويعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ (٣/ ١٦٠)، والطيالسي، المسند (٢٦٤)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٢٥٤-٢٥٦)، وذكره المحب الطبري، الرياض النضرة (٣/ ٢٤-٢٥)، وانفرد بقول عثمان رضي الله عنه: «وأجري يا رسول الله؟» ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (ص٣٠).

ولكن ذلك لا ينطلي إلا على الجهلة من الناس، فإن أهل البصيرة يعلمون أن عدم شهوده ﷺ هذه الغزوة إنما كان بأمر من النبي ﷺ ومن شهد بدراً لم يحصّل ذاك الأجر العظيم إلا لامتثاله أمره ﷺ فالمتخلف بأمره والشاهد بأمره سواء بسواء.

وبناء على ذلك ذكره الزهري[١] وعروة بن الزبير[٢] وموسى بن عقبة[٣] وابن إسحاق[٤] وغيرهم[٥] فيمن شهد بدراً.

ولما جاء أحدهم[٦] إلى ابن عمر ﷺ يسأله عن حضور عثمان بدراً، أجابه بأنه لم يشهدها، فكبر السائل فرَحاً وشماتةً بعثمان، فناداه ابن عمر ﷺ وبيّن له أن تخلف عثمان هذا لم يكن من قِبله، إنما كان بأمر من رسول الله ﷺ فلا يُعدّ عيباً فيه، فقال له: وأما تغيبه عن بدر، فإنه كان تحته بنت رسول الله ﷺ وكانت مريضة، فقال له النبي ﷺ: إن لك أجر رجل ممن شهد بدراً وسهمه[٧].

---

(١) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (ص٢٩، ٣١).

(٢) المصدر السابق: (ص٣٠).

(٣) المصدر السابق: (ص٢٩-٣١).

(٤) ابن هشام، تهذيب سيرة ابن إسحاق (٢/ ٦٧٨-٦٧٩)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٢٩-٣٠).

(٥) يعقوب بن سفيان الفسوي، المعرفة والتاريخ (٣/ ١٥٩-١٦٠).

(٦) يحتمل أنه العلاء بن عرار (ابن حجر، فتح الباري ٧/ ٣٦٤)، وتصرح بعض الروايات بأنه من أهل مصر (فتح الباري ٧/ ٥٤، ٥٩).

(٧) البخاري، الجامع الصحيح، فتح الباري (٧/ ٥٤، ٣٦٣)، والترمذي، السنن (٥/ ٦٢٩)، وأحمد، المسند (بتحقيق أحمد شاكر ٨/ ١٠١-١٠٢، ١٩٩-٢٠٠)، ويعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ (٣/ ١٦٠)، والطيالسي، المسند (٢٦٤)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٢٥٤-٢٥٦)، وذكره المحب الطبري الرياض النضرة (٣/ ٢٤-٢٥).

فلم يتخلف عثمان عن غزوة بدر رغبة عن الأجر، ولا جُبناً، ولا خوفاً، وإنما تديناً وطاعة لرسول الله ﷺ.

كما أن النفير -كما تقدم- لم يكن عاماً، وبسبب ذلك تخلف عن بدر كثير من الصحابة رضوان الله عليهم ممن كانوا في العوالي، وممن لم يحضروا ساعة الاستعداد للرحيل، لشدة استعجال النبي ﷺ؛ خشية أن تفوت العير فلا يدركونها.

فعدم حضور بدر ليس بعيب في آحاد الصحابة رضوان الله عليهم الذين لم يأمرهم رسول الله ﷺ بالقعود في المدينة؛ فكيف يكون عيباً فيمن قعد لأمر رسول الله ﷺ.

ومما يكشف زيف استساغتهم الخروج عليه، بعدم شهوده بدراً، عدم عيبهم لسائر الذين لم يتهيأ لهم الخروج إليها، وإن كان ذلك لعذر، فإن عذر عثمان ﷺ أقوى من عذرهم، فلم ينقل لنا شيء من هذا، مما يؤكد لنا أن القوم يتصيدون ما يمهدون به للخروج على الخليفة فحسب.

والتخلف عن شهود غزوات النبي ﷺ مع العذر، ممن لديه رغبة صادقة في شهودها، لا يوقع حرجاً على صاحبه، إذا كان ناصحاً لله ورسوله، وقد بين الله جل وعلا ذلك في قوله: ﴿ لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُواْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۚ مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٩١﴾ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّواْ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ ﴾[1].

فليس على هؤلاء سبيل، بل شهد الله لهم بالإحسان.

(١) سورة التوبة، الآيتان (٩١-٩٢).

أما الذين يستأذنون النبي ﷺ للقعود عن القتال، وهم أغنياء مستطيعون، ليس لهم عذر، ولكن رضوا بأن يكونوا مع المتخلفين، فهؤلاء هم الآثمون الذين يعاقبهم الله بالطبع على قلوبهم.

كما في قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَآءُ ۚ رَضُوا۟ بِأَن يَكُونُوا۟ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ وَطَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾(١).

فمن يتخلف عن غزوة من غزوات النبي ﷺ بأمر منه، ويضرب له رسول الله ﷺ بسهم في الغنيمة وفي الأجر، فإنه أولى بأن لا يكون عليه سبيل ممن تخلف عنها لعدم الاستطاعة والقدرة.

ثم لو كان قد أخطأ فتخلف عن غزوة بدر بدون عذر، فإن ذلك لا يسوغ قتله صبراً، ولا يسوغ الخروج عليه وهو خليفة؟!

ولو كان عثمان ﷺ آثما لتخلفه عن غزوة بدر؛ فلم لم يعاتبه رسول الله ﷺ على ذلك ؟ فهل هؤلاء الطاعنون فيه بهذا السبب أعرف بدين الله من رسول الله ﷺ ؟!

وهم أوباش الناس، ليست لهم صحبة ولا فضل، ولم يعرفوا بخير قط، ولولا الفتنة ما عرفوا ولا ذكروا.

يقول أبو نعيم: «وإن طُعن عليه بتغيبه عن بدر، وعن بيعة الرضوان، قيل له: الغيبة التي يستحق بها العيب: هو أن يقصد مخالفة الرسول ﷺ ؛ لأن الفضل الذي حازه أهل بدر في شهود بدر؛ طاعة الرسول ﷺ ومتابعته، ولولا طاعة الرسول ومتابعته لكان كل من شهد بدراً من الكفار كان لهم الفضل والشرف، وإنما الطاعة التي بلغت بهم الفضيلة، وهو كان ﷺ خرج فيمن خرج فردَّه الرسول ﷺ للقيام على

(١) سورة التوبة، الآية (٩٣).

ابنته، فكان في أجلِّ فرض؛ لطاعته لرسول الله ﷺ وتخليفه، وقد ضرب له بسهمه وأجره، فشاركهم في الغنيمة والفضل والأجر، ولطاعته الله ورسوله وانقياده لهما»[1].

ثانياً: توليه يوم أحد عن المعركة:

ومنها توليه عن القتال، في معركة أحد التي وقعت في شهر شوال من العام الثالث للهجرة، بين المسلمين، والمشركين بالقرب من جبل أحد، الذي يقع شمال المدينة النبوية.

وكان المسلمون قد انتصروا في أول المعركة، وقتلوا عدداً من المشركين، وفي ذلك يقول الله جل وعلا: ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ ﴾[2].

ونتيجة لمخالفة أمر النبي ﷺ من بعض المقاتلين فقد المسلمون مواقعهم، وأخذوا يقاتلون دون تخطيط، فلم يستطيعوا تمييز بعضهم من بعض وأسقط في أيديهم، ففر كثيرون منهم من ميدان القتال، وانتحى بعضهم جانباً دون قتال، في حين آثر آخرون الموت على الحياة فقاتلوا حتى الموت[3].

وقد ذكر الله جل وعلا خبر فرار من فر، وعفوه عنهم فقال: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْاْ مِنكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ إِنَّمَا ٱسْتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُواْ ۖ وَلَقَدْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴾[4].

---

(١) أبو نعيم، الإمامة، بتحقيق: الدكتور/ علي ناصر الفقيهي (ص:٣٠١-٣٠٢).

(٢) سورة آل عمران، جزء من الآية (١٥٢).

(٣) انظر عن هذه الغزوة: (المجتمع المدني- الجهاد ضد المشركين ص: ٦٥، ٨٦)، ومرويات غزوة أحد لحسين الباكري.

(٤) سورة آل عمران، الآية (١٥٥).

فبين الله أنه قد عفا عن جميع المتولين يوم أحد، فدخل فيهم من هو دون عثمان في الفضل والسابقية، فكيف لا يدخل هو مع فضله، وسابقته، وكثرة حسناته[1].

ولكن الخارجين عليه لم يعبؤوا بهذا العفو من الله، بل أظهروا وأشاعوا أنهم نقموا عليه فراره يوم أحد، مما يدل دلالة واضحة على أن تسويغهم ليس بتسويغ مجتهد مخطئ، أو تسويغ متحمس ضال، إنما هو تسويغ مضل مفسد يتلمس ما يسوغ به إفساده.

وإلا لما عابوا عليه أمراً قد عفا الله عنه وغفره، ولما أشاعوا ذلك بين المسلمين على ولي أمرهم أمير المؤمنين خليفة رسول الله ﷺ.

كما أن فراره يوم أحد لا يُحل قتله، فكيف وقد غفر الله له، ولو استحق ذلك لما ترك رسول الله ﷺ معاقبته، ولما بايعه الصحابة جميعاً بالخلافة.

فلم ير الصحابة ﷺ في موقفه بأحد ما يستوجب التردد في بيعته بعد عفو الله عنه وعن سائر الفارين.

بل رأوا في مواقفه الأخرى، ما يقدمه إلى أعظم مسؤوليات الدولة، وهي: الخلافة.

ولكن الخارجين عليه كانوا يفتشون عن مسوغات للفتنة، والتمرد، وقتل الخليفة، فتشبثوا بهذا الأمر وبغيره من المسوغات الواهية الأخرى.

مما يبين جلياً أن الشيطان قد استحوذ عليهم، حتى أنساهم ذكر الله[2] وزين لهم أعمالهم فأضلهم عن السبيل، وهم يحسبون أنهم مهتدون.

---

(١) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٦/ ٢٩٨).

(٢) كما في قوله تعالى: ﴿ ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَأَنسَىٰهُمْ ذِكْرَ ٱللَّهِ ﴾ سورة المجادلة، الآية (١٩).

ولما سأل ذلك الخارجي[1] ابن عمر رضي الله عنهما عن فرار عثمان يوم أحد، شهد ابن عمر على فراره؛ فكبر الخارجي شماتة بعثمان، فقال له ابن عمر: تعال لأخبرك، ولأبين لك عما سألتني عنه: أما فراره يوم أحد، فأشهد أن الله عفا عنه وغفر له... اذهب بها الآن معك[2].

ثالثاً: ادعاؤهم تخلفه عن بيعة الرضوان:

كانت بيعة الرضوان في مستهل ذي القعدة من السنة السادسة للهجرة، تحت شجرة سمرة في مكان بالقرب من مكة يسمّى بالحديبية[3].

دعا إليها النبي ﷺ بعد أن أرسل عثمان رضي الله عنه إلى أهل مكة يفاوضهم، ويبين لهم هدف المسلمين من قدومهم، وأنه العمرة وليس القتال، فلما استبطأ النبي ﷺ عثمان، وبلغه أن المشركين قد قتلوه، بايع أصحابه على قتال المشركين ثأراً لعثمان رضي الله عنه.

ونظراً لاحتمال عدم صدق الخبر بايع النبي ﷺ بيده على اليد الأخرى عن عثمان رضي الله عنه.

وقد بيّن الله جل وعلا فضل أصحاب هذه البيعة، في آيات عديدة، كما بينه أيضا الرسول ﷺ.

---

(١) جاء في إحدى روايات البخاري أنه رجل من أهل مصر (الفتح ٧/ ٥٤)، وذكر الحافظ ابن حجر أنه العلاء بن عرار (الفتح ٧/ ٣٦٤).

(٢) البخاري، الجامع الصحيح، فتح الباري (٧/ ٥٤، ٣٦٣)، والترمذي، السنن (٥/ ٦٢٩)، وأحمد، المسند (بتحقيق: أحمد شاكر ٨/ ١٠١-١٠٢، ١٩٩-٢٠٠)، ويعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ (٣/ ١٦٠)، والطيالسي، المسند (٢٦٤)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٢٥٤-٢٥٦)، وذكره المحب الطبري، في الرياض النضرة (٣/ ٢٤-٢٥).

(٣) قال مجد الدين ابن الأثير: «مخففة وكثير من المحدثين يشددها» النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٣٤٩).

فمن الآيات قوله جل وعلا: ﴿ لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴾[1].

ومن الأحاديث قول النبي صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية لمن شهدها: «أنتم خير أهل الأرض»[2].

وقوله صلى الله عليه وسلم: «لا يدخل النار إن شاء الله من أصحاب الشجرة أحد الذين بايعوا تحتها»[3].

ومنذ أداء تلك البيعة للنبي صلى الله عليه وسلم، ظلت مفخرة لمن شهدها، يعرف الناس فضلهم وقدرهم، ومكانتهم، ولا يعاب من لم يشهدها ممن كان في المدينة، وغيرها من المسلمين، ولما بدأ الناس في الطعن على عثمان رضي الله عنه، وتلمسوا ما يعيبونه به، أظهروا أنهم استساغوا الخروج عليه بعدة أمور: منها المفتراة، ومنها ما هو منقبة له في الحقيقة.

وعدم شهوده بيعة الرضوان هو من هذا الصنف الأخير، فإن عدم شهوده إياها فيه ما يدل على سموّ مكانته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، وليس فيه منقصة له.

لكن أفهام القوم قاصرة، وقلوبهم حاقدة، ولذا قال السائل لابن عمر: أَشَهِد عثمان رضي الله عنه بيعة الرضوان؟

فقال له ابن عمر: لا، وقبل انصراف الرجل، بيّن له ابن عمر رضي الله عنهما أن عدم شهوده البيعة لا يعدّ عيباً فيه، بل منقبة له، فإن سبب تغيبه عنها هو أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه

(١) سورة الفتح، الآية (١٨)، وانظر تفسيرها في تفسير ابن كثير (٤/ ١٩٠-١٩١).
(٢) رواه البخاري، الجامع الصحيح، فتح الباري (٧/ ٤٤٣).
(٣) رواه مسلم، الجامع الصحيح، (١٦٣) وأحمد، المسند (٦/ ٤٢٠).

إلى أهل مكة، وبايع النبي ﷺ بإحدى يديه لعثمان[١] فَيَدُ رسول الله ﷺ خير من يد من بايع بيده.

وفي ذلك يقول أبو نعيم: «وأما بيعة الرضوان فلأجل عثمان رضي الله عنه وقعت هذه المبايعة، وذلك أن النبي ﷺ بعثه رسولاً إلى أهل مكة لِمَا اختص به من السؤدد والدين، ووفور العشيرة، وأُخبِر الرسول ﷺ بقتله، فبايع رسول الله ﷺ والمسلمون له على الموت ليوافوا أهل مكة»[٢].

فعدم حضور عثمان رضي الله عنه بيعة الرضوان يُعَدّ منقبة له وليس مثلبة فيه، ولكن القلوب الحاقدة قلبتها إلى مثلبة وعابته بها.

وتتلخص هذه المنقبة في أمور أربعة:

الأول: أن النبي ﷺ اختاره لأداء تلك المهمة، وهذا دليل على فضله رضي الله عنه وصلاحيته لها.

الثاني: أنه من أهل بيعة الرضوان؛ لأن النبي ﷺ بايع له بإحدى يديه على الأخرى.

الثالث: أنه رضي الله عنه امتاز على باقي أصحاب الشجرة بأن النبي بايع عنه بيده الأخرى، فيد النبي ﷺ خير من أيديهم رضي الله عنهم أجمعين.

الرابع: أن البيعة إنما عقدت من أجله مما يبين مكانته عند النبي ﷺ.

---

(١) صحيح البخاري، فتح الباري (٧/ ٥٤، ٣٦٣) والترمذي، السنن (٥/ ٦٢٩) وابن أبي شيبة، المصنف (١٤/ ٤٤٢-٤٤٣)، وأحمد، المسند، بتحقيق أحمد شاكر (٨/ ١٠١-١٠٢، ١٩٩، ٢٠٠) وأبوداود الطيالسي، المسند (٢٦٤)، ويعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ (٣/ ١٦٠)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٢٥٤-٢٥٦)وذكره المحبّ الطبري، الرياض النضرة (٣/ ٢٤-٢٥).

(٢) الإمامة (٣٠٤ بتحقيق) الدكتور علي ناصر فقيهي.

رابعاً: حميه الحمى:

ومنها حميه الحمى[١] فلما قدم أهل مصر المدينةَ، واستقبلهم عثمان رضي الله عنه قالوا له: ادع بالمصحف، فدعا به، فقالوا: افتح السابعة- وكانوا يسمون سورة يونس السابعة- فقرأ حتى أتى قوله تعالى: ﴿قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾[٢].

فقالوا له: قف، أرأيت ما حميت من الحمى، آلله أذن لك أم على الله تفتري؟

فقال عثمان رضي الله عنه: امضه نزلت في كذا وكذا[٣] فأما الحمى، فإن عمر حماه قبلي لإبل الصدقة، فلما وليت زادت إبل الصدقة، فزدت في الحمى لِما زاد من إبل الصدقة، امضه..[٤].

ورُوي أن عائشة رضي الله عنها قالت للخارجين على عثمان رضي الله عنه: اسمعوا نحدثكم عما جئتمونا له: إنكم عبتم على عثمان في ثلاث خلال.. وذكرت منها، وموضع الغمامة، أي الحمى[٥].

---

(١) الحمى: هو المكان المحمي، وهو خلاف المباح، ابن حجر، فتح الباري (٥/ ٤٤).

(٢) سورة يونس الآية «٥٩».

(٣) هكذا في الرواية.

(٤) خليفة بن خياط، التاريخ (١٦٨-١٦٩)، والبزار، كشف الأستار (٤/ ٩٠-٩١)، وابن أبي شيبة، المصنف (١٥/ ٢١٥-٢٢٠)، والطبري، تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٣٥٤-٣٥٦)، وإسحاق بن راهويه، كما في المطالب العالية (٤/ ٣٥٤-٣٥٦) وذكره المحب الطبري، الرياض النضرة (٣/ ٦٠)، وإسناده صحيح،قال الهيثمي: رواه البزار ورجاله رجال الصحيح غير أبي سعيد مولى أبي أسيد وهو ثقة. انظر مجمع الزوائد (٧/ ٢٢٨ – ٢٢٩).

(٥) رواه عبد الله بن أحمد، فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل (١/ ٤٥٢)، وإسناده ضعيف، ففيه عبد الملك بن عمير، وقد اختلط، ولم تتميز رواية الراوي عنه أكانت قبل اختلاطه أم بعده، وفيه أيضاً عنعنة عبد الملك وهو مدلس، ذكره الحافظ في المرتبة الثالثة من المدلسين.

فبذلك يظهر أن الخارجين أظهروا أنهم سوغوا الخروج على عثمان بحميه الحِمى إلا أنهم لم يفصحوا عن المكان الذي حماه عثمان ﷺ ويظهر ردّ عثمان ﷺ أن المقصود حميه الحِمى لإبل الصدقة، فلم يعترضوا عليه بعد ردّه عليهم.

ويذكر المحب الطبري أن المقصود: هو بقيع المدينة، وأنه منع الناس منه، وزاد في الحمى أضعاف البقيع، ولكنه لم يسنده ولم يعزه[1] وهو متأخر بعيد عن الأحداث فقد توفى سنة ٦٩٤هـ.

وفي رد عثمان ﷺ على أهل مصر كفاية، وغنية، فقد ألقمهم حجراً فخرسوا عن الجواب، فإن عثمان ﷺ لم يبتدع في حمي الحمى، بل سبقه إليه النبي ﷺ، ثم عمر ﷺ، فقد حمى عمر ﷺ الشرف، والرّبذة[2] لنعم الصدقة[3] وهذا يدل على جواز أصل حمي الحمى للخليفة، وهو مذهب الشافعية، ومنهم من ألحق به ولاة الأقاليم[4].

فالزيادة للحاجة جائزة -أيضاً- لجواز الأصل، وقد احتاجت إبل الصدقة في عهد الخليفة عثمان ﷺ إلى زيادة الرقعة المحمية لزيادة عدد إبل الصدقة، مما يدل على كثرة الخيرات في خلافته ﷺ.

ونهي النبي ﷺ عن الحمى في قوله: «لا حمى إلا لله ولرسوله»[5] إنما هو نهي عن حمى الجاهلية الذي يخص به رئيس القبيلة نفسه دون غيره[6].

---

(١) الرياض النضرة (٣/ ٨٣، ٩٣).

(٢) رواه البخاري في صحيحه تعليقاً (فتح الباري ٥/ ٤٤)؛ والشرف: موضع بالقرب من مكة، والرّبذة موضع بين مكة والمدينة، ابن حجر، فتح الباري (٥/ ٤٥).

(٣) رواه ابن أبي شيبة بإسناد صححه الحافظ ابن حجر، (فنح الباري ٥/ ٤٥).

(٤) ابن حجر، فتح الباري (٥/ ٤٤- ٤٥).

(٥) رواه البخاري، الجامع الصحيح، فتح الباري (٥/ ٤٤).

(٦) ابن حجر، فتح الباري (٥/ ٤٤- ٤٥).

أما ما فعله عثمان ﷺ فإنما كان لمصلحة المسلمين عملاً بقول النبي ﷺ: «كلكم راعٍ ومسؤول عن رعيته؛ فالإمام راعٍ ومسؤول عن رعيته، والرجل في أهله راعٍ، وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة في بيت زوجها راعية وهي مسؤولة عن رعيتها، والخادم في مال سيّده راعٍ، وهو مسؤول عن رعيته... فكلكم راعٍ، وكلكم مسؤول عن رعيته»[1].

ومما يذكر أنهم عابوه عليه في حمي الحمى إلا أنه لم يرد فيه إسناد[2] ما ذكره المحب الطبري: من أنهم نقموا عليه حميه لسوق المدينة في بعض ما يباع ويشترى، فقالوا: لا يشتري منه أحد النوى حتى يشتري وكيله من شراء ما يحتاج إليه عثمان ﷺ لعلف إبله[3].

ثم ردّ على ذلك بقوله: «وهذا مما تُقُوِّل عليه واختلق، ولا أصل له، ولم يوجد له إسناد، وعلى تقدير صحة ذلك، يحمل على أنه فعله لإبل الصدقة، وألحقه بحمى المرعى لها ؛ لأنه في معناه».

كما ذكر أيضاً أنهم سوغوا خروجهم عليه بحميه البحر من أن تخرج فيه سفينة إلا في تجارته، ثم قال: «ولا يقول بذلك عاقل، وغاية ما يقال على تقدير صحة النقل في ذلك يحمل على أنها كانت ملكاً له، لأنه كان منبسطاً في التجارات، متسع المال في الجاهلية والإسلام، فما حمى البحر، وإنما حمى سفنه أن يحمل فيها متاع غير متاعه»[4].

---

(1) رواه البخاري، الجامع الصحيح (فتح الباري ٥/ ١٨١).

(2) والأصل أن أذكر ذلك في المبحث الثالث من هذا الفصل، ولكن آثرت أن أذكره في هذا الموضع لدخوله في حمي الحمى عموماً، وقد نقموا عليه ذلك فلعل هذه الأوجه من الحمى تدخل فيه.

(3) الرياض النضرة (٣/ ٨٣).

(4) المصدر السابق: (٣/ ٩٣).

وهذه ردود منه -رحمه الله- على فرض صحة النقل، ولكن لم يثبت لأي شيء منها إسناد يعتد به.

خامساً: جمع القرآن:

ورد بإسناد صحيح ما يدلّ على أن الخارجين على عثمان ﷺ كانوا يعيبون عليه جمعه للمصاحف، وأن علياً ﷺ كان يقول لهم: «يا أيها الناس لا تغلوا في عثمان، ولا تقولوا له إلا خيراً، أو قولوا له خيراً في المصاحف، فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملأ منّا»[١].

وورد بإسناد صحيح أيضاً إلى أبي مجلز المتوفي سنة ١٠٦ أو سنة ١٠٩هـ أنه قال: «عابوا على عثمان تمزيق المصاحف، وآمنوا بما كتب إليهم»[٢].

وذكر المحبّ الطبري: أن مما نقم على عثمان ﷺ إحراقه مصحف ابن مسعود، ومصحف أُبَيٍّ، وجمعه الناس على مصحف زيد بن ثابت[٣] ثم ردّ عليهم[٤].

وذكر أبوبكر بن العربي: أنهم قالوا: «وابتدع في جمع القرآن وتأليفه، وفي حرق المصاحف[٥]» ثم ردّ عليهم[٦].

---

(١) رواه ابن أبي داود، (المصاحف ٢٨٠٢٩ العلمية).

(٢) رواه ابن أبي شيبة (المصنف ١٥/ ٢١٠).

(٣) الرياض النضرة (٣/ ٨٧).

(٤) المصدر السابق: (٣/ ٩٩).

(٥) العواصم من القواصم (٧٦).

(٦) المصدر السابق: (٨٠-٨٥).

وقبل بيان بطلان هذا العيب الذي ألصق بعثمان ﷺ، أسوق قصة جمع القرآن من بدايتها في عهد أبي بكر الصديق ﷺ إلى نهايتها في عهد الخليفة عثمان ﷺ ليتضح الأمر وينجلي.

فلنعد إلى أعقاب معركة اليمامة، وذلك عندما علم عمر ﷺ أن عدداً من القراء قد استشهدوا في هذه المعركة، ففكر بعقله الواعي المتميز ببعد النظر، وسلامة التفكير في أثر هذا الحادث على الأمة الإسلامية، فخشي أن يستحر[1] القتل بالقراء في المواطن، فيذهب كثير من القرآن، فجاء إلى أبي بكر الصديق ﷺ وهو الخليفة يومئذ وأبلغه بما يخشاه، ثم اقترح عليه أن يأمر بجمع القرآن، ولكن أبا بكر الصديق تردد في قبول ذلك، وقال:كيف نفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ ؟ فقال عمر:هذا والله خير، ولم يزل يراجعه حتى شرح الله صدره، ورَأَى رَأْيَ عمر.

فأرسل إلى زيد بن ثابت ﷺ وأخبره بالحوار الذي دار مع عمر وأنه اختاره ليقوم بهذه المهمة. فقال زيد ﷺ: كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ ؟ فلم يزل يراجعه أبوبكر حتى شرح الله صدره للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر.

وبيَّن أبوبكر لزيد سبب اختياره للقيام بهذه المهمة العظيمة بأنه شاب عاقل لا يتهمه، وقد كان يكتب الوحي لرسول الله ﷺ.

ثم أمره بتتبع القرآن وجمعه، وبلغ الأمر عند زيد مبلغاً عظيماً، حتى إنه كان يقول: «فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل عليّ مما أمرني به من جمع القرآن».

---

(١) يستحر: استحر القتل أي؛ اشتد (القاموس المحيط للفيروز آبادي ٢/ ٨.

فانطلق زيد يتتبع القرآن يجمعه من العُسُب[١] واللِّخاف[٢] وصدور الرجال حتى أتم جمعه.

فبقيت الصحف التي جمع فيها القرآن عند أبي بكر، وبعد وفاته انتقلت إلى عمر ﷺ وبعد استشهاده انتقلت إلى ابنته حفصة زوج النبي ﷺ[٣].

واستمر الأمر على ذلك حتى مضت سنة كاملة من خلافة عثمان بن عفان ﷺ[٤] حين قام الجيش الإسلامي العراقي، والشامي بفتح أرمينية وأذْرَبيجان.

وكان في هذا الجيش العظيم حذيفة بن اليمان ﷺ فرأى في صفوف الجيش وبين الجند اختلافاً في قراءة القرآن، حتى إنه سمع من اختلافهم ما يكره[٥].

كما رأى أيضاً في البصرة نحواً من ذلك، فقد كان ذات يوم جالساً في حلقة مسجد من مساجدها، زمن ولاية الوليد بن عقبة عليها؛ فإذا هاتف يهتف: من كان يقرأ على قراءة أبي موسى فليأت الزاوية التي عند أبواب كندة، ومن كان يقرأ على قراءة عبدالله ابن مسعود، فليأت هذه الزاوية التي عند دار عبدالله.

فاجتمع القوم، واختلفوا في آية من سورة البقرة، قرأ أحدهم: «وأتموا الحج والعمرة للبيت» وقرأ آخر: ﴿ وَأَتِمُّواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾[٦].

---

(١) العسب: جمع عسيب، أي جريدة من النخل، وهي السعفة مما لا ينبت عليه الخوص (النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين ابن الأثير ٣/ ٢٣٤).

(٢) اللخاف: جمع لخفة، وهي حجارة بيض رقاق (النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين ابن الأثير ٤/ ٢٤٤).

(٣) صحيح البخاري، فتح الباري (٨/ ٣٤٤)، (٩/ ١٠-١١).

(٤) ابن حجر، فتح الباري (٩/ ١٧).

(٥) صحيح البخاري، فتح الباري (٩/ ١١)، والطبراني في مسند الشاميين (٢٩٩١) بإسناد صحيح.

(٦) البقرة، الآية (١٩٦).

فغضب حذيفة ﷺ حتى احمرّت عيناه، فقام وغرز قميصه في حجزته، وقال لرجل منهم: إما أن تركب إلى أمير المؤمنين، وإما أن أركب، فأقبل على الناس، وقال:

إن الله بعث محمداً ﷺ، فقاتل بمن أقبل من أدبر، حتى أظهر الله دينه، ثم إن الله قبضه، فطعن الناس في الإسلام طعنة جواد، ثم إن الله استخلف أبا بكر فكان ما شاء الله، ثم إن الله قبضه فطعن الناس في الإسلام طعنة جواد، ثم إن الله استخلف عمر فنزل الناس وسط الإسلام، ثم إن الله قبضه، فطعن الناس في الإسلام طعنة جواد، ثم إن الله استخلف عثمان وأيم الله ليوشكنَّ أن تطعنوا فيه طعنة تحلقونه كله[1].

وركب ﷺ إلى عثمان بن عفان[2] فقال له: يا أمير المؤمنين، أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى في الكتب، ففزع لذلك عثمان بن عفان، وجمع الصحابة- وفيهم علي بن أبي طالب ﷺ فقال:

ما تقولون في هذه القراءة، فقد بلغني أن بعضهم يقول: إن قراءتي خير من قراءتك، وهذا يكاد يكون كفراً؟.

فقالوا: ما ترى؟ قال: نرى أن نجمع الناس على مصحف واحد، فلا تكون فرقة، ولا يكون اختلاف، فقالوا: فنعم ما رأيت.

فأرسل إلى حفصة ﷺ أن أرسلي إلينا بالصحف التي جُمع فيها القرآن؛ لننسخها في المصاحف، ثم نردها إليك، فأرسلت بها إليه.

---

(١) ابن أبي داود، المصاحف، ط العلمية ١٨، ومن طريقه ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٢٣٣- ٢٣٤)، وفيه رجل لم يوثقه غير ابن حبان، لكن لغضب حذيفة من اختلافهم في القرآن شاهد رواه البخاري فيرتقي إلى درجة الحسن لغيره.

(٢) الطبراني في مسند الشاميين بإسناد صحيح (٢٩٩١).

فقام يحث الناس على تسليم ما لديهم من القرآن قائلاً: أيها الناس، عهدكم نبيكم ﷺ منذ ثلاث عشرة سنة[1] وأنتم تمترون في القرآن، وتقولون: قراءة أُبيّ، وقراءة عبد الله، يقول الرجل: والله ما تقيم قراءتك، فأعزم على كل رجل منكم، ما كان معه من كتاب الله شيء لما جاء به.

فاستجاب الناس، فكان الرجل يجيء بالورقة، والأديم فيه القرآن حتى جمع من ذلك كثرة.

ثم دخل عثمان رضي الله عنه فدعاهم رجلاً رجلاً، وناشدهم بالله: لسمعت رسول الله ﷺ وهو أملاه عليك؟ فيقول: نعم.

ثم قال: من أكتب الناس؟ قالوا: كاتب رسول الله ﷺ زيد بن ثابت.

قال: فأي الناس أعرب؟ قالوا: سعيد بن العاص[2] فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله ابن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن ينسخوها، وقال للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم، ففعلوا[3] ونسخوا الصحف في المصاحف، ثم رد عثمان الصحف إلى حفصة.

وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق، فذلك زمان حرقت فيه المصاحف بالنار[4].

---

(١) انظر فتح الباري (٩/ ١٧).

(٢) ابن أبي داود، المصاحف (٢٣- ٢٤)، ط قرطبة، ٣١ ط العلمية، وفي الإسناد مجهول.

(٣) صحيح البخاري، فتح الباري (٩/ ٩).

(٤) رواه الطبراني في مسند الشاميين (٢٩٩١)، وأصله في صحيح البخاري، الفتح (٩/ ١١).

وبعد أن سردت قصة جمع القرآن منذ بدايتها وحتى انتهائها، نعود إلى ما نُقل عن بعضهم من تحويل هذه الفضيلة من فضائل عثمان ﷺ إلى عيب يعاب به.

فإنَّ عثمان ﷺ لم يبتدع في جمعه المصاحف؛ بل سبقه إلى ذلك أبو بكر الصديق ﷺ كما أنه لم يصنع ذلك من قبل نفسه، إنما فعله عن مشورة للصحابة ﷺ وأعجبهم هذا الفعل، وقالوا: نعم ما رأيت، وقالوا أيضاً: قد أحسن؛ أي: في فعله في المصاحف.

فقد أدرك مصعبُ بن سعد صحابةَ النبي ﷺ؛ حين مشق[1] عثمان ﷺ المصاحف فرآهم قد أُعجبوا بهذا الفعل منه[2].

وكان علي ﷺ ينهى من يعيب على عثمان ﷺ بذلك ويقول: يا أيها الناس لا تغلوا في عثمان، ولا تقولوا له إلا خيراً -أو قولوا خيراً- فوالله ما فعل الذي فعل -أي في المصاحف- إلا عن ملأ منا جميعاً أي الصحابة... والله لو وليت لفعلت مثل الذي فعل[3].

وبعد اتفاق هذا الجمع الفاضل من خيرة الخلق، على هذا الأمر المبارك، يتبين لكل متجرد عن الهوى، أن الواجب على المسلم الرضا بهذا الصنيع الذي صنعه عثمان ﷺ وحفظ الله به القرآن.

ولم يثبت أن ابن مسعود ﷺ خالف عثمان في ذلك، وكل ما روي في ذلك ضعيف الإسناد، -حسب ما وقفت عليه من الروايات.

---

(١) المشق هو: الحرق (ابن منظور، لسان العرب(١٠/ ٣٤٤).

(٢) البخاري، التاريخ الصغير (١/ ٩٤)، وإسناده حسن لغيره.

(٣) ابن أبي داود، المصاحف (٢٨- ٣٠)، العلمية، ومن طريقه ابن عساكر (٢٤١- ٢٤٢)، ورواه أيضاً من غير طريقه (٢٣٧- ٢٣٩)، وإسناده صحيح، وقد صححه الحافظ ابن حجر (فتح الباري ٩/ ١٨).

كما أن هذه الروايات الضعيفة التي تتضمن ذلك، تثبت أن ابن مسعود رجع إلى ما اتفق عليه الصحابة في جمع القرآن، وأنه قام في الناس وأعلن ذلك، وأمرهم بالرجوع إلى جماعة المسلمين في ذلك.

وقال: إن الله لا ينتزع العلم انتزاعاً، ولكن ينتزعه بذهاب العلماء، وإن الله لا يجمع أمة محمد ﷺ على ضلالة، فجامعوهم على ما اجتمعوا عليه، فإن الحق فيما اجتمعوا عليه... وكتب بذلك إلى عثمان[1].

ولم يثبت أن عثمان رضي الله عنه خص مصحف ابن مسعود بالحرق، وعلى فرض صحة ذلك، فإن المحب الطبري يرى أن فعله ذلك دواء لمفسدة كبيرة في الدين، لكثرة ما في مصحف ابن مسعود من الشذوذ المنكر عند أهل العلم بالقرآن، وبحذفه المعوذتين من مصحفه مع الشهرة عند الصحابة أنهما في القرآن[2].

ولعل سبب ذلك أن ابن مسعود كان يكتب ما يوحى من القرآن في مصحفه كلما بلغه نزول آيات منه، فاختلف ترتيبه عما امتازت به مصاحف عثمان من الترتيب بحسب العرض الأخير على رسول الله ﷺ بقدر ما أدى إليه اجتهاد الصحابة المؤيد بإجماعهم.

ويحتمل أن يكون ابن مسعود فاته في مصحفه بعض ما استقصاه زيد بن ثابت ورفاقه من الآيات التي كانت عند آخرين من قراء الصحابة، زد على ذلك أن ابن مسعود كانت تغلب عليه لهجة قومه من هذيل، والنبي ﷺ رخص لمثل ابن مسعود أن يقرؤوا بلهجاتهم الخاصة.

---

(١) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٢٣٩-٢٤٠) من رواية سيف بن عمر التميمي، وهو كذاب.

(٢) الرياض النضرة (٣/ ٩٩).

فكان من الخير توحيد الأمة على قراءة كتاب ربها باللهجة المضرية التي كان عليها رسول الله ﷺ، وادعى الطحاوي، والباقلاني، وابن عبدالبر، أن قراءة القرآن على سبع لغات كان رخصة في أول الأمر، ثم نسخ بزوال العذر وتيسر الحفظ، وكثرة الضبط، وتعلم الكتابة[1].

وأما ما ذُكر من أن ابن مسعود ﷺ خطب بالكوفة فقال: «أما بعد: فإن الله قال: ﴿وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ﴾[2] وإني غال مصحفي، فمن استطاع منكم أن يغل مصحفه فليفعل»[3].

فإني لم أقف على إسناده، وأقدم من ذكره ابن العربي المتوفى سنة ٥٤٣هـ، وبينه وبين الحادثة ما يزيد على خمسة قرون.

وهل يتوقع حصول ذلك ممن ترك القَصْر في منى خشية من الخلاف والفتنة ومتابعة للخليفة؟ لا والله، لا يتوقع منه أن يصعد المنبر، ويحرض الناس على الخلاف.

مع أن القصر في منى عليه أدلة واضحة، تؤيد مذهب ابن مسعود فيه، بخلاف جمع القرآن فإنَّ الصحابة أجمعوا عليه، فهل يعقل أن يتابع ابن مسعود عثمان ﷺ فيما يدل على خلافه دليل واضح خشية الخلاف، ثم يخالفه فيما أجمع عليه إخوانه الصحابة رضوان الله عليهم بل ويحرض الناس على الخلاف بواسطة منبر الكوفة، وهو القائل: «إن الخلاف شر». فما أوهن هذه القصة، وما أحمق من لفقها.

---

(١) ذكر ذلك محب الدين الخطيب، انظر العواصم من القواصم (ص: ٨٤) حاشية رقم: (٨٤).

(٢) سورة آل عمران الآية «١٦١».

(٣) العواصم من القواصم (٨٤، وانظر المسند لأحمد (١/ ٤١٤) والمصاحف لابن أبي داود، طبعة العلمية ص(٢١- ٢٣) فقد روي فيهما أن ابن مسعود قال ذلك، وليس في الرواية أنه خطب به في الكوفة.

وأما حرق أو خرق ما سوى مصحف عثمان ﷺ، فإنه جائز إذا كان في بقائها فساد، أو كان فيها ما ليس من القرآن، أو ما نسخ منه، أو على غير نظمه، وقد سلم بذلك الصحابة كلهم[١].

فما أتمه عثمان ﷺ من جمع المصحف وتثبيته وتوحيد رسمه فإنَّ له به أعظم المنة على المسلمين، وبه حقق الله وعده في قوله سبحانه: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[٢] وأقر على عمله، وأمضاه برسمه وتلاوته في جميع أمصار ولايته، وبذلك انعقد إجماع المسلمين في الصدر الأول على أن ما قام به من أعظم حسناته، كما أن البغاة أنفسهم الذين عابوا عليه ذلك، كانوا في خلافته وبعدها يقرؤون في مصاحف عثمان التي أجمع الصحابة عليها[٣].

والمقصود من كان منهم على بعض الخير ممن غرر به، أما أولئك المغرضون الزنادقة أمثال ابن سبأ، فلا تتوقع منهم قراءة قرآن، ولا فعل أي عبادة إلا نفاقاً وتستراً بها، وتغريراً لمن لا يعرف حقيقتهم، فإنهم إن قرأوا القرآن فإنهم لا يتجاوز حناجرهم كما أخبر بذلك رسول الله ﷺ في وصفه للخوارج.

ويظهر من قصة جمع القرآن في عهد عثمان ﷺ مدى فهم الصحابة ﷺ لآيات النهي عن الاختلاف، حيث إن الله نهى عن الاختلاف وحذر منه، فلعمق فهمهم لهذه الآيات ارتعد حذيفة ﷺ عندما سمع بوادر الاختلاف في قراءة القرآن، فرحل فوراً إلى المدينة النبوية، وأخبر عثمان ﷺ بما رأى وبما سمع، فسرعان ما قام عثمان يخطب الناس؛

---

(١) ابن العربي، العواصم من القواصم (٨٣).

(٢) سورة الحجر، الأية (٩).

(٣) ذكر ذلك محب الدين الخطيب، العواصم والقواصم (ص: ٨٢) حاشية (٨٠).

يحذرهم من مغبة هذا الخلاف، ويشاور الصحابة رضوان الله عليهم في الحل لهذه المحنة التي بدأت بالظهور، وفي مدة قصيرة يحسم الأمر ويغلق باب الخلاف الذي كاد أن ينفتح، بجمع الصحف ونسخها في مصحف واحد من المصادر الموثوقة جداً.

وبإغلاق باب الفتنة هذه فرح المسلمون، بينما اغتاظ المنافقون الذين كانوا قد استبشروا ببوادر الخلاف التي كانوا ينتظرونها بفارغ الصبر، ويسعون إلى تحقيقها.

ولما حسم الخلاف، ولم يجد أولئك طريقاً إلى استنهاضه، ازداد حقدهم على حاسمه ومغلق بابه وسعوا في التشنيع عليه وتصوير حسنته هذه سيئة، وتلمسوا في سبيل إثبات ذلك خيوط العنكبوت الواهية، ليطعنوا فيه ويسوغوا خروجهم عليه بها، مظهرين للناس أن هذه الحسنة سيئة تستوجب الخروج عليه.

وهذا ينبه المسلمين في كل زمان، ويعتبر به عقلاؤهم، فيسارعون إلى رقع كل خلاف بينهم على أساس صحيح، مع المحافظة على أصول الإسلام، دون التنازل عن الحق، أو التسامح في شيء من الأصول عقيدة وشريعة.

فإن الاتفاق إن لم يكن على العقيدة الصحيحة، فلا خير فيه، وهو مظنة زيادة الخلاف، ورَقْعٌ يزيده فتقاً، فلا تترك أصول الإسلام تحت دعوى حسم ورقع الخلاف، ولكن على المخالف للعقيدة الصحيحة أن ينخلع من ربقة الانحراف إلى المعتقد الصحيح، ليحسم بذلك الخلاف؛ ومثل ذلك من يترك تصحيح العقيدة تحت دعوى جمع الشمل، وتوحيد الصف، وهذا كما تقدم يشتت الشمل، ويفرق الصف، أكثر مما كان عليه، والشواهد الحسية لا ينكر وجودها على الساحة الإسلامية اليوم إلا غافل أو متغافل.

فلم يترك الصحابة رضوان الله عليهم كل قارئ، على قراءته الصحيحة، بل جمعوهم على قراءة واحدة، فاجتمع شملهم وتوحد صفهم.

فهذا هو الطريق الصحيح إلى توحيد صف المسلمين، وجمع شملهم؛ فلا يتم ذلك إلا برجوعهم إلى الكتاب والسنة، وفهمها فهماً صحيحاً مستمداً من فهم السلف الصالح لهما، وأن يعتصموا بهما، لتتحقق لهم الوحدة، فيجتمعون على عدوهم، ويرفع الله عنهم الفشل الذي استحقوه بسبب تنازعهم ﴿ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡ.... ﴾[1].

وهذه ثمرة من ثمرات دراسة تاريخ الخلفاء الراشدين، الحافل بالعبر ومواضع القدوة.

وبعد توصلنا إلى هذه الحقيقة التي كان عليها سلفنا الصالح، يتبين لنا بُعد من يترك دلالة القرآن، والسنة وراءه ظهرياً ويحكم عقله، ويرفض دعوة القرآن والسنة متأولاً أن في غيرهما المصلحة.

إنه أولى ممن قرأ قراءة متواترة صحيحة بأن يعاد إلى الحق، وإلى دلالة الكتاب والسنة الصحيحة وإلى ترك كل ما يراه ويبتدعه عقله القاصر، إلى ما تدل عليه النصوص الصحيحة الصريحة، فلا يقدم بين يدي الله ورسوله أمراً ولا فكرة ولا وسيلة، بل يرجع إلى ما دعا إليه الله ورسوله ﷺ.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾[2].

---

(١) سورة الأنفال، الآية (٤٦).

(٢) سورة الحجرات، الآية (١).

﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾[(١)].

فانظر إلى كيفية المعالجة الصحيحة للأمور، فإن القراء كانوا يعلمون أن قراءتهم صحيحة، تلقوها عن رسول الله ﷺ، ومع ذلك تنازلوا عنها، لأمر الخليفة، فاجتمعوا على قراءة واحدة في مصحف واحد.

ويلاحظ أن عثمان وحذيفة ﷺ كانا يعلمان ذلك أيضاً، فلم يقولا لكل قارئ: أنت على حق، وعلى قراءة متواترة، فأنت على قراءة أبيّ، وأنت عل قراءة ابن مسعود، وكلاهما صحابيان أخذا القرآن من في رسول الله ﷺ فكل من قرأ على قراءة أحدهما فهو على حق.

ولكنهما تركا هذا الحق إلى ما هو أحق منه وهو الاجتماع، وعدم الفرقة، فكيف فيمن يُقرّ على خطأ أو شبهة تحت دعوى جمع الكلمة، وتوحيد الصف، وتحت شعار: «نجتمع على ما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه».

بل يتجاوز ذلك بعضهم إلى دعوة أهل العقيدة الصحيحة إلى التخلي عن الحق الذي دلت عليه الأدلة الصحيحة لمخالفة غيرهم لهم فيه، تحت تلك الشعارات المغرية في ظاهرها.

فعجباً من هؤلاء! لم لا يتركون أهل الحق على الحق، وإن حصل الخلاف؟ ويطلبون من أهل الباطل أو الشبه على أقل الأحوال أن يتركوا ما هم عليه من أجل جمع الكلمة وتوحيد الصف على الحق وبالحق.

---

(١) سورة النساء، الآية (٥٩).

سادساً: إتمام الصلاة في منى:

كان النبي ﷺ يصلي الرباعية في الحج في منى ركعتين، وتبعه على ذلك الخليفتان أبوبكر وعمر رضي الله عنهما أما عثمان ففعل ذلك في السنوات الست الأولى من خلافته، ثم اجتهد بعدها فأتمها أربعاً.

وخالفه في ذلك عدد من الصحابة رضي الله عنهم منهم ابن عمر الذي أوضح أن السنة القصر، كما فعلها النبي ﷺ وأبوبكر وعمر وعثمان صدراً من إمارته[1].

ورُوي أن الناس أنكروا على عثمان ذلك، فبيّن لهم سبب إتمامه[2] وحجته في ذلك[3] وتذكر الروايات عدة اعتذارات منها:

الأول: أنه اعتذر لذلك بأنه تأهل «أي تزوج» بمكة منذ أن قدم إليها، وقد سمع النبي ﷺ يقول: «من تأهل ببلد، فليصل صلاة المقيم»، فاعتبر نفسه متخذاً مكة وطناً، فأخذ لنفسه حكم المقيم[4].

---

(١) رواه البخاري في صحيحه، فتح الباري (٢/ ٥٦٣)، ٣/ ٥٠٩)، ومسلم في صحيحه أيضاً (ص: ٤٨٢)، ومالك في الموطأ (ص: ١٤٩، ٤٠٢)، والدارمي في السنن (٢/ ٥٦).

(٢) رواه أحمد، المسند، بتحقيق أحمد شاكر (١/ ٣٥١)، ومن طريقه ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٢٤٩- ٢٥٠)، وفيه عكرمة بن إبراهيم الباهلي، وهو ضعيف، وعبد الرحمن بن أبي ذباب، لم يوثقه غير ابن حبان لكن له شواهد يرتقي بها إلى الحسن لغيره.

(٣) ابن حجر، فتح الباري (٢/ ٥٧١).

(٤) روى ذلك أحمد، المسند بتحقيق أحمد شاكر (١/ ٣٥١)، ومن طريقه ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٢٤٩- ٢٥٠)، من رواية عبد الرحمن بن أبي ذباب، وإسناده ضعيف لكن له شواهد منها ما رواه.

أبو داود (السنن ٢/ ١٩٩)، من رواية إبراهيم النخعي، وإسناده ضعيف.

وبإسناد صحيح إلى الزهري، والإسناد منقطع بينه وبين عثمان، فإن الزهري لم يدرك عثمان رضي الله عنه).

وذكره الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٢/ ١٧٥)، وعزاه إلى عبد الرزاق وقال عنه: مرسل.

وقد ورد لهذا الاعتذار عدة طرق عن عثمان ﷺ يقوي بعضها بعضاً، إلا أن المتن فيه نكارة؛ فإنَّ عثمان ﷺ مهاجريٌّ، والإقامة في مكة عليه حرام[(١)].

وهو -بلا شك- يعلم ذلك، فلما قال له المغيرة بن شعبة -أثناء الحصار-: «اركب رواحلك إلى مكة قال: لن أفارق دار هجرتي»[(٢)].

الثاني: أنه اعتذر بأنه اتخذ الأموال بالطائف، وأراد أن يقيم بها[(٣)] وهذا ضعيف الإسناد، ويرد متنه بما رُد به القول الأول.

كما أن أهل الطائف لا يُعتبرون من أهل مكة، فاتخاذ الأموال في الطائف لا يجعل صاحبه من أهل مكة، فلا يتوقع أن يعتذر عثمان بهذا العذر.

الثالث: أنه اعتذر بأنه سمع بأن الأعراب الذين حجوا معه العام الماضي قصروا الصلاة في أوطانهم، واحتجوا بمنى فأتم ليعلمهم أن الصلاة أربع، وذلك خوفاً من أن يستنوا به، وخطب الناس، وأعلمهم بأن السنة سنة رسول الله ﷺ وسنة صاحبيه، ولكنه حدث من الناس فخاف أن يستنوا[(٤)]. «أي أن يجعلوها سنة».

وذكر الحافظ ابن حجر: أن الزهري قال: «إنما صلى عثمان بمنى أربعاً؛ لأن الأعراب كانوا كثروا في ذلك العام، فأحب أن يعلمهم أن الصلاة أربع»[(٥)].

(١) فتح الباري (٢/ ٥٧١).

(٢) أحمد، المسند بتحقيق أحمد شاكر (١/ ٣٦٩)، ومن طريقه ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٨٧-٣٨٨، وفيه انقطاع، انظر الملحق الرواية رقم: [١٧٠]، وذكره الحافظ ابن حجر في فتح الباري وصدره بقوله: «ثبت» (فتح الباري (٢/ ٥٧١).

(٣) ذكره الحافظ ابن حجر (فتح الباري ٢/ ٥٧١) وعزاه إلى البيهقي.

(٤) رواه أبو داود، (السنن ٢/ ١٩٩ بإسناد صحيح إلى الزهري.

(٥) ذكره الحافظ ابن حجر (فتح الباري (٢/ ٥٧١)، وعزاه إلى البيهقي.

وعن ابن جريج أن أعرابياً ناداه في منى: يا أمير المؤمنين ما زلت أصليها منذ رأيتك عام أول ركعتين.

واختار ذلك الحافظ ابن حجر، ثم قال بعد أن ذكر بعض هذه الطرق: «وهذه طرق يقوي بعضها بعضاً، ولا مانع أن يكون هذا أصل سبب الإتمام»(١).

الرابع: قيل إن سبب إتمامه: أنه كان يرى القصر مختصاً بمن كان شاخصاً سائراً، وأما من كان أثناء سفره فله حكم المقيم فيتم.

واختاره الحافظ ابن حجر، واستدل له بما رواه عباد بن عبد الله بن الزبير قال: «لما قدم علينا معاوية حاجاً، صلى بنا الظهر ركعتين بمكة، ثم انصرف إلى دار الندوة، فدخل عليه مروان، وعمرو بن عثمان، فقالا: لقد عبت أمر ابن عمك، لأنه كان قد أتم الصلاة، قال: وكان عثمان ﷺ حيث أتم الصلاة إذا قدم مكة صلى بها الظهر، والعصر، والعشاء أربعاً أربعاً، ثم إذا خرج إلى منى وعرفة قصر الصلاة، فإذا فرغ من الحج، وأقام بمنى أتم الصلاة»(٢).

ولم ير الحافظ أن اختياره لهذا القول معارض لاختياره للقول الثالث، بل يقويه من حيث إنّ حالة الإقامة في أثناء السفر أقرب إلى قياس الإقامة المطلقة عليها بخلاف السائر، ثم قال: وهذا ما أدى إليه اجتهاد عثمان ﷺ(٣).

(١) ابن حجر (فتح الباري ٢/ ٥٧١).
(٢) رواه أحمد، المسند (٤/ ٩٤ بإسناد حسنه الحافظ ابن حجر(فتح الباري ٢/ ٥٧١).
(٣) ابن حجر (فتح الباري ٢/ ٥٧١).

الخامس: قال ابن بطال: «الوجه الصحيح في ذلك أن عثمان وعائشة رضي الله عنهما ما كانا يريان أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما قصر؛ لأنه أخذ بالأيسر من ذلك على أمته، فأخذا لأنفسهما بالشدة».

قال الحافظ: «وهذا رجحه جماعة من آخرهم القرطبي، لكن الوجه الذي قبله[1] أولى لتصريح الراوي بالسبب».

والذي يظهر لي -والله أعلم- أن اختيار الحافظ ابن حجر اختيار قوي تدل عليه الروايات المقبولة.

وهو: أن عثمان رضي الله عنه أتم ليعلم الأعراب أن الصلاة الرباعية أربع، وفعل ذلك في منى؛ لأنه مقيم فيها نوع إقامة، وغير جاد في السير، وبذلك يتوفق بين القولين الثالث والرابع.

وقال الحافظ معلقاً على قول ابن مسعود: «فليت حظي من أربع ركعتان»: قال الداودي: خشي ابن مسعود أن لا تجزئ الأربع فاعلها، وتبع عثمان كراهة لخلافه، وأخبر بما يعتقده.

وقال غيره: يريد أنه لو صلى أربعاً تكلفها، فليتها تقبل الركعتان.

والذي يظهر أنه قال ذلك على سبيل التفويض إلى الله، لعدم اطلاعه على الغيب، وهل يقبل الله صلاته أو لا؟ فتمنى أن يقبل منه الأربع التي يصليها ركعتين ولم يقبل الزائد.

وهو يشعر بأن المسافر عنده مخير بين القصر والإتمام، والركعتان لابد منهما، ومع ذلك فكان يخاف أن لا يقبل منه شيء.

---

(١) أي: القول الرابع.

فحاصله: أنه قال: إنما أتم متابعة لعثمان، وليت قُبل مني ركعتين من الأربع[(١)].

إذاً: فعثمان ﷺ مجتهد، ومعه حجة، وهو فقيه من كبار فقهاء الصحابة خاصة في علم المناسك، حتى قال محمد بن سيرين: «كان أعلمهم بالمناسك ابن عفان، وبعده ابن عمر»[(٢)].

وعلى فرض احتمال أن اجتهاده بغير حجة، فإن ذلك لا يسوغ الخروج عليه، فضلاً عن قتله.

ثانياً:- ما روي في ذلك ولم يصح إسناده:

أما المعايب التي رويت بأسانيد ضعيفة تفيد أن الخارجين على عثمان ﷺ سوغوا خروجهم بها عليه، فمنها:

ضرب عمار بن ياسر:

لم أقف على رواية صحيحة الإسناد تدل على أن عثمان ضرب عماراً، ولا أنهم سوغوا خروجهم عليه بذلك.

وروي عن عائشة ﵂ أنها ذكرت: أن مما عتب الخارجون على عثمان ﷺ ضربه بالسوط، والعصا[(٣)] فلعل المقصود ما أشيع من ضربه عماراً ﵄.

---

(١) ابن حجر (فتح الباري٢/ ٥٧٢).

(٢) رواه ابن سعد (الطبقات ٣/ ٦٠) بإسناد صحيح.

(٣) رواه عبد الله بن أحمد، فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل (١/ ٤٥٢)، وإسناده ضعيف، ففيه عبد الملك بن عمير، وقد اختلط، ولم تتميز رواية راويه عنه أكانت قبل اختلاطه أم بعده، وفيه أيضاً عنعنة عبد الملك وهو مدلس، ذكره الحافظ في المرتبة الثالثة من المدلسين.
وأما ما روي من أن الناقم عائشة ﵂ فلا صحة له، وإسناده ضعيف.

ورُوي بإسناد ضعيف أن سعداً، وعماراً ﷺ أرسلا إلى عثمان ﷺ أن ائتنا، فإنا نريد أن نذكر لك أشياء أحدثتها، أو أشياء فعلتها، فاعتذر عثمان ﷺ، عن المجيء لشغل كان مشغولاً به، وأمرهما بالانصراف، وعقد لهما موعداً، ليستعد فيه لخصومتهما، فانصرف سعدٌ، وأبى عمار أن ينصرف، فتناوله رسول عثمان ﷺ وضربه.

فلما اجتمعوا مع عثمان ﷺ قالوا له: ننقم عليك ضربك عماراً، فأخبرهم بالقصة وأنه لم يأمر بضربه، ولكن رسوله تناوله من غير أمره، ثم أقسم لهم أنه ما أمر، ولا رضي، وقال: فهذه يدي لعمار فليقتص(١).

هذا ما ورد في ضرب عمار، وهو ضعيف الإسناد، وعلى فرض صحته، وأن عثمان ﷺ ضرب عماراً ﷺ فإن ذلك لا يقدح في أحد منهما، ونشهد أنهما في الجنة، وأنهما من أكابر أولياء الله المتقين، وولي الله قد يصدر منه ما يستحق عليه العقوبة الشرعية فكيف بالتعزير.

وقد ضرب عمر بن الخطاب ﷺ أبي بن كعب بالدرَّة، لَمّا رأى الناس يمشون خلفه، فقال: ما هذا يا أمير المؤمنين؟! قال: هذا ذلة للتابع، وفتنة للمتبوع(٢).

---

(١) رواه ابن أبي شيبة، المصنف (١٥/ ٢٢٠- ٢٢٢)، وفيه حصين بن عبد الرحمن، اختلط، والراوي عنه حصين بن نمير، روى عنه بعد اختلاطه، كما أن فيه نصباً، وفيه أيضاً جهيم الفهري، لم يوثقه غير ابن حبان (٤/ ١١٩).

(٢) الدارمي (السنن١/ ١٣٢- ١٣٣)، وفي إسناده سليم بن حنظلة لم أجد له ترجمة، وفيه هارون بن عنترة، قال عنه الحافظ في التقريب: «لا بأس به» وذكر المزي في تهذيب الكمال (٣/ ١٤٣٠خ) أنه يروي عن سليم بن حنظلة البكري، ولم أجد له ترجمة أيضاً.

فإذا كان عثمان ﷺ أدب عماراً ﷺ فإما أن يكون مصيباً في تعزيره، لاستحقاق عمار ذلك، وإما أن يكون ذلك الذي عزره عليه تاب عمار منه، أو كفّر عن عمار بالتعزير وغيره من المصائب، أو بحسناته العظيمة، أو بغير ذلك.

أما أن يقال: كان مظلوماً مطلقاً، فالقول في عثمان ﷺ كالقول فيه وزيادة، فإنه أفضل منه، وأحق بالمغفرة والرحمة.

وقد يكون الإمام مجتهداً في العقوبة مثاباً عليها، وعمار مجتهد فيما فعله لا يأثم به، بل يثاب عليه لاجتهاده(١).

وبذلك تبين أنه لم يصح أن عثمان ضرب عماراً، ولا أن الخارجين سوغوا الخروج عليه بذلك، وغاية ما في ذلك أنه رُوي بسند ضعيف أن رسول عثمان ضرب عماراً دون علمه، وأنه أخبر بأنه لم يأمر رسوله بذلك، ولم يرض عن فعله هذا، وطلب من عمار أن يقتص منه تنازلاً منه، ليكف الخلاف.

ولو فرض أنه ضربه دون اجتهاد منه، فأسباب المغفرة كثيرة، وعثمان من الصحابة ﷺ الذين هم أولى الناس بها(٢).

وذلك لا يسوغ الطعن فيه، ولا الخروج عليه فضلاً عن قتله.

وأما ما قيل: من أنه اجتمع خمسون من المهاجرين والأنصار؛ فكتبوا أحداث عثمان ﷺ وما نقموا عليه في كتاب، وقالوا لعمار: أوصل هذا الكتاب إلى عثمان ﷺ، ليقرأه فلعله يرجع عن هذا الذي ينكر، وخوفوه فيه بأنه إن لم يرجع خلعوه واستبدلوا غيره.

(١) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٦/ ٢٥٥- ٢٥٦).
(٢) انظر بعضاً من أسباب المغفرة هذه في منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٦/ ٢٠٥-٢٣٨).

وأن عثمان رضي الله عنه طرح الكتاب بعدما قرأه، فقال له عمار: لا ترم بالكتاب، وانظر فيه، فإنه كتاب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنا- والله- لك ناصح، وخائف عليك، فقال: كذبت يا ابن سمية، وأنه أمر غلمانه فضربوه حتى وقع لجنبه وأغمي عليه، وقام عثمان رضي الله عنه فوطئ بطنه، ومذاكيره حتى أصابه الفتق، وأغمي عليه أربع صلوات ثم قضاها بعد الإفاقة، واتخذ لنفسه تباناً تحت ثيابه، وأنه أول من لبس التبان لأجل الفتق، وأن بني مخزوم غضبوا له، وقالوا: والله لئن مات عمار من هذا لنقتلن من بني أمية شيخاً عظيماً -يعنون عثمان رضي الله عنه- وأن عماراً لزم بيته إلى أن كان من أمر الفتنة ما كان[1].

فإن كل ذلك لم أقف على إسناد له، لتنكشف به درجة صحته، والذي ذكر هذه التفاصيل هو المحب الطبري المتوفى سنة ٦٩٤هـ، ولم يسندها ولم يعزها إلى أحد، بل طعن في صحتها، وقال: «سياق هذه القصة لا يصح».

ثم ذكر بعض مضمون الرواية الضعيفة السابقة الذكر، التي فيها أن عثمان رضي الله عنه عرض على عمار رضي الله عنه؛ أن يقتص منه، ثم قال: «وهذا من أبلغ ما يكون في الإنصاف، وأنه روي أن عماراً رضي عن عثمان لما أنصفه بحسن الاعتذار»، ثم قال: «فما بال أهل البدعة لا يرضون، وما مثله فيه إلا كما يقال: رضي الخصمان، ولم يرض القاضي».

واستدل على رضاء عمار عن عثمان رضي الله عنهما بما رواه أبو هريرة أن عثمان رضي الله عنهما لما حصر ومنع الماء قال لهم عمار رضي الله عنه: سبحان الله! قد اشترى بئر رومة وتمنعونه ماءها! خلُّوا سبيل الماء، ثم جاء إلى علي، وسأله إنفاذ الماء إليه، فأمر براوية ماء[2].

(١) المحب الطبري، الرياض النضرة (٣/ ٨٥).

(٢) المحب الطبري، الرياض النضرة (٣/ ٨٥)، وحديث أبي هريرة هذا لم يسنده، ولم أقف عليه عند غيره.

وذكر ابن العربي: أنه مما نقم على عثمان ﷺ ضربه عماراً ﷺ حتى فتق أمعاءه[١] ثم قال: «إن ذلك زور[٢] وإفك». ولو فتق أمعاءه ما عاش أبداً، إن العلماء اعتذروا عن ذلك بوجوه لا ينبغي أن يشتغل بها: لأنها مبنية على باطل، ولا يبنى حق على باطل، وعلى الإنسان أن لا يذهب الزمان في مُماشاة الجهال؛ لأن ذلك لا آخر له[٣].

وصدق والله فإن ضرب عمار ﷺ لا أصل له، ولكن لما كان هناك مروجون للباطل على عامة الناس، وسذاجهم الذين لا يميزون الصحيح من السقيم، وجب على أهل الحق والعلم كشف هذا الباطل، ليزداد الناس مناعة من أن يقبلوا باطلهم، ولينكشف أمرهم وينجلي، ويتضح بطلان معتقدهم لدى الناس؛ عالمهم وجاهلهم.

وروى الطبري[٤] بإسناد ضعيف أن سائلاً سأل سعيد بن المسيب عن السبب الذي دعا عمار بن ياسر إلى الخروج على عثمان فقال: كان بينه وبين عباس بن عتبة بن أبي لهب كلام، فضربهما عثمان ﷺ فأورث ذاك بين آل عمار وآل عتبة شراً حتى اليوم، وكنى عما ضُربا عليه وفيه.

وهذه الرواية كما أسلفت ضعيفة الإسناد غير صالحة للاحتجاج، فلا عبرة بما ذكر فيها عن علي خروج عمار على عثمان ﷺ ولا على ضرب عثمان عمارا، ولا على سبب هذا الضرب.

---

(١) العواصم من القواصم (٧٦).

(٢) المصدر السابق (٧٧).

(٣) المصدر السابق (٧٨- ٧٩).

(٤) تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٣٩٩)، وفيه شعيب بن إبراهيم، الذي يروي ما فيه تحامل على السلف، وسيف بن عمر التميمي الذي ضعفه الأئمة.

ما اشتهر من ذلك وليس له إسناد:

تنفرد بعض الكتب التي لا تستند رواياتها بعدة معايب سوغ بها الخارجون على عثمان ﷺ الخروج عليه، وعدم وجود أسانيد لها يشكك في صحة صدورها من الخارجين عليه، ولعلها صدرت من أعداء عثمان ﷺ ومن هذه المعايب:

أولاً: عدم إقامة الحد على عبيد الله بن عمر:

أقدم من ذكر أن ذلك مما عيب على عثمان ﷺ هو المحب الطبري ولم يسنده، والمحب الطبري[1] ولم يسنده، والمحب الطبري متأخر توفي سنة ٦٩٤هـ.

ثم تلاه ابن المطهر الحلي المتوفي سنة ٧٢٦هـ. فقد قال في كتابه «منهاج الاستقامة في إثبات الإمامة» عن عثمان بن عفان ﷺ: «إنه ضيع حدود الله، فلم يقتل عبيد الله بن عمر حين قتل الهرمزان مولى أمير المؤمنين بعد إسلامه...»[2].

وقبل طرح مناقشة المحب وابن تيمية لهذه المعيبة الملصقة بعثمان ﷺ أود أن أنبه إلى أن ما نقلته عن المحب لا يثبت أن الخارجين قد عابوا على عثمان ﷺ ذلك، وأنهم سوغوا خروجهم به، وقصارى ما يثبت من كلام المحب، أن هذا وقع فعلاً، دون الجزم بأصحابه ولا بعصرهم، فيحتمل أن يكون قد وقع بعد الفتنة بمئات السنين.

وعدم إقامة حد القتل على عبيد الله بن عمر ﷺ لا يعد عيباً في عثمان ﷺ فإن ابنة أبي لؤلؤة؛ ابنة لمجوسي تابعة له، لا قود فيها، ومثلها جفينة، فإنه نصراني من أهل الحيرة، وقد اتهم بالمشاركة في قتل عمر ﷺ لما كان بينه وبين أبي لؤلؤة من مجانسة، وقد ذُكر لعبيد الله بن عمر: أنه رؤي عند الهرمزان حين قتل عمر، فاتهم بمشاركة أبي لؤلؤة

---

(١) الرياض النضرة (٣/ ٨٧، ١٠٠).

(٢) ابن تيمية، منهاج السنة (٦/ ٢٧٦).

وممالأته والمُعين على قتل الإمام العادل يرى جماعة من الأئمة قتله، بل أوجب كثير من الفقهاء القود على الآمر والمأمور.

واعتذر عبيد الله بن عمر بذلك وقال: «إن عبد الرحمن بن أبي بكر أخبره، أنه رأى أبا لؤلؤة، والهرمزان، وجفينة يدخلون في مكان يتشاورون، وبينهم خنجر له رأسان مقبضه في وسطه، وقُتل عمر صبيحة تلك الليلة، فاستدعى عثمان ﷺ عبد الرحمن فسأله عن ذلك، فقال: انظرو إلى السكين، فإن كانت ذات طرفين فلا أرى القوم إلا وقد اجتمعوا على قتله، فنظروا إليها فوجدوها كما وصف عبد الرحمن، فلذلك ترك عثمان ﷺ قتل عبيد الله بن عمر، لرؤيته عدم وجوب القود لذلك، أو لتردده فيه لم ير الوجوب بالشك[1].

ولو ثبت ذلك عند عثمان ﷺ وانتفى الشك، فلترك قتله عذر، وذلك خوفاً من أن يثير قتله فتنة عظيمة، فقد كان فريق من الصحابة ﷺ لا يرون قتله، حتى قال له عمرو بن العاص ﷺ: قتل أمير المؤمنين بالأمس، ويقتل ابنه اليوم؟! لا والله لا يكون هذا أبداً، فقال عثمان ﷺ: أمره إليّ وسأرضي أهل الهرمزان عنه[2] فسكَّن بذلك الفتنة التي كادت أن تقع[3].

ولم يكن للهرمزان أولياء، وإنما وليه ولي الأمر، وقدر عثمان أن يعطى قدر الدية لآل عمر، لما كان على عمر من الدين، فإنه كان عليه ثمانون ألفاً، وأمر أهله أن يقضوا

(١) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٦/ ٢٨٠).
(٢) سيأتي بأنه لم يكن للهرمزان أولياء يطلبون دمه.
(٣) المحب الطبري، الرياض النضرة (٣/ ٨٧، ١٠٠).

دينه من أموال عصبته؛ عاقلته بني عدي وقريش، لا يحمل الدين أحد والدية على العصبة، فإذا أعان بها في دين عمر كان هذا من محاسن عثمان التي يمدح بها.

قد كانت أموال بيت المال في زمن عثمان كثيرة، وكان يعطي الناس عطاءً كثيراً أضعاف هذا، فكيف لا يعطي هذا لآل عمر[١].

وإذا كان الهرمزان ممن أعان على قتل عمر، كان من المفسدين في الأرض المحاربين، فيجب قتله لذلك، ولو قدر أنه معصوم الدم يحرم قتله، فإن عبيد الله بن عمر متأول يعتقد حل قتله وشبهته ظاهرة، فإن ذلك شبهة تدرأ عنه حد القتل، كما أن أسامة بن زيد لما قتل ذلك الرجل بعد أن قال: لا إله إلا الله، لاعتقاده أن هذا القول لا يعصمه، عزره النبي ﷺ بالكلام ولم يقتله؛ لأنه كان متأولاً.

فهذه الشبهة يجوز للمجتهد جعلها مانعة من وجوب القصاص، فإن مسائل القصاص، فيها مسائل كثيرة اجتهادية[٢] وإذا ثبتت إعانته على قتل عمر وجب قتله على الإمام.

وعبيد الله بن عمر افتأت[٣] بقتله، وقتله كان إلى الخليفة، وليس إلى أبناء عمر ﷺ، ولكن للإمام أن يعفو عمن افتأت عليه، وقد عفا عثمان ﷺ عن افتآت عبيدالله بن عمر عليه[٤].

---

(١) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٦/ ٢٨١).

(٢) المصدر السابق (٦/ ٢٨٠).

(٣) افتأت: أنفرد واستبدّ، المزهر في علوم اللغة (٢/ ٢٢٠).

(٤) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٦/ ٢٨٤).

والهرمزان معصوم الدم قبل اشتراكه في مؤامرة قتل عمر ﷺ لأنه كان من الفرس الذين استنابهم كسرى على قتال المسلمين، فأسره المسلمون وقدِموا به على عمر، فأظهر إسلامه، فمنَّ عليه عمر ﷺ فأعتقه، فأصبح مولى للمسلمين.

ولما قال عمر لعبد الله بن عباس ﷺ: «قد كنت أنت وأبوك تحبان أن تكثر العلوج بالمدينة لعبد الله بن عباس، قال: إن شئت أن نقتلهم»، فهذا ابن عباس وهو أفقه من عبيد الله بن عمر وأدين وأفضل بكثير يستأذن عمر ﷺ في قتل علوج الفرس مطلقاً الذين كانوا بالمدينة، لما اتهموهم بالفساد، واعتقد جواز مثل هذا، فكيف لا يعتقد عبيد الله جواز قتل الهرمزان الذي تلبس بتهمة المشاركة في التخطيط لقتل الخليفة.

ولعل سبب رفض بعض الصحابة ﷺ قتل عبيد الله، أن تكون وقعت لهم شبهة في عصمة الهرمزان، وهل كان من الصائلين الذين كانوا يستحقون الدفع؟ أو من المشاركين في قتل عمر الذين يستحقون القتل؟

وقد تنازع الفقهاء في المشتركين في القتل إذا باشر بعضهم دون بعض، فقيل: لا يجب القود إلاَّ على المباشر خاصة، وهو قول أبي حنيفة، وقيل: إذا كان السبب قوياً وجب على المباشر والمتسبب: كالمُكْرِهِ والمُكْرَهِ وكالشهود بالزنا والقصاص إذا رجعوا، وقالوا: تعمدنا وهذا مذهب الجمهور كمالك والشافعي وأحمد.

قال شيخ الإسلام: «وإذا كان الهرمزان ممن أعان على قتل عمر جاز قتله في أحد القولين قصاصاً، وعمر هو القائل في المقتول: لو تمالأ عليه أهل صنعاء لأقدتهم به»[1].

---

(١) المصدر السابق (٦/ ٢٨٠).

كما أنه تنازع الناس في قتل قاتل الأئمة، هل يكون حداً أو قصاصاً؟ فقال قوم: إنه يقتل حداً كما يقتل القاتل في المحاربة حداً، لأن قتل الأئمة فيه فساد عام، أعظم من فساد قطاع الطريق، فكان قاتلهم محارباً لله ورسوله، ساعياً في الأرض فساداً.

كما أن الهرمزان لم يكن له أولياء يطلبون دمه، وإنما وليه وليُّ الأمر، فله أن يقتل قاتله، وله أن يعفو عنه إلى الدية لئلا تضيع حقوق المسلمين، وقد عفا عثمان رضي الله عنه عن قاتله ورأى قدر الدية أن يعطيها لآل عمر، لما كان على عمر من الدين، معونة منه لأهله، فهذه من محاسن عثمان رضي الله عنه التي يمدح بها ولا يذم -كما تقدم-.

فإن الدية للمسلمين، وللحاكم أن يصرفها في مصارف الأموال، وتركها لآل عمر وهو بعض ما يستحقونه على المسلمين.

وبكل حال فكانت مسألة اجتهادية، فلا ينكر على عثمان رضي الله عنه ما فعله باجتهاده[1].

وأما خوف عبيد الله من علي رضي الله عنهما أن يقتله بعد قتل عثمان رضي الله عنه فليس بصحيح، فلم يرد فيه إسناد صحيح فيما اطلعت عليه من مصادر، ولا يتوقع ذلك من علي رضي الله عنه، لأنه قد حُكِمَ الحكم في هذه المسألة بعصمة الدم، فلا يتوقع من علي رضي الله عنه استحلال نقضه، كما أن علياً رضي الله عنه ليس ولياً للمقتول، ولم يطلب ولي المقتول القود لأنه لا ولي له، فليس بعد عفو عثمان رضي الله عنه وحكمه بحقن دمه ما يبيح قتله، ولم يعلم ابن تيمية في ذلك نزاعاً بين المسلمين.

وهل يباح دم الخليفة الثالث المبشَّر بالجنة، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه لم يُقم الحد على رجل قتل رجلاً مشكوكاً في دينه متهماً بالنفاق، والمحاربة لله عز وجل ولرسوله صلى الله عليه وسلم والسعي في الأرض بالفساد.

(١) المصدر السابق (٦/ ٢٧٧- ٢٨٢).

ومعلوم أن عثمان رضي الله عنه كان من أكف الناس عن الدماء، ومن أصبرهم على ما يُنال من عرضه وعلى من سعى في دمه -كما سيأتي- وقد رفض قتال الخارجين عليه مع علمه بأنهم يريدون قتله، وأنه على الحق، وأنهم على الباطل، ورفض عروض المناصرين له، كل ذلك خشية أن يكون أول من خلف محمداً صلى الله عليه وسلم في أمته بالسيف وسفك الدماء.

وبذلك يتبين بطلان اتهام عثمان رضي الله عنه بأنه كان يستحل إراقة دماء المسلمين بتعطيل حدود الله، كما زعم من قال ذلك[1].

ثانياً: ضياع الخاتم:

لقد اتخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتماً من ذهب -أو فضة- وجعل فصه مما يلي كفه، ونقش فيه: محمد رسول الله، فاتخذ الناس مثله، فلما رآهم قد اتخذوه ألقاه، وقال: لا ألبسه أبداً، ثم اتخذ خاتماً من فضة فاتخذ الناس خواتيم الفضة.

وتوارث لبس هذا الخاتم الخلفاء من بعده؛ أبوبكر، ثم عمر، ثم عثمان رضي الله عنهم، حتى وقع منه في بئر أريس[2].

ويبين لنا أنس رضي الله عنه قصة ضياعه والبحث عنه، فيقول: إن عثمان رضي الله عنه جلس على بئر أريس، فأخرج الخاتم فجعل يعبث به، فسقط، فاختلفنا[3] ثلاثة أيام مع عثمان رضي الله عنه ننزح البئر، فلم نجده[4].

---

(١) المصدر السابق (٦/ ٢٨٤).

(٢) مسلم، الجامع الصحيح (٣/ ١٦٥٦)؛ والأريس: بفتح الهمزة، وتخفيف الراء، هي بئر معروفة قريباً من مسجد قباء في المدينة (ابن منظور، لسان العرب ٦/ ٦).

(٣) أي: في الذهاب والرجوع والنزول إلى البئر والطلوع منها، وفي رواية ابن سعد «فطلبناه مع عثمان ثلاثة أيام، فلم نقدر عليه» (ابن حجر، فتح الباري ١٠/ ٣٢٩).

(٤) البخاري، الجامع الصحيح مع فتح الباري (١٠/ ٣٢٨).

وفي رواية لمسلم[1] إن الذي أسقطه هو: معيقيب[2].

وتبين لنا رواية ابن سعد والنسائي، تأريخ وقوع الخاتم، وأنه كان في يد عثمان ﷺ ست سنين، أي إنه وقع بعد تولي عثمان ﷺ الخلافة بست سنين.

قال الحافظ ابن حجر: «قال بعض العلماء: كان في خاتمه ﷺ من السر شيء مما كان في خاتم سليمان عليه السلام، لأن سليمان لما فقد خاتمه ذهب ملكه، وعثمان لما فقد خاتم النبي ﷺ انتقض عليه الأمر، وخرج عليه الخارجون، وكان ذلك مبدأ الفتنة التي أفضت إلى قتله، واتصلت إلى آخر الزمان»[3].

وكل ذلك يحتاج إلى دليل صحيح، وإلا فلا عبرة فيه ولا فائدة، لأن خلافة النبي ﷺ لم تضع بقتل عثمان ﷺ بل جاء بعده خلفاء أجلاء في مقدمتهم علي ثم معاوية ﷺ.

ولم أقف على رواية مسندة تبين أن الخارجين على عثمان ﷺ عابوه بذلك، وسوغوا خروجهم عليه به.

وليس في ضياع خاتم النبي ﷺ ما يوجب الخروج على الإمام، فضلاً عن قتله، هذا إن صحّ أنهم سوغوا خروجهم عليه بضياع الخاتم، وإلا فكما تقدم لم أقف على ما يدلّ على ذلك.

---

(١) الجامع الصحيح (٣/ ١٦٥٦).

(٢) معيقيب بن أبي فاطمة الدوسي، حليف بني عبد شمس، من السابقين الأولين، هاجر الهجرتين، وشهد المشاهد، وولي بيت المال لعمر، ومات في خلافة عثمان أو علي ﷺ (التقريب/ ٦٨٢٥)، وكان على خاتم عثمان ﷺ (ابن حجر، الإصابة ٣/ ٤٥١).

(٣) الحافظ ابن حجر، فتح الباري (١٠/ ٣٢٨).

ثالثاً: رده للحَكَم وابنه مروان إلى المدينة:

فلم يثبت أن الخارجين على عثمان ﷺ سوغوا خروجهم عليه بذلك، إنما ورد في بعض الكتب المتأخرة، فقد ذكره ابن المطهّر الحلي المتوفي سنة ٧٢٦هـ.

فقد حكى شيخ الإسلام ابن تيمية عنه أنه قال: «وطرد رسولُ الله ﷺ الحَكَمَ بن أبي العاص؛ عم عثمان ﷺ من المدينة، ومعه ابنه مروان، فلم يزل هو وابنه طريدين في زمن النبي ﷺ وأبي بكر وعمر، فلما ولي عثمان ﷺ آواه ورده إلى المدينة، وجعل مروان كاتبه وصاحب تدبيره، مع أن الله قال: ﴿ لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾»[1][2].

ورد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية من وجوه متعددة، أُجملها فيما يلي:

أ – أن كثيراً من أهل العلم طعن في صحة نفي النبي للحَكَم وقالوا: ذهب باختياره وليس لقصة نفيه سندٌ يعرف.

ب – أنه إن كان قد طرد النبي ﷺ الحكم فلا يكون ذلك من المدينة، كما قال الحلي بل يكون من مكة؛ لأن الطلقاء لم تسكن بالمدينة في حياة النبي ﷺ ولو طرده من المدينة لكان يرسله إلى مكة، وليس أحد من الطلقاء الذين منهم الحكم هاجر إلى المدينة.

ج – أن مروان كان على عهد النبي ﷺ طفلاً صغيراً في أول سن التمييز، إما سبع سنين أو أكثر بقليل، أو أقل بقليل، فلم يكن له ذنب يطرد بسببه.

---

(١) سورة المجادلة الآية «٢٢».

(٢) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٦/ ٢٦٥- ٢٦٩).

د – أنه إذا كان النبي ﷺ عزر رجلاً بالنفي، لم يلزم أن يبقى منفياً طول الزمان، فإن هذا لا يُعرف في شيء من الذنوب، ولم تأت الشريعة بذنب يبقى صاحبه منفياً دائماً، بل غاية النفي المقدر سنة، وهو نفي الزاني والمخنَّث حتى يتوب من التخنيث، فإذا كان تعزير الحاكم لذنب حتى يتوب، فإذا تاب سقطت العقوبة عنه، وإن كانت على ذنب ماض فهو أمر اجتهادي لم يقدَّر فيه قدر، ولم يوقَّت فيه وقت.

وإذا كان كذلك، فالنفي كان في آخر الهجرة، فلم تطل مدته في زمن أبي بكر وعمر، فلمّا كان عثمان طالت مدته، وقد كان عثمان شَفَعَ في عبد الله بن أبي سرح إلى النبي ﷺ لما أهدر دمه لردته، فقبل شَفَاعة عثمان فيه، وبايعه، فكيف لا يقبل شفاعته في الحكم.

بل قد رووا أن عثمان سأل النبي ﷺ أن يرده فأذن له في ذلك، وذَنْبُه دون عبد الله بن سعد بن أبي سرح، وقصة عبد الله معروفة، وأما قصة الحكم فعامة من ذكرها، إنما ذكرها مرسلة، وقد ذكرها المؤرخون، الذين يكثر الكذب فيما يروونه، وقل أن يسلم لهم نقلهم من الزيادة والنقصان، فلم يكن هنا نقل ثابت يوجب القدح فيمن هو دون عثمان....»[1].

فيظهر مما تقدم أن عيب عثمان ﷺ بذلك إنما ورد متأخراً، ولم يثبت أنه صدر من الخارجين عليه، بل صدر من أعدائه بعد استشهاده.

وتقدم رد ابن تيمية المفصل في ذلك، الذي لا يبقي أدنى شبهة في قلب كل متجرد مريد للحق.

---

(١) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٦/ ٢٦٧).

رابعاً: نفي أبي ذر رضي الله عنه:

ومن هذه الأمور التي لم أقف على إسناد لها مما اشتهر أن الخارجين سوغوا خروجهم بها على عثمان رضي الله عنه ما زعموه من نفيه أبا ذر رضي الله عنه من المدينة إلى الربذة.

وذلك أن أبا ذر رضي الله عنه خرج من المدينة إلى الشام، عملاً بوصية من النبي صلى الله عليه وسلم له بالخروج منها إذا بلغ البناء سلعاً، وذلك في قوله صلى الله عليه وسلم له: «إذا بلغ البناء سلعاً فاخرج منها»[١] أي: من المدينة.

وفي بعض الروايات أن النبي صلى الله عليه وسلم حدد له الوجهة التي يخرج إليها بأن أشار بيده إلى الشام[٢].

وهذه الرواية صحيحة الإسناد إلى محمد بن سيرين، ولكنه لم يلق أبا ذر فقد ولد في السنة الثالثة والثلاثين من الهجرة تقريباً[٣] وهي السنة التي توفي فيها أبوذر رضي الله عنه[٤].

ومع ذلك فإن هذه الرواية هي أقوى ما في الباب مع ما فيها من ضعف، فإنها تنفرد بتفسير سبب خروج أبي ذر رضي الله عنه من المدينة إلى الشام، وفي الشام انفرد أبو ذر برأي

---

(١) رواه الحاكم، المستدرك (٣/ ٣٤٤)، من طريق عبد الله بن الصامت عن أم ذر عن أبي ذر به، وصححه الحاكم، وسكت عنه الذهبي.

ورواه ابن سعد، الطبقات (٤/ ٢٢٦- ٢٢٧)، وابن شبة، تاريخ المدينة (١٠٣٧)، كلاهما من طريق ابن سيرين عن أبي ذر، وذكره الذهبي من طريق زيد بن خالد الجهني عن أبي ذر رضي الله عنه.

وذكره الحافظ ابن حجر عن أبي يعلى من طريق زيد بن وهب عن أبي ذر (الفتح ٣/ ٢٧٤)، وسكت عنه، ولم أجده في المطبوع من مسند أبي يعلى، فلعله في الكبير أو في ما لم يطبع من الصغير، وذكره المحب الطبري في الرياض النضرة (٣/ ٩٤).

(٢) جاء ذلك في رواية ابن سيرين، وفي رواية زيد بن وهب نص بالقول، ففيه: «فارتحل إلى الشام»، وفيه يقول أبو ذر: «فلما بلغ البناء سلعاً قدمت الشام فسكنت بها».

(٣) قال المزي: «ولد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان» (تهذيب الكمال ٣/ ١٢٠٩).

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب (٨٠٨٧).

في المال عن باقي الصحابة ﷺ فإنه كان يرى أنه لا يجوز للمسلم أن يدخر شيئاً من المال.

يقول ابن عبد البر: «وردت عن أبي ذر آثار كثيرة تدل على أنه كان يذهب إلى أن كل مال مجموع يَفْضُل عن القوت وسداد العيش فهو كنز يذم فاعله، وأن آية الوعيد نزلت في ذلك»[1].

وآية الوعيد هي قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ ﴾[2] وخالفه في ذلك الصحابة كلهم ﷺ يقول ابن عبد البر: «وخالفه جمهور الصحابة، ومن بعدهم، وحملوا الوعيد على مانعي الزكاة، وأصح ما تمسكوا به؛ حديث طلحة وغيره في قصة الأعرابي، حيث قال: هل عليّ غيرها؟ قال: لا، إلا أن تطوع»[3].

ويرى بعض العلماء أن ما استدل به أبو ذر ﷺ على أنه كان في أول الأمر، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ وَيَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلۡعَفۡوَ ﴾[4].

فقد ذكر الحافظ ابن حجر: أن وجوب إنفاق ما فَضُلَ على الكفاية كان في أول الأمر ثم نسخ، ونقل عن ابن عبد البر أن الجمهور على أن الكنز المذموم ما لم تؤد زكاته، ويشهد له حديث أبي هريرة مرفوعاً: «إذا أديت زكاة مالك فقد أديت ما عليك»، فذكر بعض ما تقدم من الطرق، ثم قال: «ولم يخالف في ذلك إلا طائفة من أهل الزهد كأبي ذر»[5].

---

(١) ابن حجر، فتح الباري (٣/ ٢٧٣)، ولم أقف على قول ابن عبد البر هذا في كتابه الاستيعاب.

(٢) سورة التوبة، الآية (٣٤).

(٣) ابن حجر، فتح الباري (٣/ ٢٧٣).

(٤) سورة البقرة، الآية (٢١٩).

(٥) ابن حجر، فتح الباري (٣/ ٢٧٣).

ويظهر أن أبا ذر ﷺ لم يعلم بالناسخ، وفي ذلك يقول أوس ﷺ: «كان أبو ذر يسمع الحديث من رسول الله ﷺ فيه الشدّة ثم يخرج إلى قومه، ثم يُرخِّص فيه النبي ﷺ فلا يسمع الرخصة، ويتعلق بالأمر الأول»[1].

وفي ذلك بيان لشدة حرصه ﷺ ومسارعته بتبليغ الحديث إلى الناس، ولعل أوساً يشير إلى قوله في هذه المسألة، والله أعلم.

وقد نص رسول الله ﷺ على أنه ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة، ولا فيما دون خمس ذود صدقة، ولا فيما دون خمس أواقٍ صدقة[2].

قال الحافظ: «ومفهوم الحديث أن ما زاد على الخمس ففيه صدقة، ومقتضاه أن كل مال أخرجت منه الصدقة، فلا وعيد على صاحبه، فلا يسمى ما يَفْضُل بعد إخراجه الصدقة كنزاً، وقال ابن رشيد[3]: فإن ما دون الخمس لا تجب فيه الزكاة وقد عفي عن الحق فيه فليس بكنز قطعاً، والله قد أثنى على فاعل الزكاة، ومن أثنى عليه في واجب حق المال لم يلحقه ذم من جهة ما أثنى عليه فيه، وهو المال.

ثم عقب الحافظ بقوله: ويتخلص أن يقال: ما لم تجب فيه الصدقة لا يسمى كنزاً؛ لأنه معفو عنه، فليكن ما أخرجت منه الزكاة كذلك لأنه عفي عنه بإخراج ما وجب منه فلا يسمى كنزاً»[4].

---

(١) المصدر نفسه (٣/ ٢٧٣).

(٢) رواه مسلم في صحيحه (٢/ ٦٧٣).

(٣) محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن رشيد الفهري السَّبتي، ولد سنة ٦٥٧هـ وتوفي سنة ٧٢١هـ، له كتاب: ترجمان التراجم على أبواب البخاري أطال فيه النفس ولم يكمل (ابن حجر، الدرر الكامنة ٤/ ٢٢٩- ٢٣١).

(٤) فتح الباري (٣/ ٢٧٢).

عودة أبي ذر رضي الله عنه إلى المدينة:

وفي الشام حدث الخلاف بين أبي ذر ومعاوية رضي الله عنهما في ذلك، فكان معاوية يقول في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ﴾[1] نزلت في أهل الكتاب، بينما أبو ذر رضي الله عنه يرى أنها نزلت في المسلمين وفي أهل الكتاب.

ورُوي أن أبا ذر رضي الله عنه كان يرى أن كل مال بقي عند صاحبه سواء أدى زكاته أم لم يؤدها، فإنه كنز يعاقب عليه، فلا يرى ادخار شيء أصلاً.

وأما معاوية رضي الله عنه فقد كان يخالف أبا ذر، ويرى أن ما أُدِّي زكاته فلا عقاب عليه[2].

ومثله باقي الصحابة رضوان الله عليهم ومن بعدهم من العلماء يرون أن المراد بالكنز في الآية ما لم تؤد زكاته، أما إذا لم يبلغ الخمسة أوسق أو بلغ، وأُدِّيت زكاته فليس بكنز بالمعنى الشرعي، وليس على كانزه شيء[3].

قال ابن عبد البر: «وخالفه -أي أبا ذر- جمهور الصحابة ومن بعدهم وحملوا الوعيد على مانعي الزكاة، وأصح ما تمسكوا به حديث طلحة، وغيره في قصة الأعرابي حيث قال: هل عليّ غيرها، قال: لا إلا أن تطوع»[4].

---

(١) سورة التوبة الآية «٣٤».

(٢) البخاري، الجامع الصحيح، (مع فتح الباري ٣/ ٢٧١)، وابن سعد، الطبقات (٤/ ٢٢٦)، وابن شبة، تاريخ المدينة (١٠٧٣- ١٠٣٨)، وإسناده صحيح.

(٣) فتح الباري (٣/ ٢٧٣).

(٤) المصدر السابق.

ورجح الحافظ أن ذلك كان في أول الأمر، وقد استدل له ابن بطال بقوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾[١] أي ما فَضُل عن الكفاية فكان ذلك واجباً في أول الأمر ثم نسخ»[٢].

وعلى إثر هذا الخلاف كتب معاوية إلى عثمان رضي الله عنهما يقص عليه ما حدث بينه وبين أبي ذرّ رضي الله عنه، فأرسل عثمان إلى أبي ذرّ يطلب منه القدوم إلى المدينة، درءاً للفتنة[٣] وليجاوره فيها[٤].

فلما قدم أبو ذرّ رضي الله عنه المدينة دخل على عثمان رضي الله عنه فقال له: أخفتني فوالله لو أمرتني أن أتعلق بعروة قتب حتى أموت لفعلت[٥].

وتخوف أبو ذرّ من أن عثمان رضي الله عنه يحسبه من الخوارج الذين وصفهم النبي صلى الله عليه وسلم وأن سيماهم التحليق[٦].

لذا فقد رفع عمامته عن رأسه وقال: إني-والله- يا أمير المؤمنين ما أنا منهم، ولا أدركهم، ولو أمرتني أن أعضّ على عرقوبتي قتب لعضضت عليها، حتى يأتيني الموت وأنا عاضّ عليها[٧].

---

(١) سورة البقرة الآية «٢١٩».

(٢) البخاري، الجامع الصحيح، (مع فتح الباري ٣/ ٢٧١)، وابن سعد، الطبقات (٤/ ٢٢٦)، وابن شبة، تاريخ المدينة (١٠٧٣ - ١٠٣٨)، وإسناده صحيح.

(٣) البخاري، الجامع الصحيح، (مع فتح الباري ٣/ ٢٧١)، وابن سعد، الطبقات (٤/ ٢٢٦)، وابن شبة، تاريخ المدينة (١٠٧٣ - ١٠٣٨)، وإسناده صحيح.

(٤) ابن شبة، تاريخ المدينة (١٠٣٦-١٠٣٧) وإسناده حسن.

(٥) عبد الرزاق، المصنف (١١/ ٣٣٢) وابن أبي شيبة، المصنف (١٥/ ٢٢٥)، وإسناده صحيح.

(٦) ابن سعد، الطبقات (٤/ ٢٣٢) وابن شبة، تاريخ المدينة (١٠٣٥-١٠٣٦)، وإسناده صحيح.

(٧) المصادر السابقة.

قال عثمان رضي الله عنه صدقت يا أبا ذرّ، إنما أرسلنا إليك لخير؛ لتجاورنا بالمدينة.

ولكنّ أبا ذر رضي الله عنه مُوصى من رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخروج من المدينة إذا بلغ البناء سلعاً، وقد خرج لما بلغ البناء سلعاً إلى الشام كما تقدم، فلما أعيد إليها، لا بد وأن يخرج من المدينة ولو إلى غير الشام.

لذا فقد قال لعثمان: لا حاجة لي في ذاك إيذن لي في الربذة[1] فقال عثمان: نعم، ونأمر لك بنعم من نعم الصدقة تغدُو عليك وتروح فتصيب من رسلها، قال أبو ذر: لا حاجة لنا في ذاك، يكفي أبا ذر صرمته ثم خرج.

وفي رواية أنه لما قدم المدينة كثر عليه الناس حتى إنهم كأنهم لم يروه من قبل، فذَكر ذلك لعثمان رضي الله عنه كأنه يشكو إليه ذلك؛ فقال له عثمان: إن شئت تنحيت فكنت قريباً، فهذا الذي أنزله الربذة، ولما سُئل عن سبب نزوله الربذة ذكر ذلك، وقال: ولو أمرّوا عليَّ حبشياً لسمعت ولأطعت[2].

هذه هي الحقيقة التي لا مرية فيها، فلم ينف عثمان أبا ذر رضي الله عنهما إنما استأذنه، فأذن له.

ولكن أعداء عثمان رضي الله عنه كانوا يشيعون عليه بأنه نفاه؛ ولذلك لما سأل غالبُ القطان، الحسنَ البصري: عثمان أخرج أبا ذر؟ قال الحسن: لا، معاذ الله[3].

---

(١) ابن شبة، تاريخ المدينة (١٠٣٦ - ١٠٣٧)، وإسناده حسن.

(٢) ابن سعد، الطبقات (٤/ ٢٢٦)، وابن شبة، تاريخ المدينة (١٠٣٧ - ١٠٣٨)، وإسناده صحيح.

(٣) ابن شبة، تاريخ المدينة (١٠٣٧)، وإسناده صحيح.

وكل ما روي في أن عثمان نفاه إلى الربذة، فإنه ضعيف الإسناد لا يخلو من علة قادحة، مع ما في متنه من نكارة لمخالفته للروايات الصحيحة والحسنة. التي تبين أن أبا ذر استأذن للخروج إلى الربذة وأن عثمان أذن له[١].

بل إن عثمان أرسل يطلبه من الشام، ليجاوره بالمدينة، فقد قال له عندما قدم من الشام: «إنا أرسلنا إليك لخير، لتجاورنا بالمدينة»[٢].

وقال له أيضاً: «كن عندي تغدو عليك وتروح اللقاح»[٣] أفمن يقول ذلك له ينفيه؟!.

ولم تنص على نفيه إلا رواية رواها ابن سعد، وفيها بريدة بن سفيان الأسلمي؛ الذي قال عنه الحافظ ابن حجر: ليس بالقوي فهل تقبل رواية ضعيفة وتقدم على روايات صحيحة وحسنة.

واستغلت هذه الحادثة أبشع استغلال، فأشيع أن عثمان ﷺ نفى أبا ذر إلى الربذة، وأن ذلك مما عيب عليه ﷺ من قِبل الخارجين عليه، ولم أقف على ما يدل على أنه عيب عليه من قبل الخارجين عليه أو أنهم سوغوا الخروج عليه به.

وأقدم من ذكر ذلك هو: ابن العربي -المتوفى سنة ٥٤٢هـ[٤] - ثم المحب الطبري المتوفى سنة ٦٩٤هـ[٥] وردا على هذه الفرية.

---

(١) ابن شبة، تاريخ المدينة (١٠٣٦ - ١٠٣٧)، وإسناده حسن.

(٢) ابن سعد، الطبقات (٤/ ٢٢٦ - ٢٢٧)، صحيح إلى ابن سيرين، وقد ولد سنة ٣٣هـ فلم يدرك الفتنة.

(٣) العواصم من القواصم (ص:٧٦)، والرد في (ص: ٨٥ - ٨٨).

(٤) العواصم من القواصم (ص:٧٦)، والرد في (ص: ٨٥ - ٨٨).

(٥) الرياض النضرة (٣/ ٨٣، والرد في (٣/ ٩٤).

وعاب عثمان ﷺ بذلك ابن المطهر الحلي المتوفى سنة ٧٢٦هـ بل زاد أن عثمان ﷺ ضرب أبا ذر ضرباً وجيعاً[١].

ورد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية، رداً جامعاً قوياً[٢].

وكان سلف هذه الأمة يعلمون هذه الحقيقة، فإنه لما قيل للحسن البصري: عثمان أخرج أبا ذر؟ قال: لا، معاذ الله[٣].

وكان ابن سيرين إذا ذُكر له أن عثمان ﷺ سيَّر أبا ذر، أخذه أمر عظيم، ويقول: هو خرج من قبل نفسه، ولم يسيره عثمان[٤].

وكما تقدم في رواية صحيحة الإسناد: أن أبا ذر ﷺ لما رأى كثرة الناس عليه خشي الفتنة، فذكر ذلك لعثمان كأنه يستأذنه في الخروج، فقال له عثمان ﷺ: «إن شئت تنحيت رواية فكنت قريباً».

(١) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (٦/ ١٨٣).
(٢) المصدر السابق: (٦/ ٢٧١، ٣٥٥).
(٣) ابن شبة، تاريخ المدينة (١٠٣٧)، وإسناده صحيح.
(٤) ابن شبة، تاريخ المدينة (١٠٣٧)، وإسناده صحيح.

مثيرو الفتنة وبدؤها

أولاً: مثيرو الفتنة:

أخبر النبي ﷺ بوقوع الفتنة[١] وإخباره حق وصدق﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾[٢] وإخباره هذا من الأمور الغيبية التي أطلعه الله عليها؛ فوقوعها محقق.

وقد حدد ﷺ وقتها، وأنها ستكون في سنة من ثلاث، إما الخامسة، أو السادسة، أو السابعة بعد الثلاثين من الهجرة[٣].

فترى متى وقعت ؟ ومن باء بإثم إشعالها؟ وكيف بدأت؟ وماذا كان موقف عثمان رضي الله عنه منها؟

قبل الحديث عن ذلك كله، أود أن أشير إلى أن ثمة روايات ضعيفة الإسناد تتهم بعض الصحابة رضوان الله عليهم بالتحريض على عثمان رضي الله عنه.

ومعلوم كما تقدم أن علاقة المسلم بصحابة رسول الله ﷺ من أمور العقيدة التي لا تقبل فيها إلا الروايات الصحيحة.

هذه الروايات التي تتهمهم لا تخلو أسانيدها من علة، إن لم تجتمع في الإسناد الواحد منها عدة علل، ونجد في الغالب في أسانيدها من هو متهم بالعداء للصحابة او مجاهر بالعداء لهم.

---

(١) قد تقدم التفصيل في ذلك في التمهيد.

(٢) سورة النجم، الآية «٣- ٤».

(٣) كما في الحديث الصحيح الذي تقدم.

وهؤلاء الصحابة المتهمون- باطلاً وزوراً - بالتأليب على عثمان ﷺ وقتله، قد عدَّلهم الله -جل وعلا- في مواضع عديدة من كتابه العزيز.

بل رضي عنهم، وشهد لهم بأنهم قد رضوا عنه، -وهذه منقبة عظيمة لهم- وذلك في قوله: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾[١].

«والرضى من الله صفة قديمة، فلا يرضى إلا عن عبد علم أنه يوافيه على موجبات الرضى، ومن رضي الله عنه لم يسخط عليه أبداً»[٢].

والأدلة على تعديل الله عز وجل ورسوله ﷺ للصحابة ﷺ متضافرة متواترة، تحيط شخصيتهم بالإجلال والاحترام، وتحجز المؤمن عن النيل منهم والخوض فيما شجر بينهم -إن ثبت شيء من ذلك- فضلاً عن أن يعتمد في ذلك شيئاً لم يثبت له إسناد، ولا متن.

فمن هذه الأدلة قوله جل وعلا: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا... ﴾[٣].

---

(١) سورة التوبة، الآية «١٠٠».

(٢) ابن تيمية (حكم سب الصحابة ٣٦- ٣٧).

(٣) سورة الفتح، الآية «٢٩».

ومما صح عن النبي ﷺ في فضلهم قوله: «لا تسبوا أصحابي، لا تسبوا أصحابي؛ فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مدّ أحدهم ولا نصيفه»(١).

إلى غير ذلك من النصوص المستفيضة الدالة على فضلهم، وعدالتهم(٢) فلا يحق لأحد أن يتهمهم بعد تعديل الله لهم، وثناء الرسول عليهم، ومعرفة الأمة لقدرهم في حمل الإسلام والجهاد في سبيل الله، لإقامة صرح دولته وبناء حضارته.

ومن هذه التهم الباطلة الملفقة؛ ما رُوي في اتهام عمار بن ياسر رضي الله عنهما بالتأليب على عثمان رضي الله عنه(٣).

فإن أسانيد الروايات التي تتضمن هذه التهمة الباطلة؛ ضعيفة لا تخلو من علة، كما أن في متونها نكارة، فإنها تُثبت أن عماراً رضي الله عنه كان عاتباً على عثمان رضي الله عنه، ثم أرسله عثمان إلى مصر إلى أناس قد استمرحوا واستعلى أمرهم وبغيهم، ليعتبهم من كل ما عتبوا، ولأن يقول بالمعروف، وينشر الحسنى، ليصلح الله به فساداً.

---

(١) رواه البخاري، الجامع الصحيح، فتح الباري (٧/ ٢١)، ومسلم، الجامع الصحيح (٤/ ١٩٦٧)، وأبو داود، والترمذي، وأحمد بن حنبل: كلهم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه؛ ومسلم وابن ماجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر في ذلك الآية (٢٩) من سورة الفتح، والآية (٥٩) من سورة النمل، و(صحابة رسول الله) للكبيسي، و(النهي عن سب الأصحاب) للمقدسي، و(حكم سب الصحابة) و(منهاج السنة النبوية ٦/ ٢٠٦- ٢٤١) كلاهما لابن تيمية، و(الرياض النضرة(١/ ١- ٦٠) للمحب الطبري، و(شرح السنة) للبغوي (١٤/ ٨٦)، و(جامع البيان في تفسير القرآن) للطبري (١٩/ ٢)، (والإصابة في تمييز الصحابة) لابن حجر (١/ ٩- ١٢)، و(تنبيه ذوي النجابة إلى عدالة الصحابة) لقرشي بن عمر بن أحمد، و(منزلة الصحابة في القرآن) لمحمد صلاح محمد الصاوي.

(٣) روى ذلك ابن شبة في تاريخ المدينة (٣/ ١١٢٢- ١١٢٣)، بإسناد ضعيف، من رواية محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن عثمان رضي الله عنه، وروايته عنه مرسلة، يقول أبو زرعة: «محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن عثمان: مرسل» (انظر جامع التحصيل للعلائي ٣٢٦).

فهل يتوقع أن يرسله عثمان إلى أناس بهذا الوصف، ليعتبهم، وهو عاتب عليه! ألم يجد غيره ممن هم راضون عنه؟

ولم يثبت في الروايات الصحيحة أن عماراً رضي الله عنه عتب على عثمان رضي الله عنه ولا أنه أرسله إلى مصر.

والذي تصوره أحداث هذه الفتنة أن إشعالها تم من خلال تخطيط دقيق منظم، مما يؤكد أن وراءها جماعة منظمة، تهدف إلى إشعالها، تحقيقاً لمصالحها الدنيئة، وإضعافاً لقوة المسلمين، فمن المبالغة عزو ذلك كله إلى فرد واحد.

ولا شك أن لهذه الجماعة السرية ممثلين ووجهاء، كان من أبرزهم عبد الله بن سبأ اليهودي، تلك الشخصية التي دار حول إثبات حقيقتها، ودورها في الفتنة نقاش وجدال وخصام بين كثير من الدارسين والباحثين.

والذي أكسب هذه الشخصية هذا الاهتمام هو أثرها الفعال في إشعال الفتنة، في خلافتي عثمان وعلي رضي الله عنهما.

وقد حاول بعض الكتاب أن يبقي حقيقة وجود هذه الشخصية[1].

وتابعهم عدد من الكتاب المسلمين، وكان عمدة من نفى ثبوت شخصية عبد الله بن سبأ، أن سيف بن عمر التميمي، قد انفرد بإثبات هذه الشخصية، وأن سيفاً هذا ضعيف طعن فيه جمع من العلماء.

---

(١) من هؤلاء مرتضى العسكري، فقد ألف عن ابن سبأ كتاباً مستقلاً، حشره بالمغالطات وجانب فيه المنهج العلمي في البحث والتأليف.

وتناقل بعض مثقفي العصر هذه المعلومات مسلَّمة، واقتنع بها بعضهم دون تحقق من صحتها، حتى إن أحد الباحثين[١] ألف في تأكيد ذلك دراسة مستقلة؛ لم تَعْدُ نتائجها التي توصل إليها من دراسته تلك النتائج السابقة؛ ففي ملخص هذه الرسالة الذي صُدر بـ: «وقد خلص الباحث إلى أن روايات سيف بن عمر، وروايات كتب الفرق والأدب عن ابن سبأ غير صحيحة، وأن ابن سبأ شخصية وهمية، وأن الدور المنسوب إليه في خلق وتسيير أحداث الفتنة دور مزعوم»[٢].

والمنهج الذي سلكه الباحث، منهج ضعيف في إثبات الحقائق ونفي الأساطير، فقد اعتمد فيه مؤلفه مصادر محدودة، ونفى ما لم تذكره تلك المصادر، متوهماً وموهماً أنه قد حصر روايات التاريخ الإسلامي كلها، ومن ثم نفى هذه الشخصية لعدم وجودها في روايات موثوقة فيما اطلع عليه من مصادر، وهذا منهج ضعيف، والنتيجة المبنية عليه نتيجة غير صحيحة حيث إنّ هناك روايات موثوقة تثبت هذه الشخصية، بل وتزودنا ببعض التفاصيل عنها، وسيأتي ذكرها.

وقد تنبه بعض الباحثين إلى خطأ هذه النتائج النافية لشخصية ابن سبأ، وكتبوا في إثباتها صفحات علمية قوية.

---

(١) انظر (عبد الله بن سبأ: دراسة للروايات التاريخية عن دوره في الفتنة)، رسالة نشرتها جامعة الكويت في حوليات كلية الآداب ١٤٠٧هـ، وتقع الرسالة في تسعين صفحة، الحولية الثامنة، الرسالة الخامسة والأربعون، وقد نشرت نبذة عنها مجلة عالم الكتب، المجلد الثامن، العدد الرابع، ربيع الآخر ١٤٠٨هـ، الصفحات المخصصة للكتب الحديثة.

(٢) (ص: ٩) من الرسالة نفسها.

منهم: الدكتور/ سليمان العودة، في رسالته، عبد الله بن سبأ ودوره في إشعال الفتنة...؛ حيث توصل فيها إلى إثبات هذه الشخصية، وإثبات دورها في إشعال وإذكاء الفتنة التي أدت إلى قتل عثمان رضي الله عنه ومن ثم موقعة الجمل.

ومنهم: الدكتور/ سعدي الهاشمي، في محاضرته التي طبعت تحت عنوان (عبد الله بن سبأ حقيقة لا خيال)، فقد أثبت فيها أن ابن سبأ حقيقة؛ من كتب أهل السنة وغيرهم من الفرق عازياً كل معلومة إلى مصادرها من كتبهم[1].

ومساهمة مع هذين الأستاذين الفاضلين أذكر بعضاً من الروايات المسندة الصحيحة، والحسنة، والضعيفة، التي وردتنا من غير طريق سيف بن عمر التميمي، تثبت شخصية ابن سبأ. فمنها:

١ - ما رواه أبو إسحاق الفزاري بإسناد صحيح إلى سويد بن غفلة «أنه دخل على عليّ رضي الله عنه في إمارته، فقال: إني مررت بنفر، يذكرون أبا بكر وعمر، يرون أنك تضمر لهما مثل ذلك، منهم عبد الله بن سبأ، وكان عبد الله بن سبأ أول من أظهر ذلك، فقال عليّ: ما لي ولهذا الخبيث الأسود، ثم قال: معاذ الله أن أضمر لهما إلا الحسن الجميل، ثم أرسل إلى عبد الله بن سبأ، فسيَّره إلى المدائن، وقال: لا يساكنني في بلدة أبداً، ثم نهض إلى المنبر، حتى اجتمع الناس، فذكر القصة في ثنائه عليهما بطوله: ألا ولا يبلغني عن أحد يفضلني عليهما[2]، إلا جلدته حد المفتري»[3].

(١) طبعت هذه المحاضرة في عام ١٤٠٦هـ ونشرتها مكتبة الدار في المدينة النبوية.
(٢) أي: أبو بكر وعمر رضي الله عنهما.
(٣) ذكره عنه الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (٣/ ٢٩٠)، والإسناد صحيح؛ رجاله كلهم ثقات، وابن عساكر، تاريخ دمشق (جزء: عبد الله بن سالم - عبد الله بن أبي عائشة ص(٥).

وهذه الرواية ليست من روايات سيف بن عمر التميمي، كما أنها صحيحة الإسناد، فإن رجالها كلهم ثقات، ولو لم يُرو غيرها لأغنت في هدم الأساس الذي بنى عليه من وهّم شخصية ابن سبأ.

٢- ما رواه ابن عساكر من حديث جابر، قال: لما بويع علي خطب الناس، فقام عليه عبد الله بن سبأ، فقال له: أنت دابة الأرض[١]. قال: فقال له: أنت الملك، فقال له:اتق الله. فقال له: أنت خلقت الخلق، وبسطت الرزق، فأمر بقتله. فاجتمع أصحابه فقالوا: دعه، وانفه إلى ساباط المدائن، فإنك إن قتلته بالمدينة خرجت أصحابه علينا وشيعته، فنفاه إلى ساباط المدائن، فَثَمّ الفرق الضالة، قال: ثم قامت له طائفة وهم السبئية، وكانوا أحد عشر رجلاً. فقال: ارجعوا، فإني علي بن أبي طالب، أبي مشهور وأمي مشهورة، وأنا ابن عم محمد ﷺ، فقالوا: لا نرجع، دع داعيك، فأحرَقَهم بالنار، وقبورهم في الصحراء، أحد عشر مشهورة. فقال من بقي ممن لم يكشف رأسه منهم: علمنا أنه إله؛ واحتجوا بقول ابن عباس: لا يعذب بالنار إلا خالقها.

قال ثعلب: وقد عذب بالنار قبل علي أبوبكر الصديق، شيخ الإسلام رضي الله عنه وذاك أنه رفع إليه رجل يقال له الفجاءة؛ وقالوا: إنه شتم النبي ﷺ، بعد وفاته، فأخرجه إلى الصحراء فأحرقه بالنار.

قال: فقال ابن عباس: قد عذب أبوبكر بالنار فاعبدوه أيضاً[٢].

---

(١) ابن عساكر، تاريخ دمشق، الموضع السابق.

(٢) المصدر السابق.

٣- وما رواه ابن عساكر أيضاً من طريق: سماك، قال: بلغ علياً أن ابن السوداء ينتقص أبا بكر وعمر، فدعا به، ودعا بالسيف -أو قال: فهمَّ بقتله- فكُلِّم فيه، فقال: لا يساكنني ببلد أنا فيه. قال: فسيره إلى المدائن[1].

٤- وما رواه ابن عساكر من طريق: أبي الطفيل، أنه قال: رأيت المسيب بن نجبة أتى ملببة -يعني: ابن السوداء- وعليٌّ على المنبر فقال علي: ما شأنه؟ فقال: يكذب على الله ورسوله[2].

٥- ما رواه ابن عساكر من طريق: زيد بن وهب وأبي الزعراء عن علي ﷺ أنه قال: ما لي وما لهذا الحميت[3] الأسود؟[4].

وفي رواية: «ما لي ولهذا الحميت الأسود؟ يعني: عبد الله بن سبأ وكان يقع في أبي بكر وعمر»[5].

٦- ما حسنّه الحافظ ابن حجر من رواية أبي طاهر المخلص من طريق شريك العامري أنه قال: قيل لعلي:

إن هنا قوماً على باب المسجد يدّعون أنك ربهم، فدعاهم، فقال لهم: ويلكم ما تقولون؟ قالوا: أنت ربنا، وخالقنا، ورازقنا، فقال: ويلكم إنما أنا عبد مثلكم آكل الطعام كما تأكلون، وأشرب كما تشربون، إن أطعت الله أثابني إن شاء، وإن عصيته خشيت أن يعذبني، فاتقوا الله وارجعوا، فأبوا.

---

(١) ابن عساكر، تاريخ دمشق (جزء عبد الله بن سالم - عبد الله بن أبي عائشة ص:٧).
(٢) ابن عساكر، تاريخ دمشق (جزء عبد الله بن سالم - عبد الله بن أبي عائشة ص:٥).
(٣) الحِمِّيْت: هو الزق (ابن منظور، لسان العرب ٢/ ٢٥).
(٤) ابن عساكر، تاريخ دمشق (جزء عبد الله بن سالم - عبد الله بن أبي عائشة ص:٥).
(٥) ابن عساكر، تاريخ دمشق (جزء عبد الله بن سالم - عبد الله بن أبي عائشة ص:٥).

فلما كان الغد غدوا عليه، فجاء قنبر[1] فقال: قد والله رجعوا يقولون ذلك الكلام، فقال: أدخلهم، فقالوا: كذلك، فلما كان الثالث قال: لئن قلتم ذلك لأقتلنّكم بأخبث قتلة، فأبوا إلاّ ذلك، فقال: يا قنبر ائتني بفعلة معهم مرورهم فخدَّ لهم أخدوداً بين باب المسجد والقصر وقال: احفروا فأبعدوا في الأرض، وجاء بالحطب فطرحه بالنار في الأخدود.

وقال: إني طارحكم فيها، أو ترجعوا، فأبوا أن يرجعوا فقذف بهم فيها حتى احترقوا قال:

إني إذا رأيت أمراً منكراً   أوقدت ناري ودعوت قنبراً[2]

٧- ما رواه ابن سعد من طريق: أبي المنجاب: أن رجلاً كان يأتي إبراهيم النخعي فيتعلم منه فيسمع قوماً يذكرون أمر علي وعثمان فقال: أنا أتعلم من هذا الرجل، وأرى الناس مختلفين في أمر علي وعثمان، فسأل إبراهيم النخعي عن ذلك فقال:(ما أنا بسبئي ولا مرجئ)[3].

٨- ما رواه ابن عساكر، من طريق حجية بن عبدي الكندي، قال: رأيت علياً -كرم الله وجهه- وهو على المنبر وهو يقول: من يعذرني من هذا الحميت الأسود؛ الذي يكذب على الله وعلى رسوله؟ -يعني: ابن الأسود- لولا أن لا يزال يخرج عليَّ عصابة تنعى عليَّ دمه كما ادُّعِيت عليَّ دماء أهل النهر لجعلت منهم ركاماً[4].

(١) قنبر: خادم علي بن أبي طالب (ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٧/ ١٤٦).
(٢) ابن حجر، فتتح الباري (١٢/ ٢٧٠).
(٣) ابن سعد، الطبقات (٦/ ٢٧٥).
(٤) ابن عساكر، تاريخ دمشق (جزء عبد الله بن سالم - عبد الله بن أبي عائشة ص:٦).

ولإحراقهم شاهد رواه البخاري في صحيحه عن عكرمة قال: أتي علي رضي الله عنه بزنادقة فأحرقهم، فبلغ ذلك ابن عباس رضي الله عنه، فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم؛ لنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تعذبوا بعذاب الله ولقتلتهم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: من بدَّل دينه فاقتلوه»[1].

٩- ما رواه ابن عساكر بإسناد حسن عن الشعبي أنه قال: «أول من كذب عبد الله بن سبأ»[2].

والشعبي ولد سنة عشرين من الهجرة -تقريبا- وتوفي بعد المائة بقليل؛ أي قبل ولادة سيف بن عمر التميمي تقريباً، وهذا دليل قاطع على أن ابن سبأ كان معروفاً قبل نهاية القرن الأول.

إلى غير هذه الروايات التي رواها غير سيف بن عمر، ونجد أنها تتفق على إثبات شخصية عبد الله بن سبأ، بل تُبرز شيئاً من عقيدته، ودوره في نشرها وعن بعض دوره في إشعال الفتنة.

فتُرى ماذا سيكون موقف من يوهم شخصية ابن سبأ من هذه الروايات؟ مع اعتماده في توهيمه إياها على أن سيفاً قد انفرد في إثباتها.

وبهذا يتبين بطلان ما ذهب إليه من وهم شخصية ابن سبأ وجعلها شخصية خيالية، مدعياً تفرد سيف بن عمر بإثباتها، بل جعلها من نسج الخيال.

---

(١) فتح الباري (٦/ ١٤٩، ١٢/ ٢٦٧).

(٢) رواه ابن عساكر، تاريخ دمشق (جزء عبد الله بن سالم - عبد الله بن أبي عائشة ص(٤) وإسناده قوي.

ثانياً: قدوم أهل الأمصار:

بعد أن حرّض البغاة أهل الأمصار على الخليفة ﷺ اتجهوا إلى المدينة، فقدم أهل مصر، وأهل العراق، والتقوا بعثمان ﷺ وتفاوضوا معه.

ولما علم الناس بمسير المصريين إلى عثمان ﷺ أتى بعض الناس إلى حذيفة، فقالوا له: إن هؤلاء ساروا إلى هذا الرجل فما تقول؟ قال: يقتلونه والله، فقالوا له: أين هو؟ فقال في الجنة والله، فقالوا: فأين قتلته؟ فقال: في النار والله[١].

خرج القوم من مصر قاصدين المدينة، وبلغ خبر قدومهم عثمان ﷺ قبل وصولهم وكان في قرية خارج المدينة–لم تحددها الروايات– فلما سمعوا بوجوده فيها[٢]، اتجهوا إليه فاستقبلهم فيها ويحدد المدائني تاريخ قدومهم بأنه كان في ليلة الأربعاء هلال ذي القعدة[٣].

التقى القوم بعثمان ﷺ في هذه القرية فقالوا: ادع بالمصحف فدعا به، فقالوا: افتح السابعة، وكان يسمون سورة يونس السابعة فقرأ حتى أتى هذه الآية: ﴿ قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْۖ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴾[٤].

فقالوا له: قف. أرأيت ما حميت من الحمى؟ آلله أذن لك أم على الله تفتري؟ فقال: امضه، نزلت في كذا وكذا، فأما الحمى فإن عمر حماه قبلي لإبل الصدقة، فلما وليت

---

(١) رواه ابن أبي شيبة، المصنف (١٥/ ٢٠٦) ويعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، وصححه (٢/ ٧٦٢، ٧٦٨) وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٨٨-٣٨٩)، وذكره المحب الطبري، في الرياض النضرة (٣/ ٨٠) وإسناده صحيح.

(٢) ابن أبي شيبة، المصنف ((١٥/ ٢١٥-٢٢٠).

(٣) خليفة بن خياط، (التاريخ ١٦٨) ومن طريقه ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان ﷺ.

(٤) سورة يونس الآية « ٥٩»

زادت إبل الصدقة فزدت في الحمى لِما زاد من إبل الصدقة، امضه، قال: فجعلوا يأخذونه بالآية، فيقول: امضه، نزلت في كذا فما يزيدون، فأخذوا ميثاقه، وكتبوا عليه شرطاً، وأخذ عليهم ألا يشقوا عصا، ولا يفارقوا جماعة، ما أقام لهم شرطهم، ثم رجعوا راضين[1].

وبذلك يتبين ضعف ما رُوي من أن عثمان ﷺ أرسل خمسين راكباً أميرهم محمد ابن مسلمة ﷺ وفيهم جابر ﷺ إلى وفد المصريين في ذي خشب، وأنهم وجدوا رجلاً من القوم معلقاً المصحف في عنقه، تذرف عيناه دموعاً، وبيده السيف، وهو يقول: ألا إن هذا -يعني المصحف- يأمرنا أن نضرب بهذا -يعني السيف على ما في هذا- يعني المصحف- وأن محمداً بن مسلمة قال له: اجلس، فقد ضربنا بهذا على ما في هذا قبلك، فجلس، وأنه لم يزل يكلمهم حتى رجعوا[2].

ونزل القوم في ذي المروة، قبل مقتله بما يقارب شهراً ونصف[3].

فأرسل عثمان إليهم علياً ﷺ ورجلاً آخر لم تسمه الروايات. والتقى بهم علي ﷺ فقال لهم: تعطون كتاب الله وتعتبون من كلّ ما سخطتم، فوافقوا على ذلك[4].

وفي رواية أنهم شادّوه، وشادّهم مرتين أو ثلاثاً، ثم قالوا: ابن عمّ رسول الله ﷺ، ورسول أمير المؤمنين، يعرض عليكم كتاب الله فقبلوا[5].

---

(1) رواه خليفة وغيره من رواية أبي سعيد مولى أبي أسيد، وإسناده حسن.

(2) رواه ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (321) من رواية جابر ﷺ، ثم روى نحوه من رواية ابن سعد عن الواقدي.

(3) انظر تخريج كتابه إلى أهل العراق.

(4) رواه ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (ص: 328) من طريق خليفة وغيره، وخليفة بن خياط، التاريخ (169-170) مختصراً، كلاهما من طريق ابن سيرين، والإسناد إليه صحيح، إلا أنه لم يدرك الفتنة، فقد ولد سنة 33هـ والفتنة كانت سنة 35هـ، ولبعضه شواهد.

(5) جاء ذلك في رواية ابن عساكر المتقدمة التي من غير طريق خليفة.

فاصطلحوا على خمس: على أن المنفي يقلب، والمحروم يعطى، ويوفر الفيء، ويعدل في القسم، ويستعمل ذو الأمانة والقوة، وكتبوا ذلك في كتاب.

وأن يُردّ ابنُ عامر على البصرة، وأبو موسى الأشعري على الكوفة وأن يؤدى إلى كل ذي حقّ حقّه، ولم يكتبوا هذه، ثم انصرفوا راجعين إلى الكوفة[1].

هكذا اصطلح عثمان ﷺ مع وفد كلّ مصرٍ على حده، ثم انصرف الوفدان إلى ديارهم راضين.

وفي رواية أن عثمان اجتمع مع أهل الأمصار جميعاً، وأنه قال لهم: ليقم أهل كل مصر يسألوني صاحبهم، الذي يحبونه فأستعمله عليهم، وأعزل عنهم الذي يكرهون، فقال أهل البصرة: رضينا بعبد الله بن عامر، فأقره علينا، وقال: أهل الكوفة: اعزل سعيداً واستعمل علينا أبا موسى ففعل، وقال أهل الشام قد رضينا بمعاوية فأقرّه علينا، وقال أهل مصر: اعزل عنا ابن أبي سرح، واستعمل علينا عمرو بن العاص، ففعل، فما جاءوا بشيء إلا خرج منه، فانصرفوا راضين[2].

وبعد عقد الصلح، كتب عثمان ﷺ كتاباً إلى أهل العراق، يقول فيه: «إن جيش ذي المروة نزلوا بنا فكان مما صالحناهم عليه: أن يؤدى إلى كل ذي حقٍّ حقه، فمن كان له قِبَلنا حق فليركب إليه، فإن أبطأ أو تثاقل فليتصدق فإن الله يجزي المتصدقين»[3].

---

(١) رواه ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (ص: ٣٢٨) من طريق خليفة وغيره، وخليفة بن خياط، التاريخ (١٦٩-١٧٠) مختصراً، كلاهما من طريق ابن سيرين، والإسناد إليه صحيح، إلا أنه لم يدرك الفتنة، فقد ولد سنة ٣٣هـ والفتنة كانت سنة ٣٥هـ، ولبعضه شواهد.

(٢) رواه ابن أبي شيبة (المصنف: ١٥/ ٢٢٠- ٢٢٢)، وإسناده ضعيف؛ ففيه حسين بن نمير اختلط والراوي عنه ابن نمير وهو ممن روى عنه بعد الاختلاط، كما أن فيه نصباً، وفي الإسناد أيضاً: جهيم الفهري الذي لم يوثقه غير ابن حبان وتشهد لبعضه الرواية السابقة.

(٣) رواه ابن عساكر بإسناد حسن (تاريخ دمشق، ترجمة عثمان ﷺ ٣٦٢، ٤٨٧- ٤٨٨).

وبعد هذا الصلح العظيم وعودة أهل الأمصار جميعاً راضين، تبين لمشعلي الفتنة أن خطتهم قد فشلت، وأهدافهم الدنيئة لم تتحقق، لذا خططوا تخطيطاً آخر، يُذكي الفتنة ويحييها، ويدمر ما جرى من صلح بين أهل الأمصار وعثمان ﷺ وبرز ذلك فيما يأتي:

في أثناء طريق عودة أهل مصر، رأوا راكباً على جمل يتعرض لهم، ويفارقهم- يظهر أنه هارب منهم- فكأنه يقول: خذوني، فقبضوا عليه، وقالوا له: ما لك؟ فقال: أنا رسول أمير المؤمنين إلى عامله بمصر، ففتشوه فإذا هم بالكتاب على لسان عثمان ﷺ وعليه خاتمه إلى عامل مصر، فتحوا الكتاب فإذا فيه أمر بصلبهم أو قتلهم أو تقطيع أيديهم وأرجلهم، فرجعوا إلى المدينة حتى وصلوها[1].

وقبل أن نخوض في محاولات لكشف شخصية كاتب هذا الكتاب، هناك دلائل تشكك في صحة ما أشاعه أهل الأمصار من وجود هذا الرجل الذي يحمل هذا الكتاب، فلماذا لا يكونون قد ألفوا كتاباً في أثناء الطريق وعادوا به مظهرين أنهم وجدوه مع رجل على جمل؟

ومما يقوي ذلك، أنه لم تنقل المصادر أنهم انتقموا من هذا الرجل الذي يحمل هذا الكتاب الذي فيه هلاكهم، خاصة وأنهم قوم لم يتورعوا عن دم خليفتهم وأميرهم، فمن باب أولى أنهم لا يتورعون عن دم هذا الرسول.

ولو افترضنا صحة هذا الزعم، فلِم يسلك هذا الرسول طريقهم؟ أليس هناك طرق إلى مصر غير طريقهم؟ وإذا لم يكن هناك طرق أخرى ألا يستطيع أن ينحرف عن الطريق عند اقترابه منهم، ثم يعود إلى الطريق نفسه؟

---

(١) رواه خليفة وغيره من رواية أبي سعيد مولى أبي أسيد، وإسناده حسن، وأحمد في فضائل الصحابة (٤٧١)، وابن شبة (٣/ ١٣٣).

ولِمِ يتَعرض لهم ويفارقهم، ثم يرجع إليهم ثم يفارقهم، فلِمَ هذه التصرفات التي تدعوهم إلى القبض عليه؟

وإذا كان مرسله عثمان ﷺ أو أحد ممن هم حوله، ألا يرشدونه إلى هذه التعليمات التي تعينه على التملص من أهل مصر، وينبهونه إلى أن يتستر ويخفي مضمون هذا الكتاب؟! بلى، هذا هو المتحتم من خلال هذا الموقف.

ولكن انظر إلى هذا الرسول -المزعوم- عندما قبض عليه، قالوا له: مالك؟ قال: أنا رسول أمير المؤمنين إلى عامله بمصر.

ففتشوه فإذا هم -كما في الرواية- بالكتاب على لسان عثمان ﷺ عليه خاتمه إلى عامل مصر أن يصلبهم أو يقتلهم أو يقطع أيديهم وأرجلهم.

ومن الذي يؤكد لنا أن الخاتم خاتم عثمان ﷺ؟ فلم تنقل لنا المصادر أن أحداً من الصحابة ﷺ قد رأى هذا الخاتم وأقر أنه خاتمه.

عاد القوم بعد ذهابهم يحملون هذه الأخبار، التي لا يستبعد إطلاقاً أن تكون ممثلة ملفقة، وقدموا المدينة.

وتفصل بعض الروايات الضعيفة في ذهابهم إلى بعض الصحابة وعرض الكتاب عليهم، إلا أنه لم يصح في ذلك شيء من الروايات.

ونفى عثمان ﷺ أن يكون كتب هذا الكتاب، وقال لهم: إنهما اثنتان: أن تقيموا رجلين من المسلمين، أو يميني بالله الذي لا إله إلا هو ما كتبت ولا أمللت، ولا علمت، وقد يُكتب الكتاب على لسان الرجل ويُنقش الخاتم، فلم يصدقوه.

ولا نشك نحن في صدق عثمان ﷺ كما أنهم لا يشكون في ذلك، ولكنهم لم يعبؤوا بهذا الحلف منه؛ لأنهم -ربما- يعرفون مسبقاً أنه ليس بكاتب الكتاب، وإنما هي حيلة لنقض العهد الذي أسفوا على إبرامه، أو أسف واغتاظ مشعلوا الفتنة على وقوعه.

إذا فرضنا أنهم وجدوا كتاباً فعلاً بخط كاتب عثمان ﷺ وعليه خاتمه، فمن ذا الذي يكون قد باء بإثم تزويره؟!

يتهم بعضهم مروان بن الحكم في ذلك، وأنه افتأت[1] على عثمان ﷺ بكتابته، وأستبعد ذلك جداً، لما تقدم من أن تفاصيل خطة إرسال هذا الكتاب تدل على أن مرسله لم يكن يريد إيصاله إلى مصر، وإنما يهدف إلى اطلاع وفد أهل مصر عليه، كما أنه لا مصلحة لمروان بكتابة هذا الكتاب.

والذي يبدو -والله أعلم- أن الذي زيف هذا الكتاب هو: عبد الله بن سبأ، أو أحدُ أعوانه، فهذه من عاداته القبيحة التي استخدمها في إشعال الفتنة، فليس هذا الكتاب هو الكتاب الوحيد المزور في هذه الفتنة؛ بل زُوّر غيره على ألسنة بعض الصحابة رضوان الله عليهم كعائشة، وعلي ﷺ.

بعد عودتهم هذه حاصروا الدار، وقاموا بأبشع المعاملة مع الخليفة عثمان ﷺ، وتصرفوا أقبح التصرفات. وفي الباب الآتي تفصيل ما جرى أثناء الحصار.

---

(١) افتأت: أي انفرد واستبدّ، الصحاح: مادة (فأت).

يوم الدار وقتل عثمان بن عفان ﷺ

أولاً: وصف الدار:

لقد أطلق يوم الدار على المدة التي حوصر فيها عثمان ﷺ بدءاً من رجوع المصريين إلى المدينة وانتهاءً بقتله ﷺ[١].

واختلف في مدة الحصار، فقيل إنه استمر أكثر من عشرين يوماً[٢] وقيل: أكثر من شهر، وقيل: كانت مدته أربعين يوماً[٣] وقيل: كانت نيفا وأربعين ليلة[٤] وقيل: تسعة وأربعين يوماً[٥] وقيل: شهرين وعشرين يوماً[٦].

ومكان الحصار هو: داره الكبرى التي كان يسكنها في المدينة النبوية[٧] ويسميها الرواة أحياناً بالقصر[٨].

(١) يظهر ذلك من الروايات المتعلقة بيوم الدار.

(٢) قال به ابن قتيبة، المعارف (١٩٦).

(٣) ذكره ابن كثير في البداية والنهاية (٧/ ١٨٤).

(٤) قال به حماد بن زيد، رواه ابن أبي الدنيا، المحتضرين (خ ق١٢ب) (كما في حاشية تاريخ دمشق لابن عساكر، ترجمة عثمان (٤٠٥) حاشية (٢)، ومن طريقه ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٤٠٥) وفيه بشار بن موسى الخفاف ضعيف وكثير الغلط.

وذكر ذلك المحب الطبري، الرياض النضرة (٣/ ٤٥)، وقال: «النيف يخفف ويشدد وأصله من الواو، ويقال: عشرة ومائة ونيف، وكل ما زاد على العقد فهو نيف، حتى يبلغ العقد الثاني».

(٥) ذكره ابن الأثير عن الواقدي، (أسد الغابة ٣/ ٤٨٩).

(٦) ذكره ابن الأثير عن الزبير ابن بكار، (أسد الغابة ٣/ ٤٨٩).

(٧) السمهودي، وفاء الوفاء (٢/ ٧٣١).

(٨) جاء ذلك في رواية رواها أحمد في المسند (بتحقيق أحمد شاكر ١/ ٣٤٠- ٣٤١) بإسناد حسن.

وتقع شرق المسجد النبوي مقابل باب عثمان[١] ويحدها من الشمال زقاق البقيع الذي يبلغ عرضه خمسة أذرع، ومن جهة الشرق داره الصغرى، التي تليها دار أبي حزم، ويقابل دارَه الصغرى دارٌ لأبي بكر الصديق ﷺ[٢].

وبين الدار الكبرى، والمسجد النبوي: ساحة تسمى البلاط[٣] كانت ممتلئة بالمحاصرين أثناء الحصار[٤].

ولعل موضع هذه الدار قد دخل في المسجد النبوي في توسعة من التوسعات التي وسع بها، ويبدو أنه المكان الذي بين قبر النبي ﷺ وبين جدار المسجد الشرقي مما يلي باب البقيع الذي فتح حديثاً مقابل باب السلام من الجهة الشرقية[٥].

وفي الروايات الصحيحة نتف من أوصاف هذه الدار، يشكل مجموعها: صورة تقريبية لها تساعد على فهم الأحداث التي جرت في الدار وأدت إلى قتل عثمان ﷺ.

---

(١) المقصود باب عثمان ﷺ في مبنى المسجد القديم قبل، ومما لا شك فيه أنه قد هدم وأدخل في المسجد في توسعة من توسعاته المتعددة.

(٢) السمهودي، وفاء الوفاء (٢/ ٧٣١).

(٣) البلاط: موضع بجانب المسجد النبوي؛ مبلط بالحجارة (ياقوت الحموي، معجم البلدان (١/ ٤٧٩).

(٤) روى ما يدل على ذلك ابن سعد، الطبقات (٣/ ٦٧)، وأحمد، المسند (بتحقيق أحمد شاكر (١/ ٣٤٨، ٣٦٣، ٣٧٩-٣٨٠) وصححه أحمد شاكر.
وراوه عبد الله بن أحمد (المصدر السابق)، والدارمي، السنن (٢/ ١٧١ - ١٧٢)، وأبوداود، السنن (٤/ ١٧٠-١٧١)، وابن ماجه، السنن (٢/ ٨٤٧)، والترمذي، السنن (٤/ ٤٦١)، والنسائي، السنن (٧/ ٩١-٩٢)، والبغوي، شرح السنة (١٠/ ١٤٨)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٥١)، وذكره المحب الطبري في الرياض النضرة (٣/ ٦٦) وإسناده صحيح، رجاله رجال الشيخين.

(٥) فتح هذا الباب في(١/ ٩/ ١٤٠٨هـ)، بأمر من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود.

ومما وقفت عليه من وصف لهذه الدار، أنها كانت مجاورة لدور متساوية معها من حيث العلو، مما يساعد على إمكانية التنقل بينها عن طريق سطحها[(١)].

كما يجاورها دور أخرى غير ملتصقة بها، يمكن الانتقال إليها بواسطة خشب توضع بينها[(٢)].

وللدار خوخة تطل على المسجد، أو نافذة تطل على الشارع، يرى المطلع منها من في الشارع، أو من في المسجد كما يمكن عن طريقها أن يرى من في المسجد أو في الشارع من في الدار وفي الدار[(٣)] درج يصلها بسطحها[(٤)].

ثانياً: بدء الحصار:

لم تفصل الروايات الصحيحة في كيفية بدء وقوع الحصار، ولعل الأحداث التي سبقته تلقي شيئاً من الضوء على كيفية بدئه.

فبينما كان عثمان ﷺ يخطب الناس ذات يوم إذا برجل يقال له أعين[(٥)] يقاطعه ويقول له: يا نعثل[(٦)] إنك قد بدلت، فقال عثمان ﷺ: من هذا؟ فقالوا: أعين، قال عثمان:

(١) الخطيب البغدادي، تلخيص المتشابه (١/ ٩٦)؛ ومن طريق ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٩٥)، من رواية النعمان بن بشير عن نائلة بنت الفرافصة زوجة عثمان ﷺ، وفي إسناده مجهولان وصدوق وباقي رجاله ثقات.

(٢) علي بن الجعد، المسند (٢/ ٩٥٩)، ومن طريقه ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٤٢٠)، وابن سعد، الطبقات (٨/ ١٢٨)، وإسناده صحيح، أو حسن.

(٣) يفهم ذلك من الروايات الواردة في مناشداته.

(٤) الخطيب البغدادي، تلخيص المتشابه (١/ ٩٦)؛ ومن طريق ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٩٥)، من رواية النعمان بن بشير عن نائلة بنت الفرافصة زوجة عثمان ﷺ، وفي إسناده مجهولان وصدوق وباقي رجاله ثقات.

(٥) أعين بن ضبيعة بن ناجية بن غفال التميمي الحنظلي الدارمي، ابن أخي صعصعة بن ناجية جد الفرزدق. ذكره صاحب الاستيعاب ولم يذكر ما يدل على صحبته، وهو والد النوار زوج=

بل أنت أيها العبد، فوثب الناس إلى أعين، وجعل رجل من بني ليث يزعهم عنه حتى أدخله الدار[٢].

وبعد قدوم المصريين -الثاني- وقبل اشتداد الحصار كان عثمان ﷺ يستطيع الخروج إلى الصلاة، ويُدخل عليه من يشاء، ثم منعوه من ذلك ومن الخروج من داره، فكان ﷺ لا يستطيع الخروج لصلاة الفريضة[٣].

=الفرزدق، وكان شهد الجمل مع علي، وهو الذي عقر الجمل الذي كانت عائشة ﵂ عليه، ويقال: إنها دعت عليه بأن يُقتل غيلة فكان كذلك،وذلك سنة ثمان وثلاثين. (ابن حجر، الإصابة -القسم الأول:(١/ ٥٥)، وفي الاستيعاب لابن عبد البر(١/ ١١٩).

(١) هو لقب أطلقه الخارجون على عثمان ﷺ، نقل ابن عساكر عن ابن الكلبي أنه قال: «إنما قيل له نعثل؛ لأنه كان يشبّه برجل من أهل مصر اسمه نعثل، وكان طويل اللحية، فكان عثمان إذا نيل منه وعيب يشبّه بذلك الرجل لطول لحيته، لم يكونوا يجدون عيباً غير هذا. وقال بعضهم: «إن نعثلاً من أهل أصبهان، ويقال في نعثل إنه الذكر من الضباع» [تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٣١)].

(٢) روى هذه الخطبة أحمد في المسند (بتحقيق أحمد شاكر(١/ ٣٧٨) وحسنه أحمد شاكر، وروى الباقي أبو يعلى، المسند (١/ ١٥١ ط. دار القبلة)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٢٤٧) وإسناده حسن، قال الهيثمي: «إسناد أبي يعلى رجاله رجال الصحيح غير عباد وهو ثقة» (مجمع الزوائد ٧/ ٢٢٨)، وذكره الحافظ ابن حجر في فتح الباري محتجاً به فظهر من صنيعه هذا أنه في درجة المقبول عنده.

(٣) خليفة بن خياط، التاريخ (١٧٢)، والطبري، تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٣٨٣)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٤١-٣٤٢) وإسناده حسن إلى أبي سعيد مولى أبي أسيد، وقد اختلف في صحبته، ووثقه ابن حبان وغيره.
وعبد الله بن أحمد (زيادات المسند(٢/ ١٣-١٤) بتحقيق أحمد شاكر).
والترمذي، السنن (٥/ ٦٢٧) من طريق ثمامة القشيري عن عثمان ﷺ ويفهم ذلك من الروايات التالية: =

فكان يصلي بالناس رجل من المحاصرين، من أئمة الفتنة، حتى أن عبيد الله بن عدي بن الخيار تحرج من الصلاة خلفه، فاستشار عثمان في ذلك؛ فأشار عليه بأن يصلي خلفه، وقال له: الصلاة أحسن ما يعمل الناس، فإذا أحسن الناس فأحسن معهم، وإذا أساءوا فاجتنب إساءتهم[١].

وفي بعض الروايات الضعيفة أن الذي كان يصلي بالناس هو أميرهم الغافقي[٢].

ولا صحة لما روى الواقدي من أن علياً ﷺ أمر أبا أيوب الأنصاري أن يصلي بالناس فصلى بهم أول الحصر، ثم صلى علي ﷺ بهم العيد وما بعده[٣].

ومما يزيد في ضعف متن هذه الرواية؛ إضافة إلى ضعف إسنادها: أنه لو كان علي أو أبو أيوب ﷺ هما الذان يصليان بالناس، لما تحرج عبيد الله بن عدي بن الخيار من الصلاة خلفهما.

= أحمد، المسند (بتحقيق أحمد شاكر ١/ ٣٤٠-٣٤١)، والنسائي، السنن (٦/ ٢٣٦)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٤٢-٣٤٣) وذكره ابن الأثير في أسد الغابة (٣/ ٤٨٦-٤٨٧) كلهم من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عثمان ﷺ، وإسناده حسن.

والدارقطني، السنن (٤/ ١٩٧-١٩٨)، وابن عساكر.

(١) رواه البخاري في صحيحه (فتح الباري ٢/ ١٨٨).

(٢) رواه الطبري، تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٣٥٣-٣٥٤)، من رواية سيف بن عمر التميمي، وهو ضعيف، فالإسناد ضعيف.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٤٢٣)، والواقدي متروك فالرواية ضعيفة جداً.

ثالثاً: المفاوضات بين عثمان ومحاصريه:

وبعد أن تم الحصار، وأحاط الخارجون -على عثمان رضي الله عنه- بالدار طلبوا منه خلع نفسه، أو يقتلوه[1].

وهؤلاء الذين يطالبون الخليفة بخلع نفسه هم حثالة من الناس، وأوباشهم وأدناهم ديناً، وخلقاً، وعلماً وليسوا من أهل الحل والعقد.

وبعرضهم هذا تحقق ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم لعثمان رضي الله عنه وحان وقت العمل بوصيته صلى الله عليه وسلم له؛ لذا رفض عثمان رضي الله عنه خلع نفسه، وقال: «لا أخلع سربالاً سربلنيه الله»[2] يشير إلى ما أوصاه به رسول الله صلى الله عليه وسلم[3].

بينما كان قلة من الصحابة رضي الله عنهم يرون خلاف ما ذهب إليه، وأشار عليه بعضهم بأن يخلع نفسه ليعصم دمه، ومن هؤلاء المغيرة بن الأخنس رضي الله عنه، لكنه رفض ذلك.

وفي أثناء وجود أصحاب هذا الرأي عند عثمان رضي الله عنه دخل عليهم ابن عمر رضي الله عنهما.

فقال له عثمان رضي الله عنه: «انظر إلى ما يقول هؤلاء، يقولون: اخلعها ولا تقتل نفسك، فقال ابن عمر رضي الله عنهما: إذا خلعتها أمخلد أنت في الدنيا؟ فقال عثمان رضي الله عنه: لا، قال: فإن لم تخلعها هل يزيدون على أن يقتلوك؟، قال عثمان رضي الله عنه: لا، قال: فهل يملكون لك جنة أو

---

(١) رواه خليفة بن خياط، التاريخ (١٧١)، وابن سعد، الطبقات (٣/ ٦٦)، من طريق أم يوسف بنت ماهك عن أمها، ولم أقف على ترجمة لهما لكن لها شواهد منها ما رواه.

=ابن أبي شيبة، المصنف (١٥/ ٢٠٠-٢٠١)، و ابن سعد، الطبقات (٣/ ٧٢)، وخليفة بن خياط، التاريخ (١٧٠)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٤٠٩)، والطبري، تاريخ الأمم والملوك، بإسناد صحيح إلى وثاب مولى عثمان رضي الله عنه، ولم أقف على ترجمة له.

وبهذين الإسنادين يرتقي الخبر إلى درجة الحسن.

(٢) انظر الحاشية السابقة.

(٣) تقدم ذلك مفصلا في الفصل الذي مهدت به للبحث.

ناراً؟ قال: لا، قال: فلا أرى لك أن تخلع قميصاً قمصكه الله فتكون سنة كلما كره قوم خليفتهم أو إمامهم قتلوه»[١].

وفي رواية: فلا أرى أن تسن هذه السنة في الإسلام، كلما سخط قوم على أميرهم خلعوه، لا تخلع قميصاً قمصكه الله[٢].

ولا يدل هذا الحوار على أن عثمان ﷺ كان متردداً في الخلع وعدمه حتى أيده ابن عمر ﷺ لأن وصية رسول الله ﷺ له صريحة في عدم الخلع، إلا أن يكون قد نسيها ثم تذكرها بعد، والذي يبدو من عبارته ﷺ التي عبر بها عن رأيه في عدم الخلع أنه متذكر للوصية حيث استخدم معانيها.

وهذا الموقف الذي أملته وصية رسول الله ﷺ موقف حكيم، فإن الاستجابة لمطالب الثوار وهم فئة قليلة من الأمة، وليسوا من أهل الحل والعقد، ولا من رجالات الإسلام، وفقهاء الشريعة ستكون لها آثار خطيرة على مسيرة الأمة، وهيبة الخلافة، وعلاقة الراعي بالرعية، وكان ثمن دفع هذه الآثار السيئة أن دفع الخليفة حياته، وهو يعلم بمصيره ويستسلم له وهو أمر ثقيل على النفس، ولكنه قدم مصالح الأمة على مصلحته الشخصية.

---

(١) خليفة بن خياط، التاريخ (١٧٠)، ومن طريقه ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٥٩) وإسناده حسن، وفيه: خلعوه بدلاً من «قتلوه» وروايته من طريق خليفة، وقال محقق تاريخ خليفة الدكتور أكرم ضياء العمري معلقاً على هذه اللفظة في الحاشية: «لعل الصواب: خلعوه»، مما يدل على أن رسم الكلمة: «قتلوه» فاستغربه -حفظه الله- فلعله وقع من بعض النساخ، ويدل عليه أن النسخة التي اعتمدها ابن عساكر في روايته لم تصحف فيها اللفظة، والله أعلم.

(٢) ابن سعد، الطبقات (٣/ ٦٦) بإسناد صحيح رجاله رجال الشيخين، وابن شبة، تاريخ المدينة (٤/ ١٢٢٦)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٥٩) بإسناد حسن لغيره.

مما يكشف عن قوة وعزيمة وشجاعة، ويرد به على تلك التهم التي وجهت إليه من ضعف في هذه الصفات.

فإنه ﷺ كان قادراً -بإذن الله- على كبح الفتنة، ولكنه قدّر حدوث مفاسد أعظم من مصلحة كبحها، فأعرض عن ذلك درءاً لها؛ وبذلك يعلم خطأ من قال بأن قتل عثمان: «لا يوصف بأكثر من أنه (مشاغبة دهماء) لم تجد من يكبحها»[(١)] فإن في ذلك غمزاً في شخصية وشجاعة عثمان ﷺ، وهي حقاً فتنة دهماء، ولكن عدم كبحها يعد منقبة لعثمان ﷺ لما فيه من تضحية في سبيل الله، رجاء تحصيل مصلحة للأمة، وعملاً بوصية رسول الله ﷺ.

وبينما كان عثمان ﷺ في داره، والقوم أمام الدار يحاصرونها، دخل إلى مدخلٍ يسمع مَن بداخله كلام مَن في البلاط، فإذا هو يسمع توعد المحاصرين له بالقتل، ويبدو أنه لم يكن يتوقع قبل هذا أن الأمر سيبلغ هذا المبلغ.

فخرج من المدخل، ودخل على من معه في الدار، فتغير اللون، فقال: «إنهم ليتوعدونني بالقتل آنفاً، فقالوا له: يكفيكهم الله يا أمير المؤمنين، فقال ولم يقتلونني؟! وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا في إحدى ثلاث: رجل كفر بعد إيمانه، أو زنى بعد إحصانه، أو قتل نفساً بغير نفس» فوالله ما زنيت في جاهلية ولا في إسلام قط، ولا تمنيت أن لي بديني بدلاً منذ هداني الله، ولا قتلت نفساً؛ ففيم يقتلونني؟»[(٢)].

---

(١) العقاد، ذو النورين عثمان بن عفان (ص: ١٢٢).

(٢) ابن سعد، الطبقات (٣/ ٦٧)، وأحمد، المسند (بتحقيق أحمد شاكر (١/ ٣٤٨، ٣٦٣، ٣٧٩-٣٨٠) وصححه أحمد شاكر. =

ثم أشرف على المحاصرين، وحاول تهدئة ثورتهم وثنيهم عن خروجهم على إمامهم، مضمناً كلامه الرد على ما عابوه به، وكشف الحقائق التي لبّسها القوم، عسى أن يفيق المغرر بهم ويعودوا إلى رشدهم.

فطلب من المحاصرين أن يُخرجوا له رجلاً يكلمه، فأخرجوا له شاباً يقال له: صعصعة بن صوحان، فطلب منه عثمان رضي الله عنه أن يبين له ما نقموه عليه[1].

فقال صعصعة: أُخرجنا من ديارنا بغير حق إلا أن قلنا ربنا[2] الله فقال له عثمان رضي الله عنه: اتلُ أي: استدل بالقرآن، فقرأ: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَـٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾[3][4].

فقال عثمان: ليست لك، ولا لأصحابك، ولكنها لي ولأصحابي، وفي رواية أنه قال له: كذبت لستم بأولئك، نحن أولئك، أخرجنا أهل مكة.

=وعبد الله بن أحمد (المصدر السابق)، والدارمي، السنن (٢/ ١٧١-١٧٢)، وأبو داود، السنن (٤/ ١٧٠-١٧١)، والترمذي، السنن (٤/ ٤٦١)، والنسائي، السنن (٧/ ٩١-٩٢)، وابن ماجه، السنن (٢/ ٨٤٧)، والبغوي، شرح السنة (١٠/ ١٤٨)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٥١)، وذكره المحب الطبري في الرياض النضرة (٣/ ٦٦)، وإسناده صحيح رجاله رجال الشيخين.

(١) ابن أبي شيبة، المصنف (١٥/ ٢٠٣-٢٠٤) بإسناد صحيح إلى ابن سيرين، ولم يعاصر الحادثة، وتشهد له رواية قتادة الآتية.

(٢) خليفة بن خياط، التاريخ (١٧١)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٥٠) بإسناد حسن إلى قتادة؛ وقتادة لم يعاصر الحادثة، لكن تشهد له رواية ابن سيرين السابقة، ولم تفصل الرواية في قصة هذا النفي وسبب نفيهم، بينما أوضحت روايات أخرى بعض التفاصيل عنه، ففيها أن عثمان رضي الله عنه نفى بعض المشاغبين الذين أرادوا إشعال الفتنة في الكوفة.

(٣) سورة الحج الآية «٣٩».

(٤) ابن أبي شيبة، المصنف (١٥/ ٢٠٣-٢٠٤)، بإسناد صحيح إلى ابن سيرين السابقة؛ ولم يعاصر الحادثة وتشهد له رواية قتادة السابقة.

فقرأ عثمان الآية التي استدل بها صعصعة وما بعدها مما يفسرها ويبين زيف استدلال صعصعة بها، فتلا: قَالَ تَعَالَى: أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴿٣٩﴾ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴿٤٠﴾ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ﴾[1][2].

وبذلك أفهم عثمان رضي الله عنه الناس الآيات فهماً صحيحاً كما نزلت مبيناً سبب نزولها، وفيمن نزلت، وعلى ما تدل، لئلا يلبّس عليهم من قرأ القرآن وهو لا يعرف معناه، ويستدل به على ما يضاد مراده.

وقد قال بهذا الذي قاله عثمان رضي الله عنه أئمة التفسير من الصحابة وغيرهم؛ ابن عباس، ومجاهد والضحاك وغير واحد من السلف، فقالوا: بأنها نزلت في المهاجرين[3].

وفي قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾[4] يقول عمر بن عبد العزيز: «ألا إنها ليست على الوالي وحده، ولكنها على الوالي والمُولّى عليه، ألا أنبئكم بما لكم على الوالي من ذلكم، وبما للوالي عليكم منه؛ إن لكم على الوالي من ذلكم أن يأخذكم

---

(١) سورة الحج الآية «٣٩-٤١».

(٢) ابن أبي شيبة، المصنف (١٥/ ٢٠٣-٢٠٤)، بإسناد صحيح إلى ابن سيرين؛ ولم يعاصر الحادثة وتشهد له رواية قتادة السابقة.

(٣) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٣/ ٢٢٦).

(٤) سورة الحج الآية «٤٠».

بحقوق الله عليكم، وأن يأخذ لبعضكم من بعض، وأن يهديكم للتي هي أقوم ما استطاع...»[1].

كما أن نفي عثمان لمن نفاه إنما هو عمل بالآية التي استدل بها صعصعة، فإنها تأمر من مكنه الله في الأرض، أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وعثمان خليفة، ونفيهم أمر بالمعروف، ونهي عن المنكر لما قاموا به من تعدٍّ على بعض المسلمين، وإثارة الفتنة، ولو قتلهم لكان ذلك حقاً وعدلاً منه؛ لأنهم من المفسدين في الأرض الذين جعل الله جزاءهم هو: القتل أو الصلب أو تقطيع الأيدي والأرجل من خلاف، أو النفي من الأرض، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَٰفٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ ٱلْأَرْضِ ۚ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَهُمْ فِي ٱلْـَٔاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[2].

فما استدل عليه صعصعة بالآية بعيد جداً عن معناها الحقيقي، كما أن إخراجهم ليس بسبب أنهم قالوا: ربنا الله، يقول ابن كثير: «إلا أن يقولوا ربنا الله أي: ما كان لهم إلى قومهم إساءة ولا كان لهم ذنب إلا أنهم وحَّدوا الله وعبدوه لا شريك له»[3].

فهل هذا هو سبب إخراج مشاغبي أهل الكوفة؟! وهل استدلال صعصعة بالآية صحيح، أم أنه استدلال مزيف؟

---

(١) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٣/ ٢٢٦).
(٢) سورة المائدة، الآية (٣٣).
(٣) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٣/ ٢٢٦).

ولـذا: فـإن عـثمان رضي الله عنه بعـد أن رد عـلى هـؤلاء، ذكّـر النـاس بمكانتـه، وبمكانـة المحاصرين في الإسـلام، وبـبعض فـضائله مناشـداً بـالله مـن يعلمهـا أو سـمعها مـن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليبينها للناس.

ومن جملة مناشدته لهم؛ ناشدهم بـالإقرار بـشهادة رسـول الله صلى الله عليه وسلم لـه بالـشهادة وذلك في قوله صلى الله عليه وسلم: «اسكن حراء ليس عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد»، وأنـه كـان معه إذ ذاك[1].

ومعلوم أن عثمان ليس بنبي، وأن الصديق هو أبوبكر، لاشتهاره بهذه الصفة، فلـم يبق لعثمان ومن معه من الصحابة رضي الله عنهم إلا الـصفة الثالثـة وهـي: (الـشهادة)، وقـد ذكَّـر عثمان الناس بذلك، وعلَّم الجاهـل مـنهم، ليتيقنـوا أنـه سيستـشهد وأن قتلـه شـهادة؛ فعسى أن يُنجي القوم أنفسهم من قتله، وليبـين للنـاس ضـلال مـن اتهمـه بالتبـديل؛ وليؤكد لهم أيضاً عصمة دمه، وشهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم له بحسن الخاتمة، فيفهموا أن ما ألصقوه به من معايب لا تبيح قتله؛ لأنه على أقل الأحـوال لا يخـرج عـن كونـه مـسلماً معصوم الدم.

---

(١) أحمد، المسند (بتحقيق أحمد شاكر ١/ ٣٤٠-٣٤١)، والنسائي، السنن (٦/ ٢٣٦)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٤٢-٣٤٣)، وذكره ابن الأثير في أسـد الغابـة (٣/ ٤٨٦-٤٨٧)، كلهم من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن عـن عـثمان رضي الله عنه، وإسـناده حـسن، والترمـذي، الـسنن (٥/ ٦٢٥)، وعلقه البخاري في صـحيحه (فـتح البـاري ٥/ ٤٠٦-٤٠٧)، والنـسائي، الـسنن (٢/ ٢٣٦-٢٣٧)، والدارقطني، السنن (٤/ ١٩٩٤-٢٠٠٠)، وابن عـساكر، تـاريخ دمـشق، ترجمة عثمان (٣٣٧-٣٣٨)، كلهم من طريق أبي عبد الرحمن السلمي، وإسناده صحيح.
والترمذي، السنن (٥/ ٦٢٧)، من طريق ثمامة القشيري عن عثمان رضي الله عنه.

ورداً على ما عابوه به من تخلف عن بيعة الرضوان، ذكّرهم وناشدهم ببعث رسول الله ﷺ إياه إذ ذاك إلى المشركين من أهل مكة، ولما كانت البيعة قال: هذه يد عثمان فبايع له، فانتشد له رجال[1].

فعدم حضوره جسدياً للبيعة لا يعني فوات فضلها منه، كما أن عدم حضورها جسدياً ليس بمذمة تلصق به، بل دليل على فضله ومكانته من رسول الله ﷺ حيث انتدبه لهذه المهمة العظيمة.

ولمنع القوم له من الصلاة في مسجد رسول الله ﷺ ذكّرهم وناشدهم بما كان منه من توسعة للمسجد يوم قال رسول الله ﷺ: «من يوسع لنا هذا البيت في المسجد- يشير إلى بيت جانب المسجد- ببيت له في الجنة» وأنه ابتاعه من ماله فوسع به المسجد[2].

---

(١) أحمد، المسند (بتحقيق أحمد شاكر ١/ ٣٤٠-٣٤١)، والنسائي، السنن (٦/ ٢٣٦)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٤٢-٣٤٣)، وذكره ابن الأثير في أسد الغابة (٣/ ٤٨٦-٤٨٧)، كلهم من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عثمان رضي الله عنه، وإسناده حسن.

(٢) انظر الحاشية السابقة، والترمذي، السنن (٥/ ٦٢٧)، من طريق ثمامة القشيري عن عثمان رضي الله عنه.
وخليفة بن خياط، التاريخ (١٧٢)، والطبري، تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٣٨٣)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٤١-٣٤٢) وإسناده حسن.
وعبد الله بن أحمد (زيادات المسند(٢/ ١٣-١٤) بتحقيق أحمد شاكر)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٢٣٩-٢٤٠) من رواية ثمامة بن حزن القشيري، وفيه هلال بن حق الجريري، ولم يوثقه غير ابن حبان.
وأحمد، المسند (بتحقيق أحمد شاكر ١/ ٣٨٠-٣٨١)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان، من رواية الأحنف وصحح إسناده أحمد شاكر، وفيه عمرو بن جاوان لم يوثقه غير ابن حبان.
والدارقطني، السنن (٤/ ١٩٧-١٩٨)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٤٣-٣٤٤) من رواية موسى بن حكيم عن عثمان رضي الله عنه وفيه عمر بن عبيدالله وموسى بن حكيم لم يوثقهما غير ابن حبان، وبشر بن آدم صدوق، وباقي رجاله ثقات.

فمنعهم له من الصلاة في هذا المسجد ظلمٌ ظاهر، فإنه مسلم له حق في المسجد كباقي المسلمين، وله زيادة أحقية فيه، لمساهمته الكبيرة في بنائه.

وفي وعد رسول الله ﷺ له ببيت في الجنة دليل ظاهر على حسن خاتمته، فلعل القوم يعون هذه الشهادة من رسول الله ﷺ له ببيت في الجنة، فيعصمون دمه، ولعلهم يدركون أن ما كان يهبه عثمان ﷜ لأهل قربته لم يكن من بيت مال المسلمين، بل هو من ماله الخاص، الذي كان به جواداً سخياً قبل أن يلي بيت مال المسلمين

ولم تكن النفقة في سبيل الله هي اليتيمة من نوعها، بل أنفق ما يفوقها كثرة، ولتذكيرهم بذلك ناشدهم بما كان من تجهيزه لجيش العسرة بكامله استجابة لقول رسول الله ﷺ: «من ينفق اليوم نفقة متقبلة»[1].

وبشرائه بئر رومة التي كان ماؤها يباع من ابن السبيل، فابتاعها من ماله وأباحها لابن السبيل.

---

(١) عبد الله بن أحمد (زيادات المسند ٢/ ١٣-١٤ بتحقيق أحمد شاكر)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٣٩-٣٤٠) من رواية ثمامة بن حزن القشيري، وفيه هلال بن حق الجريري، ولم يوثقه غير ابن حبان.

وأحمد، المسند (بتحقيق أحمد شاكر ١/ ٣٨٠-٣٨١)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان، من رواية الأحنف وصحح إسناده أحمد شاكر، وفيه عمرو بن جاوان لم يوثقه غير ابن حبان.

والدارقطني، السنن (٤/ ١٩٧-١٩٨)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٤٣-٣٤٤) من رواية موسى بن حكيم عن عثمان ﷜ وفيه عمر بن عبيدالله وموسى بن حكيم لم يوثقهما غير ابن حبان، وبشر بن آدم صدوق، وباقي رجاله ثقات.

والترمذي، السنن (٥/ ٦٢٥) وعلقه البخاري في صحيحه (فتح الباري ٥/ ٤٠٦-٤٠٧)، والنسائي، السنن (٦/ ٢٣٦-٢٣٧)، والدارقطني، السنن (٤/ ١٩٩-٢٠٠)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٣٧-٣٣٨) كلهم من طريق أبي عبدالرحمن السلمي، إسناده صحيح.

ففي منعهم الماء عنه جزاء بعكس ما أكرم هو به المسلمين، فذكَّرهم ﷺ بما كان منه من التوسيع عليهم بوهبه إياهم بئر رومة، فتمتع رسول الله ﷺ وأهل بيته وسكان مدينته بهذا الماء العذب الزلال، وهم يمنعونه من الماء، ويضطرونه إلى الشرب من بئر نتنة في بيته يرمي بها النتن والأوساخ[1].

فلما رأى إصراراً منهم وعزما على قتله، حذرهم من ذلك ومن مغبته، فاطلع عليهم من كَوٍّ[2] وقال لهم: أيها الناس، لا تقتلوني واستعتبوني، فوالله لئن قتلتموني لا تقاتلون جميعاً أبداً، ولا تجاهدون عدواً أبداً، لتختلفن حتى تصيروا هكذا؛ وشبك بين أصابعه[3].

وفي رواية أنه قال: أيها الناس لا تقتلوني فإني والٍ وأخٌ مسلم، فوالله إن أردت إلا الإصلاح ما استطعت، أصبت أو أخطأت، وإنكم إن تقتلوني لا تصلوا جميعاً أبداً، ولا تغزوا جميعاً أبداً، ولا يقسم فيئكم بينكم[4].

---

(١) الخطيب البغدادي، تلخيص المتشابه (١/ ٩٦)؛ ومن طريقه ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٩٥) من رواية النعمان بن بشير عن نائلة بنت الفرافصة زوجة عثمان ﷺ، وفي إسناده مجهولاً.

(٢) الكَوُّ هو: الخرق في الحائط، والثقب في البيت ونحوه (ابن منظور، لسان العرب ١٥/ ٢٣٦).

(٣) ابن أبي شيبة، المصنف (١٥/ ٢٠٣) واللفظ له، وابن سعد، الطبقات (٣/ ٧١)، وابن الأعرابي، المعجم (خ ق ١٢٥ أ)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٥١-٣٥٢)، كلهم من طريق أبي ليلى الكندي عن عثمان ﷺ وإسناده حسن.

ابن سعد، الطبقات (٣/ ٧١)، خليفة بن خياط، التاريخ (١٧١)، وابن الأعرابي، المعجم (خ ق ١٢٥أ)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٥١-٣٥٢) وإسناده حسن.

(٤) ابن سعد الطبقات (٣/ ٦٧-٦٨)، ومن طريقه ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان، من طريق مجاهد عن عثمان ﷺ، ومجاهد لم يدرك الحادثة فالإسناد منقطع، انظر جامع التحصيل للعلائي (ص: ٣٣٦-٣٣٧).

وقال أيضاً: «فوالله لئن قتلوني لا يحابون بعدي أبداً، ولا يقاتلون بعدي جميعاً عدواً أبداً»[1].

وقد تحقق ما حذرهم منه، فبعد قتله وقع كل ما قاله ﷺ، وفي ذلك يقول الحسن البصري: «فوالله إن صلى القوم جميعاً إن قلوبهم لمختلفة»[2].

كما حذرهم عبد الله بن سلام ﷺ من قتله[3].

ثم أرسل عثمان إلى الصحابة ﷺ يشاورهم في أمر المحاصرين وتوعدهم إياه بالقتل، فأرسل إلى ابن سلام ﷺ يشاوره في الأمر كما سيأتي في المبحث التالي.

رابعاً:- دفاع الصحابة عنه، ورفضه لذلك:

فلما رأى عثمان ﷺ أن تلك المحاولات السلمية لم تفد فيهم، واشتد حصارهم له، شاور عبد الله بن سلام ﷺ في هذا الأمر، فأشار عليه بأن يكف عن قتالهم، ليكون ذلك أبلغ له في الحجة عند الله، فقد قال له: «الكف، الكف، فإنه أبلغ لك في الحجة»[4].

وأرسل إلى عليّ ﷺ يدعوه، فانطلق علي متجهاً إلى الدار ومعه بعض أهله، فلما وصلوا الدار، وكانت محاطة بالمحاصرين، فعزم على اقتحامهم، والدخول على عثمان،

---

(1) ابن سعد، الطبقات (٣/ ٧١)، وخليفة بن خياط، التاريخ (١٧١)، وابن الأعرابي، المعجم (خ ق ١٢٥أ)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٥١-٣٥٢) وإسناده حسن.

(2) خليفة بن خياط، التاريخ (١٧١)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٥١)، بإسناد حسن إلى الحسن.

(3) انظر أقواله في تحذيرهم في مبحث: (ما أثر عن الصحابة في أثر قتل عثمان) في هذا الكتاب.

(4) ابن أبي شيبة، المصنف (١٥/ ٢٠٣)، وابن سعد، الطبقات (٣/ ٧١)، وخليفة بن خياط، التاريخ (١٧١)، وابن الأعرابي، المعجم (خ ق ١٢٥أ)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٥١-٣٥٢) وإسناده حسن.

فتعلق به بعض أهله، وحالوا بينه وبين دخول الدار خوفاً عليه من المحاصرين أن يؤذوه، فحسر عن رأسه عمامة سوداء كان يرتديها، ورمى بها إلى رسول عثمان(١).

وعمل عثمان ﷺ بمشورة ابن سلام، فاتخذ موقفاً سلمياً يقتضي عدم الدخول مع القوم في قتال مهما بلغ الأمر.

ولما رأى الصحابة رضوان الله عليهم قبح جرأة المحاصرين، وخشوا على عثمان ﷺ منهم، جاء جمع منهم فعرضوا عليه الدفاع عنه فرفض، ثم جاءوه مرة ثانية وأكدوا على عزمهم على الدفاع عنه فرفض بشدة، فلما رأوا أن الأمر سيبلغ مبلغاً خطيراً، استعدوا للقتال دفاعاً عنه، ودخل بعضهم الدار، ولكن عثمان ﷺ عزم عليهم بشدة، وشدد عليهم في الكف عن القتال دفاعاً عنه مما حال بين رغبتهم الصادقة في الدفاع عنه وبين تحقيقها.

ويلاحظ من خلال الروايات الصحيحة أن رفض عثمان ﷺ الدفاع عنه يشتد كلما أظهر أصحابه قوة عزمهم في الدفاع عنه، بل لما رأى إصراراً من بعضهم، وعظهم

(١) جاءت هذه المعلومات في أربع روايات يعضد بعضها بعضاً هي: ما رواه ابن أبي شيبة، المصنف (١٥/ ٢٠٩)، وأبو عرب، المحن (٧٣)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٧٢) من رواية منذر بن يعلى وفي الإسناد ضعف لانقطاعه.
وما رواه ابن سعد، الطبقات (٣/ ٦٨-٦٩)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٧٢)، من رواية راشد بن كيسان بن أبي فزارة العبسي، وفي الإسناد انقطاع أيضاً.
وما رواه ابن سعد -أيضاً-، الطبقات (٣/ ٦٨)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٧١)، من رواية أبي جعفر محمد بن علي، وفيه ضعف أيضاً، بعنعنة مدلس من المرتبة الثالثة.
وما رواه ابن سعد، الطبقات (٣/ ٨٢)، وعلي بن الجعد، المسند (٢/ ٨٤٨-٨٤٩)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٤٦١)، من رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى، وفيه شريك وقد اختلط، راوي هذه الرواية عنه هو عبد الله بن نمير، وهو ممن روى عنه بعد الاختلاط.

وذكّرهم بالله، وناشدهم بما له عليهم من طاعة، مما يبين قوة عزمه على الكف عن القتال، وعدم تردده في ذلك.

وفيما يلي تفصيل لعروض الصحابة على عثمان ﷺ الدفاع عنه، وموقفه من هذه العروض:

فقد جاءه حارثة بن النعمان ﷺ أثناء الحصار فقال له: إن شئت أن نقاتل دونك[1].

وجاءه المغيرة بن شعبة ﷺ، وأبدى له استعداد كثير من الناس للقتال دونه، واقترح عليه مقاتلتهم بمن معه من العدد والقوة، وذلك في قوله: إن معك عدداً وقوة، وأنت على الحق، وهم على الباطل، فقال له عثمان ﷺ: «لن أكون أول من خلف رسول الله ﷺ في أمته بسفك الدماء»[2].

وقال له عبد الله بن الزبير ﷺ: قاتلهم فوالله لقد أحل الله لك قتالهم، فقال عثمان: «لا والله لا أقاتلهم أبداً»[3].

(١) البخاري، التاريخ الصغير (١/ ١٠١)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٢٤٠)، وإسناده صحيح، رجاله ثقات رجال مسلم.

(٢) رواه أحمد، المسند (بتحقيق أحمد شاكر (١/ ٣٦٩) والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (١٤/ ٢٧٢)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٨٧-٣٨٨)، وذكره المحب الطبري، الرياض النضرة (٣/ ٧٠)، والهيثمي، مجمع الزوائد (٧/ ٣٢٩)، وقال: «رواه أحمد ورجاله ثقات إلا أن محمد بن عبد الملك بن مروان لم أجد له سماعاً من المغيرة».

(٣) ابن سعد، الطبقات (٣/ ٧٠)، ومن طريقه ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٩٩-٤٠٠)، وإسناده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين.

وفي رواية: يا أمير المؤمنين، إنّا معك في الدار عصابة مستبصرة، ينصر الله بأقل منهم، فأذن لنا، فقال عثمان ﷺ: أنشد الله رجلاً أهراق فيَّ دمه[١].

ثم أمَّره على الدار، وقال: من كانت لي عليه طاعة، فليطع عبد الله ابن الزبير[٢] ولم تكشف لنا الروايات ما تضمنته هذه الإمارة من صلاحيات، كما أنه لم ينقل لنا أن ابن الزبير أصدر أمراً بعد تأمير عثمان له على الدار، ولعل عثمان ﷺ لما رأى موافقة وطاعة ابن الزبير ﷺ في عدم القتال، كلفه بنقل هذا الأمر إلى غيره، ولذلك أمر بطاعته.

ولما اشتد الأمر لم يكتف الصحابة بالعرض الأول، والاعتذار برفضه للقتال.

بل حث كعب بن مالك ﷺ الأنصار على نصرة عثمان ﷺ وقال لهم: يا معشر الأنصار كونوا أنصار الله مرتين، فجاءت الأنصار عثمان ﷺ ووقفوا ببابه.

ودخل عليه زيد بن ثابت ﷺ وقال له: هؤلاء الأنصار بالباب: إن شئت كنا أنصار الله مرتين[٣] فرفض القتال وقال: لا حاجة لي في ذلك كفوا[٤].

---

(١) ابن سعد، الطبقات (٣/ ٧٠)، ومن طريقه ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٤٠٠)، وخليفة بن خياط، التاريخ (١٧٣)، ومن طريقه ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٤٠٠) وإسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين.

(٢) ابن سعد، الطبقات (٣/ ٧٠)، ومن طريقه ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٩٩-٤٠٠) بإسناد صحيح إلى عبد الله بن الزبير.

(٣) خليفة بن خياط، التاريخ (١٧٣)، بإسناد صحيح إلى قتادة، وابن أبي شيبة، المصنف (١٥/ ٢٠٥)، وابن سعد، الطبقات (٣/ ٧٠)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٤٠٠-٤٠١)، بإسناد صحيح إلى ابن سيرين.

ويشهد لهما ما رواه البخاري، التاريخ الصغير (١/ ١٠١)، بإسناد فيه مبهم، وابن أبي شيبة، المصنف (١٥/ ٢٢٧) من رواية الحسن البصري، بإسناد ضعيف بعنعنة مدلس.

(٤) جاء ذلك في رواية خليفة عن قتادة المتقدمة في الحاشية السابقة.

وفي رواية أنهم قالوا له: يا أمير المؤمنين ننصر الله مرتين، نصرنا رسول الله ﷺ وننصرك، فرفض ﷺ[١].

وجاء الحسن بن علي ﷺ وقال له: «أخترط سيفي؟ قال له: لا، أبرأ[٢] الله إذاً من دمك، ولكن ثم[٣] سيفك، وارجع إلى أبيك»[٤].

وبينما كان عثمان ﷺ يجلس على كرسي -في الدار- وعنده الحسن بن علي، وأبو هريرة، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، وبين يديه مراكن مملوءة ماء ورياط مضرجة، إذا برسول الزبير بن العوام ﷺ يدخل عليه، ويقرئه السلام من الزبير، ويقول له: إن الزبير يقول لك: إني على طاعتي لم أبدل، ولم أنكث، فإن شئت دخلت الدار معك، وكنت رجلاً من القوم، وإن شئت أقمت، فإنَّ بني عمرو بن عوف، وعدوني أن يصبحوا على بابي ثم يمضون على ما آمرهم به.

فلما سمع عثمان ﷺ الرسالة؛ كبر الله وحمده، وطلب من الرسول أن يقرئه السلام ويقول له: إن يدخل الدار لا يكون إلا رجلاً من القوم، وإن مكانه أحب إليّ، وعسى الله أن يدفع بك عني[٥].

---

(١) جاء ذلك في رواية الحسن البصري.

(٢) هكذا في الأصل، ولعلها: (أبرأ إلى الله).

(٣) هكذا في الأصل، والثم هو: إصلاح الشيء وإحكامه (ابن منظور، لسان العرب ١٢/ ٧٩)، فلعل المقصود أعد سيفك في مكانه وأحكمه، كناية عن إحجامه عن القتال، ويحتمل أن تكون مصحّفة من شمّ، والشمّ هو: إعادة السيف إلى غمده؛ فقد ورد في الحديث (انظر صحيح البخاري مع فتح الباري ٧/ ٤٢٩).

(٤) ابن أبي شيبة، المصنف (١٥/ ٢٢٤) بإسناد يظهر أنه حسن.

(٥) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٧٤) ومن طريق مصعب بن عبد الله بإسناد حسن.

فهاتان طريقتان لعرض الصحابة على عثمان المناصرة في قتال المحاصرين رفضهما رضي الله عنه بشدة مع شدة حاجته إلى النصرة.

ولما رأى الصحابة أن الأمر استفحل، وأن السيل بلغ الزبى[١] عزم بعضهم على الدفاع عنه دون استشارته، فدخل بعضهم الدار مستعداً للقتال، فقد كان ابن عمر معه في الدار[٢] متقلداً سيفه لابساً درعه ليقاتل دفاعاً عن عثمان رضي الله عنه، ولكن عثمان عزم عليه أن يخرج من الدار خشية أن يتقاتل مع القوم عند دخولهم عليه فيقتل[٣] كما لبسه مرة أخرى أيضاً[٤].

وتقلد أبو هريرة رضي الله عنه سيفه، ودخل الدار على عثمان رضي الله عنه يقول: يا أمير المؤمنين طاب أمضرب[٥] فقال له: يا أبا هريرة أَيَسُرُّك أن تقتل الناس جميعاً وإياي؟ قال: لا، قال:

---

(١) بلغ الماء الزّبى أو الرّبى، ويروى بلغ السيل الزّبى أو الرّبى، والزّبى: جمع زبية الأسد، وهي حفرة تحفر له في مكان مرتفع ليصطاد، فإذا بلغها الماء فهو المجحف، والربا: جمع ربوة، وهذا المثل يضرب في الشر المفظع (انظر المستقصى في أمثال العرب، للزمخشري ٢/ ١٤).

(٢) خليفة بن خياط، التاريخ (١٧٣)، ومن طريقه ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٩٧-٣٩٨) بإسناد صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين.

(٣) خليفة بن خياط، التاريخ (١٧٣)، ومن طريقه ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٩٨) بإسناد صحيح، رجاله رجال الشيخين.

(٤) خليفة بن خياط، التاريخ (١٧٣)، ومن طريقه ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٩٨) كما رواه أيضاً من طرق أخرى.

(٥) الميم هنا بدل اللام، فأصلها (الضرب)، وهي لغة لبعض أهل اليمن، يجعلون لام التعريف ميماً (ابن حجر، التلخيص الحبير ٢/ ٢٠٥).

فإنك والله إن قتلت رجلاً واحداً فكأنما قُتِل الناس جميعاً، فرجع ولم يقاتل(١) وفي رواية: أن أبا هريرة كان متقلداً سيفه حتى نهاه عثمان(٢).

وبعد رد عثمان على رسالة الزبير، قام أبو هريرة ﷺ فقال: ألا أخبركم ما سمعت أذناي من رسول الله ﷺ؟! قالوا: بلى، قال: أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: تكون بعدي فتن وأمور، فقلنا: فأين المنجى منها يا رسول الله؟ قال: إلى الأمين وحزبه؛ وأشار إلى عثمان بن عفان.

فقام الناس فقالوا: قد أمكنتنا البصائر فأذن لنا في الجهاد، فقال عثمان ﷺ: أعزم على من كانت لي عليه طاعة ألا يقاتل(٣).

وانطلق الحسن، والحسين، وابن عمر، وابن الزبير، ومروان كلهم شاكي السلاح حتى دخلوا الدار.

فقال عثمان: أعزم عليكم لما رجعتم، فوضعتم أسلحتكم ولزمتم بيوتكم(٤) وقطع كل فرصة عليهم بقوله: أعزم على كل من رأى أن عليه سمعاً وطاعة إلا كف يده وسلاحه(٥) فإن أفضلكم عندي غناء من كف يده وسلاحه فرضي الله عنه وأرضاه.

---

(١) ابن سعد، الطبقات (٣/ ٧٠)، وخليفة بن خياط، التاريخ (١٧٣)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٤٠١-٤٠٢)، وإسناده صحيح.

(٢) خليفة بن خياط، التاريخ (١٧٣)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٤٠١) وفيه تدليس قتادة السدوسي، لكنه يتقوى بالرواية التي في الحاشية السابقة.

(٣) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٧٤) من طريق مصعب بن عبد الله بإسناد حسن.

(٤) خليفة بن خياط، التاريخ (١٧٤)، ومن طريقه ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٩٦) بإسناد صحيح إلى ابن سيرين، ولكنه لم يدرك الحادثة.

(٥) خليفة بن خياط، التاريخ (١٧٣)، وابن أبي شيبة، المصنف (١٥/ ٢٠٤)، وابن سعد، الطبقات (٣/ ٧٠)، وأبو عرب، المحن (٦٩-٧٠)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٤٠٢-٤٠٣) وإسناده صحيح.

وجاءت أم المؤمنين صفية ﵂ على بغلة يقودها مولاها كنانة، لترد عن عثمان ﵁ فلقيها الأشتر، فضرب وجه بغلتها حتى مالت، فقالت: ردوني، ولا يفضحني هذا الكلب[١].

يقول سليط بن سليط: نهانا عثمان عن قتالهم، ولو أذن لنا لضربناهم حتى نخرجهم من أقطارها[٢].

ويقول ابن أبي مليكة: كان مع عثمان في الدار عصابة مستبصرة، منهم عبد الله بن الزبير[٣].

ويقول ابن سيرين: كان مع عثمان في الدار سبعمائة، لو يدعهم لضربوهم -إن شاء الله- حتى يخرجوهم من أقطارها؛ منهم ابن عمر، والحسن بن عليّ، وعبد الله بن الزبير[٤].

ويقول أيضاً: لقد قتل عثمان -يوم قتل- وإن الدار لغاصة، منهم ابن عمر، وفيهم الحسن بن عليّ في عنقه السيف، ولكن عثمان عزم عليهم ألا يقاتلوا[٥].

---

(١) البخاري، التاريخ الصغير (٧/ ٢٢٧)، علي بن الجعد، المسند (٢/ ٩٥٩)، وابن سعد، الطبقات (٨/ ١٢٨) وإسناده صحيح.

(٢) خليفة بن خياط، التاريخ (١٧٣)، من طريق محمد بن سيرين عن سليط بن سليط وفيه من لم يوثقه غير ابن حبان.

(٣) ابن سعد، الطبقات (٣/ ٧٠)، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٤٠٠)، من طريق ابن سعد، والإسناد منه صحيح.

(٤) ابن سعد، الطبقات (٣/ ٧١)، ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٤٠٠)، بإسناد صحيح إلى محمد بن سيرين ولم يدرك.
ويشهد له ما رواه خليفة بن خياط، التاريخ (١٧٣) من طريق محمد بن سيرين عن سليط بن سليط وفيه من لم يوثقه غير ابن حبان.

(٥) رواه ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٩٥) من طريق الدارقطني، وورد بعضه بأسانيد صحيحة تقدمت الإشارة إليها.

ويقول الحسن البصري: لو أرادوا أن يمنعوه بأرديتهم لمنعوه[١].

ولكنهم تركوا الاحتكاك مع القوم استجابة لأمر الخليفة ﷺ الذي أمرهم بكف أيديهم -كما تقدم-.

وبذلك يظهر زيف الاتهام الذي اتهم به الصحابة ﷺ من المهاجرين والأنصار من أنهم تخاذلوا عن نصرة عثمان ﷺ.

وكل ما روي في ذلك، فإنه لا يسلم من علة إن لم تكن عللاً قادحة في الإسناد والمتن معاً.

ولما رأى بعض الصحابة إصرار عثمان ﷺ على رفض قتال المحاصرين، وأن المحاصرين مصرون على قتله، لم يجدوا حيلة لحمايته سوى أن يعرضوا عليه مساعدته في الخروج إلى مكة هرباً من المحاصرين.

فقد رُوي أن عبد الله بن الزبير[٢] والمغيرة بن شعبة[٣] وأسامة ابن زيد[٤] عرضوا عليه ذلك، وكان عرضهم متفرقاً، فقد عرض كل واحد منهم عليه ذلك على حدة، وعثمان ﷺ يرفض كل هذه العروض.

والوارد من ذلك؛ أنه عرض عليه ذلك فرفضه، دون تحديد للأسماء[٥].

---

(١) ابن أبي شيبة، المصنف (١٥/ ٢٢٧)، وفيه أبو عبيدة الناجي وهو ضعيف.

(٢) أحمد، المسند (بتحقيق أحمد شاكر ١/ ٣٦٠-٣٦١)، وفي إسناده انقطاع.

(٣) أحمد، المسند (بتحقيق أحمد شاكر ١/ ٣٦٩) ومن طريقه ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٨٧-٣٨٨)، وفيه انقطاع أيضاً.

(٤) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٤١١-٤١٢)، وفيه رجل ضعيف، ومجهولان.

(٥) وذلك بمجموع الروايات الثلاث المتقدمة في الحواشي الثلاث السابقة.

وترى ما السبب الذي دعا عثمان ﷺ إلى اتخاذ ذلك الموقف رغم حاجته إلى النصرة وقتال المحاصرين؟!.

إذا عرضنا هذا التساؤل على روايات الفتنة، تطالعنا أسباب خمسة هي:

الأول: العمل بوصية رسول الله ﷺ التي سارّه بها، وبيَّنها عثمان ﷺ يوم الدار، وأنها عَهْدٌ عُهِدَ به إليه وأنه صابر نفسه عليه[١].

الثاني: ما جاء في قوله: «لن أكون أول من خلف رسول الله ﷺ في أمته بسفك الدماء»، أي كره أن يكون أول من خلف رسول الله ﷺ في أمته بسفك دماء المسلمين وقتال بعضهم بعضا[٢].

الثالث: علمه بأن البغاة لا يريدون غيره، فكره أن يتوقى بالمؤمنين، وأحب أن يقيهم بنفسه[٣].

الرابع: علمه بأن هذه الفتنة ستنتهي بقتله، وذلك فيما أخبره به رسول الله ﷺ عند تبشيره إياه بالجنة على بلوى تصيبه، وأنه سيقتل مصطبراً بالحق معطيه في فتنة[٤]

(١) انظر الحديث الصحيح الوارد في ذلك، وهو ما جاء في المسند عن أبي سهلة عن عائشة ﷺ قالت.. وعى النبي ﷺ عثمان فلما جاء قال تنحي، فجعل بيساره ولون عثمان يتغير فلما جاءه يوم الدار وحصر فيها عثمان قلنا «أي أبي سهلة» يا أمير المؤمنين ألا تقاتل: قال لا، إن رسول الله ﷺ عهد إليَّ عهداً وأنا صابر نفسي عليه. رجاله رجال الشيخين إلا أبا سهلة وهو ثقة.

(٢) رواه أحمد، المسند (بتحقيق أحمد شاكر (١/ ١٩٦)، والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (١٤/ ٢٧٢)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٨٧-٣٨٨)، وذكره المحب الطبري، الرياض النضرة (٣/ ٧٠)، والهيثمي، مجمع الزوائد (٧/ ٣٢٩)، وقال: «رواه أحمد ورجاله ثقات، إلا أن محمد بن عبد الملك بن مروان لم أجد له سماعاً من المغيرة».

(٣) ابن أبي الدنيا، كتاب المحتضرين (ق ١٢ب)، (كما في حاشية تاريخ دمشق، ترجمة عثمان٤٠٥)، بإسناد فيه بشار وهو ضعيف كثير الغلط، وفيه أيضاً يونس وفي روايته عن الزهري وهم قليل.

(٤) تقدم ذكر الأحاديث الصحيحة الواردة في التمهيد.

والدلالات تدل على أن أوانها قد حان، وأكد ذلك تلك الرؤيا التي رآها ليلة قتله، فقد رأى رسول الله ﷺ، وقال له: أفطر عندنا القابلة، ففهم رضي الله عنه أن موعد الاستشهاد قد قرب.

الخامس: العمل بمشورة ابن سلام رضي الله عنه له إذ قال له: «الكف، الكف، فإنه أبلغ لك في الحجة»[1].

وتحقق إخبار النبي ﷺ، بأن عثمان رضي الله عنه يتولى الخلافة ثم يقتل وهو مصطبر بالحق معطيا القتل.

وذلك فيما رواه عبد الله بن حوالة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «من نجا من ثلاث فقد نجا -ثلاث مرات-: موتي، والدجال، وقتل خليفة مصطبر بالحق معطيه»[2].

ومن مواقف عثمان رضي الله عنه يوم الدار يتبين هدوء عثمان رضي الله عنه في التفكير، وأن شدة البلوى لم تحل بينه وبين التفكير الصحيح، وإبداء الرأي السليم، فقد تضافرت الأسباب لتحديد هذا الموقف المسالم من قتال الخارجين عليه.

ولا شك أنه رضي الله عنه كان على الحق في مواقفه التي اتخذها، لما صح عن النبي ﷺ أنه أشار إلى وقوع هذه الفتنة، وشهد لعثمان، وأصحابه أنهم على الحق فيها[3].

وأما ماروي من أنه أخذ الحربة فنودي من السماء: أن مهلاً يا عثمان، فرمى بها، فإنه ضعيف الإسناد لا يحتج به[4].

---

(١) جاءت هذه المعلومات في أربع روايات يعضد بعضها بعضاً وقد تقدمت الإشارة إليها.

(٢) رواه أحمد، المسند (٤/ ١٠٥، ١٠٩ -١١٠، ٥/ ٣٣، ٢٨٨)، وإسناده لا بأس به، ورواه ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٢٨٩).

(٣) انظر الأحاديث الصحيحة الواردة في ذلك في التمهيد.

(٤) روى ذلك أبو عرب، المحن (٦٣) بإسناد منقطع.

خامساً: القتال يوم الدار:

ورغم هذه المحاولات منه ﷺ لصد المدافعين عنه عن قتال المحاصرين له، فإن بعض الروايات تشير إلى أنه قد حدث احتكاك، واشتباك خفيف أدى إلى حمل الحسن ابن علي ﷺ جريحاً من الدار يومها[١].

وتفصل روايات ضعيفة[٢] وأخرى ضعيفة جداً[٣] في ذلك، وتذهب إلى أنه قد وقع قتال عنيف، ولكن لا يحتج بها لضعف أسانيدها.

وفي رواية صحيحة، أنه أخرج من الدار يوم قتل عثمان ﷺ أربعة من شبان قريش ملطخين بالدم محمولين، كانوا يدرؤون عن عثمان ﷺ، وهم: الحسن بن علي، وعبد الله بن الزبير، ومحمد بن حاطب، ومروان بن الحكم[٤].

---

(١) البخاري، التاريخ الكبير (٧/ ٢٣٧)، وعلي بن الجعد، المسند (٢/ ٩٥٩)، وابن سعد، الطبقات (٨/ ١٢٨)، وإسناده حسن.

(٢) الطبري، تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٣٨١)، وإسناده ضعيف ففيه عبد الرحمن بن شريك، صدوق يخطئ، وشريك مثله خطؤه كثير وتغير حفظه، ومحمد بن إسحاق مدلس وقد عنعن، والحارث بن أبي بكر لم يوثقه غير ابن حبان.

(٣) جاء ذلك في رواية للواقدي، رواها عنه الطبري، تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٣٧٩-٣٨٠)، والواقدي متروك، وباقي رجال السند مجهولون، وفي (٤/ ٣٩٤)، من طريق الواقدي أيضا وفيه راوٍ ضعيف آخر، وبذلك فإن الإسنادين ضعيفان جداً بالواقدي.

(٤) ابن عبد البر، الاستيعاب (مع الإصابة ٣/ ٧٨) بإسناد حسن.

سادساً: آخر أيام الحصار وفيه الرؤيا:

وفي آخر يوم من أيام الحصار -وهو اليوم الذي قتل فيه- نام رضي الله عنه[١] فأصبح يحدث الناس[٢]..

يقول: ليقتلني القوم[٣].

ثم قال: رأيت النبي ﷺ في المنام[٤] ومعه أبوبكر وعمر[١] فقال النبي ﷺ: «يا

---

(١) الخطيب البغدادي، تلخيص المتشابه (١/ ٩٦) ومن طريقه ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٩٥) من رواية النعمان بن بشير عن نائلة بنت الفرافصة زوجة عثمان رضي الله عنه، وفي إسناده مجهولان، وله شواهد يرتقي بها الى رتبة الحسن لغيره عند ابن سعد وأبو يعلى وابن عساكر وغيرهم.

(٢) أبو يعلى، المقصد العلي (ق١٦٤أ)، والبزار، كشف الأستار (٣/ ١٨١)، واللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (ق٢٥٧ب)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٩١)؛ كلهم من طريق نافع مولى ابن عمر، عن ابن عمر رضي الله عنه، وفي الإسناد أبوجعفر الرازي: صدوق سيء الحفظ.

وابن سعد، الطبقات (٣/ ٧٤-٧٥)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان؛ من طريق يعلى بن حكيم عن نافع عن عثمان رضي الله عنه وإسناده صحيح إلى نافع، ونافع لم يدرك عثمان رضي الله عنه، فالإسناد منقطع، وله شواهد اخرى كثيرة في المسند لأحمد وابن سعد وابن عساكر وغيرهم.

(٣) عبد الله بن أحمد، مسند أحمد، بتحقيق أحمد شاكر (٢/ ٧)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٢٣٢)؛ من رواية أم هلال بنت وكيع عن نائلة بنت الفرافصة امرأة عثمان بن عفان عنه، وقال الهيثمي: «وفيه من لم أعرفهم»، وقال أحمد شاكر: «فيه نظر»، وأعله بزياد وبأم هلال، قلت: زياد: ضعيف، وأم هلال: مجهولة، فالإسناد ضعيف بهما.

والبخاري، في التاريخ الكبير (١/ ٢٦٢)، وخليفة بن خياط، المسند، جمع الدكتور أكرم العمري (٤٦) من رواية عبد الله بن سلام، وفيه شعيب بن صفوان، ومحمد بن يوسف، قال الحافظ عن كل منهما: «مقبول».

(٤) عبد الله بن أحمد، مسند أحمد، بتحقيق أحمد شاكر (١/ ٣٨٨-٣٨٩)، ومن طريقه ابن الأثير، أسد الغابة (٣/ ٤٩٠)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٩٣)، وأبويعلى، المقصد العلي (ق١٦٤أ)،وأبو عرب، المحن (٦٤)، وذكره المحب الطبري، الرياض النضرة (٣/ ٦٧-٦٨)، والهيثمي، مجمع الزوائد (٧/ ٢٣٢)؛ كلهم من رواية مسلم أبي سعيد مولى=

عثمان أفطر عندنا(٢)» فأصبح صائماً(١) وقتل من يومه(٢)..............................

=عثمان بن عفان، عن عثمان ﷺ، وقال عنه الهيثمي: رجاله ثقات، قلت: مسلم لم يوثقه غير ابن حبان.

والبخاري، في التاريخ الكبير (١/ ٢٦٢)، وخليفة بن خياط، المسند، جمع الدكتور أكرم العمري (٤٦)، من رواية عبد الله بن سلام عن كثير بن الصلت، وفيه شعيب بن صفوان، ومحمد بن يوسف، قال الحافظ عن كل منهما: «مقبول».

(١) عبد الله بن أحمد، مسند بتحقيق أحمد شاكر (١/ ٣٨٨-٣٨٩)، ومن طريق ابن الأثير، أسد الغابة (٣/ ٤٩٠)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٩٣)، وأبويعلى، المقصد العلي (ق١٦٤أ)، وأبو عرب، المحن (٦٤)، وذكره المحب الطبري، الرياض النضرة (٣/ ٦٧-٦٨)، والهيثمي، مجمع الزوائد (٧/ ٢٣٢)؛ كلهم من رواية مسلم أبي سعيد مولى عثمان بن عفان، عن عثمان ﷺ، وقال الهيثمي عن رجاله: ثقات، قلت: مسلم لم يوثقه غير ابن حبان.

والبخاري في التاريخ الكبير (١/ ٢٦٢)، وخليفة بن خياط، المسند، جمع الدكتور أكرم العمري (٤٦)، من رواية عبد الله بن سلام عن كثير بن الصلت، وفيه شعيب بن صفوان، ومحمد بن يوسف، قال الحافظ عن كل منهما: «مقبول».

(٢) ابن سعد، الطبقات (٣/ ٧٥)، وأبو يعلى، المقصد العلي (ق١٦٣ب -ق١٦٤أ)، والبزار، كشف الأستار (٣/ ١٨١)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٩٠)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٢٣٢)؛ كلهم من رواية أبي علقمة، مولى عبد الرحمن بن عوف، عن كثير بن الصلت، قال الهيثمي: أبو علقمة لم أعرفه، وباقي رجاله ثقات، قلت: وهو كما قال، فلم أجد له ترجمة، وباقي رجاله ثقات.

وبهذين الطريقين، يرتقي الخبر إلى درجة الحسن لغيره.

أبو يعلى، المقصد العلي (ق١٦٤أ)، ومن طريقه ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٩٠)، والبزار، كشف الأستار (٣/ ١٨١)، واللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (ق٢٥٧ب)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٩١)؛ كلهم من طريق نافع مولى ابن عمر، عن ابن عمر عن عثمان ﷺ، وفي الإسناد أبو جعفر الرازي: صدوق، سيء الحفظ، وابن سعد، الطبقات (٣/ ٧٤-٧٥)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان؛ من طريق يعلى بن حكيم عن نافع عن عثمان ﷺ، وإسناده صحيح إلى نافع، ونافع لم يدرك عثمان ﷺ، فالإسناد منقطع. =

ورؤية النبي ﷺ في المنام حق، فإن الشيطان لا يتمثل في صورته، كما ثبت في الصحيح عنه أنه قال: «من رآني في المنام فقد رآني، فإن الشيطان لا يتمثل بي»(٣).

وقال أيضاً:«وإن الشيطان لا يتراءى بي»(٤).

وقال: «من رآني فقد رأى الحق(٥) فإن الشيطان لا يتكونني»(٦).

وقال: «من رآني في النوم فقد رآني، فإنه لا ينبغي للشيطان أن يتشبه بي»(٧).

= والبخاري في التاريخ الكبير (١/ ٢٦٢)، وخليفة بن خياط، المسند جمع الدكتور أكرم العمري (٤٦)، من رواية عبد الله بن سلام عن كثير بن الصلت، وفيه شعيب بن صفوان، ومحمد بن يوسف، قال الحافظ عن كل منهما: «مقبول».

(١) ابن سعد، الطبقات (٣/ ٧٥)، وأبو يعلى، المقصد العلي (ق١٦٣ب -ق١٦٤أ)، والبزار، كشف الأستار (٣/ ١٨١)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٩٠)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ٢٣٢)؛ كلهم من رواية أبي علقمة مولى عبد الرحمن بن عوف، عن كثير بن الصلت، قال الهيثمي: أبو علقمة لم أعرفه، وباقي رجاله ثقات، قلت: وهو كما قال، فلم أجد له ترجمة، وباقي رجاله ثقات.

(٢) عبد الله بن أحمد، مسند أحمد، بتحقيق أحمد شاكر (١/ ٣٨٨-٣٨٩)، ومن طريقه ابن الأثير، أسد الغابة (٣/ ٤٩٠)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٩٣)، وأبويعلى، المقصد العلي (ق١٦٤أ)، وأبو عرب، المحن (٦٤)، وذكره المحب الطبري، الرياض النضرة (٣/ ٦٧-٦٨)، والهيثمي، مجمع الزوائد (٧/ ٢٣٢)؛ كلهم من رواية مسلم أبي سعيد مولى عثمان بن عفان، عن عثمان ﷺ، وقال عنه الهيثمي: رجاله ثقات، قلت: مسلم لم يوثقه غير ابن حبان.

(٣) رواه البخاري في صحيحه، فتح الباري (١٢/ ٣٨٣) من حديث أنس ﷺ، ومسلم في صحيحه (شرح النووي ١٥/ ٢٤)؛ من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٤) رواه البخاري في صحيحه، فتح الباري (١٢/ ٣٨٣) من حديث أبي قتادة ﷺ.

(٥) رواه البخاري في صحيحه، فتح الباري (١٢/ ٣٨٣) ومسلم في صحيحه (شرح النووي ١٥/ ٢٦) من حديث أبي قتادة وأبي سعيد ﷺ.

(٦) رواه البخاري في صحيحه، فتح الباري (١٢/ ٣٨٣)؛ من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ.

(٧) رواه مسلم في صحيحه (شرح النووي ١٥/ ٢٦)؛ من حديث جابر بن عبد الله ﷺ.

والصورة التي لا يستطيع الشيطان التمثل ولا التكون بها، إنما هي صورة النبي ﷺ الحقيقية التي كان عليها في حياته[١].

فمن يرى شخصاً في المنام، على أنه رسول الله ﷺ، فعليه أن يطابق الصورة المرئية مع صورة الرسول ﷺ الحقيقية، إن كان رآها، وإلا فعلى ما ورد في الصحيح من وصفه ﷺ[٢].

لذلك يقول ابن سيرين: «إذا رآه في صورته»[٣].

فتبين من ذلك أن عثمان ﷺ قد رأى النبي ﷺ في المنام فعلاً، وليس تمثلاً من الشيطان بصورته؛ لأن عثمان ﷺ يعرف صورة النبي ﷺ التي لا يستطيع الشيطان التمثل بها.

كما أن في هذه الرؤيا بشارة ثانية من النبي ﷺ لعثمان بالجنة وأنه معه فيها.

وفيها أيضاً دليل على أن عثمان ﷺ لم يغير ولم يبدل، بل ثبت واستقام حتى أتاه اليقين، لا كما يزعم أعداؤه المبطلون.

---

(١) ابن حجر، فتح الباري (١٢/ ٣٨٦).

(٢) انظر شرح مسلم للنووي (١٥/ ٢٥)، وفتح الباري، لابن حجر (١٢/ ٣٨٤).

(٣) علقه البخاري في صحيحه (فتح الباري ١٢/ ٣٨٣) وستأتي شواهد له عن ابن سيرين.

قتله رضي الله عنه وقاتله

أولاً: صفة قتله رضي الله عنه:

استمر الحصار إلى صبيحة يوم الجمعة؛ الموافق للثاني عشر من شهر ذي الحجة من السنة الخامسة والثلاثين بعد الهجرة(١).

وفي هذا الوقت كان عثمان بن عفان رضي الله عنه يجلس في داره ومعه عدد كبير(٢) جداً(٣) من الصحابة رضي الله عنهم وغيرهم، يريدون الدفاع عنه وحمايته من اعتداء المحاصرين منهم: الحسن بن علي(٤) وعبد الله بن عمر(٥)..

(١) سيأتي في المبحث التالي تحديد تاريخ قتله.

(٢) خليفة بن خياط، التاريخ (١٧٣)، من رواية عبد الله بن الزبير، بإسناد صحيح.

(٣) خليفة بن خياط، التاريخ (١٧٣)، من طريق ابن سيرين عن سليط بن سليط، وسليط هذا لم يوثقه غير ابن حبان.

وابن سعد، الطبقات (٣/ ٧١)، من طريق ابن سيرين دون ذكر سليط، وبذلك يكون الإسناد منقطعاً لأن ابن سيرين لم يعاصر الحادثة.

وخليفة بن خياط، التاريخ (١٧٣) من رواية عبد الله بن الزبير، بإسناد صحيح، انظر الملحق الرواية رقم: [١١]. وابن أبي شيبة، المصنف (١٥/ ٢٢٧) من رواية الحسن البصري، وفي إسناده أبو عبيدة، ضعفه غير واحد، فالخبر حسن لغيره.

(٤) ابن عبد البر، الاستيعاب (٣/ ٧٨ مع الإصابة) من رواية كنانة مولى صفية رضي الله عنها وخليفة بن خياط، التاريخ (١٧٥) بإسناد حسن.

وخليفة بن خياط، التاريخ (١٧٣) من طريق ابن سيرين عن سليط بن سليط، وسليط هذا لم يوثقه غير ابن حبان.

وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٩٦) من رواية نافع.

(٥) سعيد بن منصور، السنن (٢/ ٣٣٦)، وابن سعد، الطبقات (٣/ ٧٠)، وابن أبي شيبة، المصنف (١٥/ ٢٠٤)، وخليفة بن خياط، التاريخ (١٧٣)، وأبو عرب، المحن (٦٩-٧٠)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٤٠٢-٤٠٣)؛ كلهم من طريق عبد الله بن عامر بن ربيعة، وإسناده صحيح. =

وعبد الله بن الزبير[١] وعبد الله بن عامر بن ربيعة ﷺ[٢] ومحمد بن حاطب، ومروان بن الحكم[٣]،...

= وابن سعد، الطبقات (٣/ ٧١) من طريق ابن سيرين، دون ذكر سليط، وبذلك يكون الإسناد منقطعاً لأن ابن سيرين لم يدرك الحادثة.

وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٩٦) من رواية نافع.

وخليفة بن خياط، التاريخ (١٧٣)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٩٧-٣٩٨) بإسناد حسن.

(١) ابن عبد البر، الاستيعاب (٣/ ٧٨ مع الإصابة)، وخليفة بن خياط، التاريخ (١٧٥)، من رواية كنانة مولى صفية ﵂ بإسناد حسن.

وابن سعد، الطبقات (٣/ ٧١) من طريق ابن سيرين دون ذكر سليط، وبذلك يكون الإسناد منقطعاً لأن ابن سيرين لم يعاصر الحادثة.

وابن سعد، الطبقات (٣/ ٧٠)، وابن أبي شيبة، المصنف، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٩٩-٤٠٠) بإسناد صحيح.

(٢) سعيد بن منصور، السنن (٢/ ٣٣٦)، وابن سعد، الطبقات (٣/ ٧٠)، وابن أبي شيبة، المصنف (١٥/ ٢٠٤)، وخليفة بن خياط، التاريخ (١٧٣)، وأبو عرب، المحن (٦٩-٧٠)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٤٠٢-٤٠٣)؛ كلهم من طريق عبد الله بن عامر بن ربيعة، وإسناده صحيح.

(٣) ابن عبد البر، الاستيعاب (٣/ ٧٨ مع الإصابة)، وخليفة بن خياط، التاريخ (١٧٥)، من رواية كنانة مولى صفية ﵂ بإسناد حسن.

وابن سعد، الطبقات (٣/ ٧١) من طريق ابن سيرين دون ذكر سليط، وبذلك يكون الإسناد منقطعاً لأن ابن سيرين لم يعاصر الحادثة.

وابن سعد، الطبقات (٣/ ٧٠)، وابن أبي شيبة، المصنف، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٩٩-٤٠٠) بإسناد صحيح.

وكثير بن الصلت[١]، ونائلة بنت الفرافصة[٢]، كنانة مولى صفية رضي الله عنها[٣] ورجال من بني عدي بن سراقة وابن مطيع[٤].

وكان عثمان رضي الله عنه يأمرهم بالخروج، وينهاهم عن الدفاع عنه، وهم مصرون على ذلك؛ كما تقدم.

(١) ابن سعد، الطبقات (٣/ ٧٥)، والبزار، كشف الأستار (٣/ ١٨١)، وأبو يعلى، المقصد العلي (ق١٦٣ب -ق١٦٤أ)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٩٠)؛ كلهم من طريق أبي علقمة عن كثير بن الصلت، وإسناده ضعيف لجهالة أبي علقمة.

وأبو عرب، المحن (٦٧)، من طريق عوانة بن الحكم، قال: بلغنا أن كثير بن الصلت وهذا إسناد ضعيف، لإبهام شيخ عوانة.

والبزار، كشف الأستار (٣/ ١٨٠-١٨١)، واللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (ج٣/ ق٢٥٧ب)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٩١)؛ كلهم من طريق عبد الملك بن عمير، عن كثير بن الصلت، وإسناده ضعيف، بإسماعيل بن إبراهيم. وبمجموع هذه الطرق يرتقي الخبر إلى درجة الحسن لغيره.

(٢) ابن سعد، الطبقات (٣/ ٧٦)، وأبو عرب، المحن (٤٤)، وأبو نعيم، حلية الأولياء (١/ ٥٧)، والمحب الطبري، الرياض النضرة (٣/ ٤٢)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٢٢٨) بإسناد صحيح إلى ابن سيرين، وابن سيرين لم يدرك قتل عثمان رضي الله عنه.

وابن سعد، الطبقات (٣/ ٧٦)، وأبونعيم، حلية الأولياء (١/ ٥٧) بإسناد صحيح إلى أنس بن سيرين، وأنس لم يدرك قتل عثمان رضي الله عنه.

(٣) ابن عبد البر، الاستيعاب (٣/ ٧٨ مع الإصابة)، وخليفة بن خياط، التاريخ (١٧٥) من رواية كنانة مولى صفية رضي الله عنها بإسناد حسن.

وعلي بن الجعد، المسند (٢/ ٩٥٨-٩٥٩)، وابن سعد، الطبقات (٣/ ٨٣-٨٤) وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٤١٧-٤١٨)، وإسناده حسن.

(٤) سعيد بن منصور، السنن (٢/ ٣٣٩)، ابن سعد، الطبقات (٣/ ٧٠)، وابن أبي شيبة، المصنف (١٥/ ٢٠٤)، وخليفة بن خياط، التاريخ (١٧٣)، وأبو عرب، المحن (٦٩-٧٠)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٤٠٢-٤٠٣)؛ كلهم من طريق عبد الله بن عامر بن ربيعة، وإسناده صحيح.

وأخيراً استطاع أن يقنعهم، فخرجوا من الدار، وخُلِّي بينه، وبين المحاصرين فلم يبق في الدار إلا عثمان وآله، وليس بينه وبين المحاصرين[1] مدافع، ولا حامٍ من الناس، وفتح رضي الله عنه باب الدار[2].

فترى هل سيهاب القوم خليفتهم فيحجموا عن إيذائه، فتزول كل الأحقاد لهول الموقف، أو أنهم أناس صادقون في غيرتهم ضالون عن جادة الحق يرون أن قتله واجب ديني؟ فسيقتلونه محسنين قتلته، لنترك بيان ذلك إلى الروايات الصحيحة التي ستكشف لنا عن حقيقة القوم، وعن صفة دخولهم عليه وما فعلوه به.

لتحكي لنا أحداث تلك الساعة الحاسمة التي لم يمح ذكرها عبر العصور التي مضت منذ حدوثها إلى يومنا هذا، أي منذ ما يقارب الأربعة عشر قرناً.

بعد أن خرج من في الدار ممن كان يريد الدفاع عنه، نشر رضي الله عنه المصحف بين يديه، وأخذ يقرأ منه[3].

---

(١) ابن سعد، الطبقات (٣/ ٧٠)، وابن أبي شيبة، المصنف، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٩٩-٤٠٠)، من رواية عبد الله بن الزبير بإسناد صحيح.

(٢) ابن سعد، الطبقات (٣/ ٧٠-٧٥) وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٨٩-٣٩١) من رواية نافع مولى ابن عمر، ونافع لم يدرك عثمان رضي الله عنه.
وخليفة، التاريخ (١٧٤) من رواية سعيد بن مولى أبي أسيد بإسناد لا بأس به، وابن سعد، الطبقات (٣/ ٦٦).

(٣) ابن سعد، الطبقات (٣/ ٧٠-٧٥) و ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٨٩-٣٩١) من رواية نافع مولى ابن عمر، ونافع لم يدرك عثمان رضي الله عنه.
وخليفة، التاريخ (١٧٤) من رواية سعيد بن مولى أبي أسيد بإسناد لا بأس به، وابن سعد، الطبقات (٣/ ٦٦).
والطبري، تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٣٨٣-٣٨٤) من رواية أبي سعيد مولى أبي أسيد الأنصاري، بإسناد صحيح.

وكان إذ ذاك صائماً[١] فإذا برجل من المحاصرين -لم تسمه الروايات- يدخل عليه، فلما رآه عثمان ﷺ قال له: «بيني وبينك كتاب الله»[٢] فخرج الرجل، وتركه[٣] وما إن ولّى حتى دخل آخر، وهو رجل من بني سدوس، يقال له: الموت الأسود؛ فخنقه وخنقه قبل أن يضرب بالسيف، فقال: والله «ما رأيت شيئاً ألين من خنّاقه، لقد رأيت خنقته حتى رأيت نفسه مثل الجان تردد في جسده»[٤].

ثم أهوى إليه بالسيف، فاتقاه عثمان ﷺ بيده، فقطعها، وشك الراوي أبانها أو لم يبنها.

فقال عثمان: أما والله إنها لأول كف خطت المفصَّل[٥] وذلك أنه كان من كتبة الوحي، وهو أول من كتب المصحف من إملاء رسول الله ﷺ فقُتل ﷺ والمصحف

(١) البزار، كشف الأستار (٣/ ١٨١)، وأبو يعلى، المقصد العلي (ق ١٦٤أ)، واللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (ق٢٥٧ب)، وأبو نعيم، كما في تاريخ دمشق، لابن عساكر، ترجمة عثمان (٣٩١)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٩٠)، من رواية نافع عن ابن عمر ﷺ بإسناد فيه أبوجعفر الرازي، وهو صدوق سيء الحفظ.
وابن سعد، الطبقات (٣/ ٧٥)، وعبد الله بن أحمد، مسند أحمد (٢/ ٧)، بتحقيق: أحمد شاكر، من رواية نائلة بنت الفرافصة بإسناد فيه أم هلال، وهي مجهولة، وزياد بن عبدالله لم أجد له توثيقاً.

(٢) خليفة بن خياط، التاريخ (١٧٤)، والطبري، تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٣٨٣-٣٨٤)، من رواية أبي سعيد مولى أبي أسيد بإسناد صحيح.

(٣) خليفة بن خياط، التاريخ (١٧٤)، من رواية أبي سعيد مولى أبي أسيد بإسناد صحيح.

(٤) خليفة بن خياط، التاريخ (١٧٤-١٧٥)، من رواية أبي سعيد، بإسناد لا بأس به.

(٥) خليفة بن خياط، التاريخ (١٧٤)، والطبري، تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٣٨٣-٣٨٤)، من رواية أبي سعيد بإسناد صحيح.

بين يديه[(١)].

وعلى أثر قطع اليد، انتضح الدم على المصحف الذي كان بين يديه يقرأ منه، وسقط على قوله تعالى: ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾[(٢)(٣)].

وفي رواية: إن أول من ضربه رجل يسمى رومان اليماني، ضربه بصولجان[(٤)] ولما دخلوا عليه ليقتلوه أنشد قائلاً:

أرى الموت لا يبقي عزيزاً ولم يدع ... لعاد ملاذاً في البلاد ومرتقى

---

(١) عبد الله بن أحمد، مسند أحمد (١/ ٣٨٨-٣٨٩) بتحقيق أحمد شاكر، ومن طريقه ابن الأثير، أسد الغابة (٣/ ٤٩٠)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٩٣).
وأبو يعلى، المقصد العلي (ق١٦٤أ)، وأبو عرب، المحن (٦٤)، وذكره المحب الطبري، الرياض النضرة (٣/ ٦٧-٦٨)، والهيثمي، مجمع الزوائد (٧/ ٢٣٢).
وصحح إسناده أحمد شاكر، وفيه مسلم أبو سعيد، لم يوثقه غير ابن حبان، ويشهد لهذه الفقرة ما تقدم من أنه ضُرب والمصحف بين يديه، في ما رواه خليفة بن خياط، التاريخ (١٧٤)، والطبري، تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٨٣-٨٤) من رواية أبي سعيد.

(٢) سورة البقرة الآية «١٣٧».

(٣) خليفة بن خياط، التاريخ (١٧٥)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٤٢٠)، من رواية عبد الله بن شقيق وقد عاصر الحادثة، وفي هذه الرواية أن أبا حريث رأى هذا الدم على المصحف، والإسناد صحيح إليه.
وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٤١٩) من رواية أبي سعيد مولى أبي أسيد، بإسناد فيه من لم يُوثق، ومن رواية معاذ بن معاذ (ص: ٤٢٠) وفيه أنه رأى في مصحف عثمان أثر الدم على هذه الآية.
وقال خليفة بن خياط، التاريخ (١٧٥): «وفي رواية غير أبي سعيد...» وذكر معناه، وبمجموع هذه الطرق يرتقي الخبر إلى درجة الحسن لغيره.

(٤) خليفة بن خياط، التاريخ (١٧٥)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان، بإسناد صحيح إلى عبد الله بن شقيق وهو معاصر للأحداث، والصولجان هو: العود المعوج، أو المحجن، الفيروزآبادي، القاموس المحيط (١/ ٢٠٤) وابن منظور، لسان العرب (٢/ ٣١٠).

وقال أيضاً:

يبيت أهل الحصن والحصن مغلق ويأتي الجبال في شماريخها[١] العلى[٢].

ولما أحاطوا به قالت امرأته نائلة بنت الفرافصة: إن تقتلوه أو تدعوه فقد كان يحيي الليل بركعة يجمع فيها القرآن[٣].

ولما فرغ قاتله -الموت الأسود- من قتله رفع يده أو بسطها في الدار وهو يقول: أنا قاتل نعثل[٤].

وكانت قتلته وحشية، حتى إن أبا هريرة رضي الله عنه كان كلما ذكر ما صُنع بعثمان رضي الله عنه بكى حتى ينتحب يقول: هاه هاه[٥].

---

(١) أي: رؤوسها (ابن منظور، لسان العرب ٣/ ٣١).

(٢) ابن أبي الدنيا، المحتضرين (ق١٢أ) (كما في حاشية تاريخ دمشق، ترجمة عثمان ٤٠٧)، من رواية مسلم بن بانك، بإسناد حسن، انظر الملحق الرواية رقم: [٥٣].

(٣) ابن سعد، الطبقات (٣/ ٧٦)، وأبو عرب، المحن (٤٤)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٥٧)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٢٢٨)، والمحب الطبري، الرياض النضرة (٣/ ٤٢)، من رواية محمد بن سيرين، والإسناد إليه صحيح، إلا أنه لم يعاصر الحادثة.

وابن سعد أيضاً، الطبقات (٣/ ٧٦)، وأبو نعيم، الحلية (١/ ٥٧)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٢٢٧-٢٢٨) من رواية أنس بن سيرين والإسناد إليه صحيح، إلا أنه لم يدرك الحادثة.

وأبو سعيد بن الأعرابي، المعجم (ق١٢٠أ)، كما في حاشية ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٢٢٨)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٢٢٨)، من رواية أيوب السختياني، وفيه بكر بن فرقد وهو مجهول، كما لم تتبين روايته عن شيخه عبدالوهاب أهي قبل اختلاطه (أي عبد الوهاب) أم بعده؟.

وبمجموع هذه الطرق قد يرتقي الخبر إلى درجة الحسن لغيره.

(٤) علي بن الجعد، المسند (٢/ ٩٥٨-٩٥٩)، وابن سعد، الطبقات (٣/ ٨٣-٨٤) وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٤١٧-٤١٨)، من رواية كنانة مولى صفية رضي الله عنها بإسناد حسن.

(٥) ابن سعد، الطبقات (٣/ ٨١)، وسعيد بن منصور، السنن (٢/ ٣٣٥)، من رواية أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه بإسناد صحيح.

وفي ذلك يقول سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل ﷺ: لو أن أحداً ارفضّ[١] للذي صنعتم بعثمان لكان محقوقاً أن يرفضّ[٢].

ثانياً: تاريخ قتله:

إن في تحديد السنة التي قتل فيها عثمان ﷺ شبه إجماع من المؤرخين، فلم يقع خلاف في أنه كان في السنة الخامسة بعد الثلاثين من الهجرة، إلا ما رُوي عن مصعب بن عبد الله: أنه كان في السنة السادسة والثلاثين[٣] وهو قول شاذ مخالف للإجماع.

فمن قال بالقول الأول جمع غفير منهم:

عبد الله بن عمرو بن عثمان ت ٩٦هـ[٤].

وعامر بن شراحيل الشعبي ت بعد المائة من الهجرة[٥].

ونافع مولى ابن عمر ت ١١٧ هـ[٦].

وقتادة بن دعامة السدوسي توفي سنة بضع وعشرة ومائة[٧].

(١) ارفَضَّ: أي زال من مكانه، فتح الباري (٧/ ١٧٦) ولم أجد هذه اللفظة في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، ولا في مختار الصحاح.

(٢) البخاري، الجامع الصحيح (فتح الباري: ٧/ ١٧٦، ١٧٨، ١٢/ ٣١٥)، وابن سعد، الطبقات (٣/ ٧٩)، وابن أبي شيبة، المصنف (١٥/ ٢٠٥)، وخليفة بن خياط، التاريخ (١٧٦-١٧٧)، وأحمد بن حنبل، فضائل الصحابة (١/ ٢٧٨)، والطبراني، المعجم الكبير (١/ ٨٤)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان(٤٨٥-٤٨٦) من رواية قيس بن أبي حازم، عن سعيد ﷺ.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٤١٥).

(٤) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٥٢٨).

(٥) الطبري، تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٤١٦).

(٦) المحب الطبري، الرياض النضرة (٣/ ٧٣)، وابن الأثير، أسد الغابة (٣/ ٤٨٩).

(٧) أبو عرب، المحن (٦٦).

ومخرمة بن سليمان الوالبي ت ١٣٠ هـ[١].

وعبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب المتوفى بعد سنة ١٤٠هـ[٢].

ومحمد بن إسحاق ت ١٥٠ هـ[٣].

وأبو معشر ت ١٧٠ هـ[٤].

ويزيد بن عبيدة[٥].

وسيف بن عمر التميمي، المتوفى في حدود ١٧٠ هـ[٦].

والليث بن سعد ت ١٧٥ هـ[٧].

وهشام بن الكلبي ت ٢٠٤ هـ[٨].

ومحمد بن عمر الواقدي ت ٢٠٧ هـ[٩].

ويعقوب بن إبراهيم الزهري ت ٢٠٨هـ[١٠].

---

(١)الطبري، تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٤١٧).

(٢) أحمد، المسند (٢/ ١١) بتحقيق أحمد شاكر، وضعفه، والطبري، تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٤١٦)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٥٢٦، ٥٢٨-٥٢٩، ٥٣١)، وابن الأثير، أسد الغابة (٣/ ٤٨٩).

(٣) البخاري، التاريخ الصغير (١/ ٨٤)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٥٣٠-٥٣١).

(٤) أحمد، المسند (٢/ ١٠بتحقيق أحمد شاكر)، وضعّفه، وخليفة بن خياط، التاريخ (١٧٦)، والطبري، تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٤١٦)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٢٠٤، ٢٠٩-٢٣٠).

(٥) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٥٢٩).

(٦) الطبري، تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٤١٦).

(٧) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٥٣١).

(٨) الطبري، تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٤١٧).

(٩) ابن قتيبة، المعارف (١٩٧).

(١٠) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٢٠١).

وأبو نعيم الفضل بن دكين ت ٢١٨هـ[١].

وأبو عمر الضرير ت ٢٢٠هـ[٢].

وخليفة بن خياط ت ٢٤٠هـ[٣].

وعمرو بن علي ت ٢٤٩هـ[٤].

والزبير بن بكار ت ٢٥٦هـ[٥].

ويعقوب بن سفيان الفسوي ت ٢٧٧هـ[٦].

تحديد الشهر:

ولا خلاف أيضاً عند المؤرخين في تحديد الشهر الذي قتل فيه ﷺ، وأنه ذو الحجة[٧] إلا أنه اختلف في تحديد ما بعد ذلك من اليوم والساعة وغير ذلك.

تحديد اليوم من الشهر:

اختلف في ذلك على ثمانية أقوال، محصورة فيما بين الثامن والثامن والعشرين من ذي الحجة، وفيما يلي تفصيل هذه الأقوال:

---

(١) المصدر السابق (٥٣١).

(٢) المصدر السابق (٥٣٠).

(٣) التاريخ (١٧٦).

(٤) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٥٣١).

(٥) المصدر نفسه (٥٣٢).

(٦) المصدر نفسه (٥٣٠).

(٧) نقل الطبري الإجماع على ذلك في: تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٤١٥)، ونقل ابن قتيبة عن الواقدي أنه لا خلاف في ذلك (ابن قتيبة، المعارف ص: ١٩٧).

القول الأول: قال الواقدي: لثمان ليال خلت من ذي الحجة أي: (يوم التروية) ٨/ ١٢/ ٣٥هـ[١].

القول الثاني: روي عن عبد الله بن عمرو، وذكره خليفة بن خياط بصيغة التمريض أنه كان يوم النحر؛ أي: (يوم عيد الأضحى)[٢] ١٠/ ١٢/ ٣٥هـ.

القول الثالث: صح عن أبي عثمان النهدي[٣] وقال به عمرو بن علي[٤] ويعقوب الفسوي[٥] وحكاه الزهري[٦] بصيغة: «فزعم بعض الناس» أنه كان في أوسط أيام التشريق؛ وهو اليوم الثاني عشر من أيام ذي الحجة؛ ١٢/ ١٢/ ٣٥هـ.

القول الرابع: روي عن الليث بن سعد[٧] أنه كان مصدر الحاج؛ وهو اليوم الرابع من أيام النحر[٨]؛ أي ١٣/ ١٢/ ٣٥هـ.

القول الخامس: قال أبو نعيم الفضل بن دكين[٩] بأنه كان لست عشرة بقين من ذي الحجة؛ ١٣ - ١٤/ ١٢/ ٣٥هـ.

---

(١) ابن قتيبة، المعارف (ص: ١٩٧).

(٢) التاريخ (١٧٧).

(٣) ابن أبي شيبة، المصنف (١٥/ ٢٣٠)، وابن سعد، الطبقات (٣/ ٧٩)، وخليفة بن خياط، التاريخ (١٧٦)، وأحمد في المسند تحقيق أحمد شاكر (٢/ ١٠ وصححه)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٥٢٦)، وابن الأثير في أسد الغابة (٣/ ٤٨٩)، والمحب الطبري، الرياض النضرة (٣/ ٧٣).

(٤) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٥٣١).

(٥) المصدر نفسه (٥٣٢).

(٦) الطبري، تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٤١٧).

(٧) المحب الطبري، الرياض النضرة (٣/ ٧٣)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٥٣١).

(٨) الفيروز آبادي، القاموس المحيط (٢/ ٧٠)، وابن منظور، لسان العرب (٤/ ٤٤٩).

(٩) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٥٣١).

القول السادس: قال أيضاً بهذا القول[١] أنه كان لثلاث عشرة بقيت من ذي الحجة، ١٧/ ١٢/ ٣٥هـ.

القول السابع: أنه كان لثماني عشرة ليلة خلت من ذي الحجة؛ ١٨/ ١٢/ ٣٥هـ قال به:

نافع مولى ابن عمر[٢].

والشعبي[٣].

ومخرمة بن سليمان الوالبي[٤].

ومحمد بن إسحاق[٥].

وأبو معشر[٦].

وسيف بن عمر التميمي عن شيوخه[٧].

وإبراهيم بن سعد الزهري[٨].

وهشام بن الكلبي[٩].

---

(١) خليفة بن خياط، التاريخ (١٧٦)، وابن الأثير في أسد الغابة (٣/ ٤٨٩).
(٢) الطبري، تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٤١٦).
(٣) المصدر السابق (٤/ ٤١٧).
(٤) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٥٣٠).
(٥) أحمد، المسند (تحقيق أحمد شاكر ٢/ ١٠ وضعفه).
(٦) الطبري، تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٤١٦).
(٧) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٢٠١).
(٨) الطبري، تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٤١٧).
(٩) المصدر السابق (٤/ ٤١٥).

ومصعب بن عبد الله الزبيري.

ويعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري[1].

وعزاه الطبري إلى الجمهور[2].

وذكره المحب الطبري في الرياض النضرة[3].

القول الثامن: ذكر ابن الأثير[4] بصيغة التمريض أنه كان لليلتين بقيتا من ذي الحجة ٢٧- ٢٨/ ١٢/ ٣٥هـ.

الترجيح:

والذي ترجح لديَّ من هذه الأقوال؛ القول الثالث الذي فيه أنه استشهد في أوسط أيام التشريق (١٢/ ١٢/ ٣٥هـ) لصحة نقله عن أبي عثمان النهدي، المعاصر للحادثة.

وما سواه من أقوال لم يصح إسناد شيء منها، وكل ما جاء به من أسانيد فهي ضعيفة، وبعض منها صدر ممن لم يعاصر الحادثة.

تحديد اليوم من أيام الأسبوع:

أما عن تحديد اليوم الذي قتل فيه من أيام الأسبوع ففيه ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنه يوم الجمعة، وقال به كل من:

(١) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٢٠١).

(٢) تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٤١٥).

(٣) الرياض النضرة (٣/ ٧٣).

(٤) أسد الغابة (٣/ ٤٨٩).

نافع مولى ابن عمر[١] ومخرمة بن سليمان الوالبي[٢] وأبومعشر[٣] وهشام بن الكلبي[٤] ومحمد بن عمر الواقدي[٥] ومصعب بن عبد الله الزبيري[٦] وخليفة بن خياط العصفري[٧] وأبو سليمان بن زبر[٨].

القول الثاني:

أنه كان يوم الاثنين، رُوي عن ابن إسحاق[٩] كما روي عنه أيضاً القول الآتي.

القول الثالث:

أنه كان يوم الأربعاء، رواه ابن إسحاق[١٠].

الترجيح: والذي ترجح لديَّ من هذه الأقوال الثلاثة، قول الجمهور، وهو يوم الجمعة؛ لأنه قول الجمهور ولم يخالفه قول أقوى منه، كما أنه يوافق الحساب الفلكي فإنه ينتج أن اليوم الثاني عشر من شهر ذي الحجة من السنة الخامسة والثلاثين يوافق يوم الجمعة[١١].

وهذا يقوي أن وفاته كانت في اليوم الثاني عشر من شهر ذي الحجة.

---

(١) خليفة بن خياط، التاريخ (١٧٦)، وابن الأثير، أسد الغابة (٣/ ٤٨٩).
(٢) الطبري، تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٤١٧).
(٣) أحمد، المسند (بتحقيق أحمد شاكر ٢/ ١٠ وضعفه).
(٤) الطبري، تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٤١٧).
(٥) ابن قتيبة، المعارف (١٩٧)، وابن الأثير، أسد الغابة (٣/ ٤٨٩).
(٦) الطبري، تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٤١٥).
(٧) التاريخ (١٧٦).
(٨) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٥٣٣).
(٩) المصدر السابق (٥٢٩-٥٣٠).
(١٠) المصدر السابق (٥٣٣).
(١١) انظر برنامج التقويم المدمج في منسق الكلمات صخر.

تحديد وقت قتله من اليوم:

وفي تحديد وقت قتله من اليوم قولان هما:

القول الأول: أنه كان في صبيحة، أو ضحوة اليوم، قال به:

الشعبي[١] ومخرمة بن سليمان الوالبي[٢] وابن إسحاق[٣] وهشام بن الكلبي[٤] والفسوي[٥] وحكاه الطبري عن غيرهم بلفظ «آخرون»[٦] وقال بعضهم: في ضحوته[٧].

القول الثاني: أنه كان في عصر اليوم، قال به أبو سليمان بن زبر[٨].

الترجيح: ويترجح عندي من هذين القولين أنه كان في صبيحة اليوم، لقول الجمهور به، ولم يخالف بأقوى منه.

ثالثاً: سنُّه عند استشهاده:

لم أقف على رواية صحيحة الإسناد تحدد سن عثمان ﷺ عند استشهاده، وكل ما وقفت عليه في ذلك أقوال متضاربة مختلفة.

والخلاف في ذلك قديم، حتى إن الطبري -رحمه الله- يقول: «اختلف السلف قبلنا في قدر مدة حياته»[٩].

---

(١) الطبري، تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٤١٦).
(٢) المصدر نفسه (٤/ ٤١٧).
(٣) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٥٣٠).
(٤) الطبري، تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٤١٧).
(٥) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٥٣٣).
(٦) تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٤١٦).
(٧) روى ذلك ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٥٣٣)؛ عن أبي سليمان بن زبر، والطبري، تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٤١٥)، عن أبي يعقوب زيد.
(٨) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٥٣٣).
(٩) تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٤١٧).

وبعد جمع الأقوال في ذلك نتج لديّ خمسة عشر قولاً، وهي كالتالي مرتبة على الأقل فما فوقه:

القول الأول: أن سنه كانت ثلاثاً وستين سنة [٦٣]، رواه سيف بن عمر التميمي عن شيوخه(١).

القول الثاني: نيف وسبعون، قال به أبو إسحاق السبيعي(٢).

القول الثالث: خمس وسبعون[٧٥]، قال به هشام بن محمد بن السائب الكلبي(٣) وحكاه محمد بن إسحاق(٤) والبخاري عن بعضهم(٥).

القول الرابع: ثمانون سنة [٨٠] حكاه ابن إسحاق(٦) عن بعضهم.

القول الخامس: نيف وثمانون، قال به محمد بن يعلى(٧).

القول السادس: أنه جاوز الثمانين، قال به أبو زرعة(٨).

القول السابع: بين الثمانين والتسعين[٨٠-٩٠] قال به الزهري(٩).

---

(١) المصدر نفسه (٤/ ٤١٨).

(٢) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٥٣٤).

(٣) الطبري، تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٤١٨).

(٤) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٥٣٠).

(٥) التاريخ الصغير (١/ ٨٤).

(٦) البخاري، التاريخ الصغير (١/ ٨٤)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٥٣٥-٥٣٦)، والمحب الطبري، الرياض النضرة (٣/ ٧٥-٧٦).

(٧) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٥٣٤).

(٨) التاريخ الصغير (١/ ٥٩٦) وعنه ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٥٣٥).

(٩) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٥٣٤).

القول الثامن: إحدى وثمانون سنة [٨١]، قال به كل من: عثمان وأبوبكر ابنا أبي شيبة[١] وأبو سليمان بن زبر[٢].

القول التاسع: اثنتان وثمانون سنة [٨٢]، وقال به الجمهور، فقد قال به:

أبوالمقدام، ومحمد بن عبد الله المخزومي[٣] وزيد[٤] وأبوعمرو الضرير[٥] وعبد الله بن عمرو الأموي[٦] ويحيى بن بكير[٧] والزبير بن بكار[٨] ومحمد بن عمر الواقدي، وادعى الإجماع عليه فقال: «لا خلاف عندهم أنه قتل وهو ابن اثنتين وثمانين سنة»[٩] وقدّم الطبري هذا القول على غيره[١٠] وجزم به ابن الأثير[١١].

القول العاشر: اثنتان وثمانون وأشهر [٨٢ وأشهر]، رواه الواقدي عن صالح بن كيسان[١٢].

القول الحادي عشر: ست وثمانون سنة [٨٦]، قال به قتادة[١٣].

---

(١) المصدر نفسه (٥٣١).
(٢) المصدر نفسه (٥٣٣-٥٣٤).
(٣) خليفة بن خياط، التاريخ (١٧٧)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٥٣٥).
(٤) الطبري، تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٤١٥).
(٥) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٥٣١).
(٦) ابن سعد، الطبقات (٣/ ٧٧)؛ من طريق الواقدي.
(٧) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٥٣٥).
(٨) المصدر نفسه (٥٣٢).
(٩) المحب الطبري، الرياض النضرة (٣/ ٧٦).
(١٠) تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٤١٧)
(١١) أسد الغابة (٣/ ٤٩١).
(١٢) الطبري، تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٤١٨).
(١٣) خليفة بن خياط، التاريخ (١٧٧)، والطبري، تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٤١٨)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٥٣٥)، والمحب الطبري، الرياض النضرة (٣/ ٧٦)، وابن الأثير، أسد الغابة (٣/ ٤٩١).

القول الثاني عشر: ثمان وثمانون، أو تسع وثمانون سنة [٨٨أو٨٩] جاء عن قتادة[1] على الشك هكذا.

القول الثالث عشر: ثمان وثمانون أو تسعون [٨٨أو٩٠]، جاء عن قتادة[2] أيضاً على الشك.

القول الرابع عشر: تسعون سنة[٩٠]، حكاه ابن الأثير[3] بصيغة التمريض(قيل).

القول الخامس عشر: ثلاث وتسعون سنة [٩٣]، قال به ابن إسحاق[4].

الترجيح:

والذي ترجح لدي من هذه الأقوال؛ القول التاسع، الذي يذهب إلى أن سنه عند استشهاده كانت اثنتين وثمانين سنة، وما يدخل فيه من الأقوال الأخرى لأسباب ثلاثة:

الأول: أنه ولد في السنة السادسة بعد عام الفيل[5] واستشهد في السنة الخامسة والثلاثين بعد الهجرة[6] فمقارنة سنة ولادته مع سنة استشهاده تؤيد هذا القول[7].

---

(١) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٥٣٥).

(٢) أحمد، المسند (بتحقيق أحمد شاكر ٢/ ١٠-١١)، والطبري، تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٤١٨).

(٣) أسد الغابة (٣/ ٤٩١).

(٤) أبو عرب، المحن (٨٢).

(٥) ابن عبد البر، الاستيعاب (٣/ ٧٠) مع الإصابة.

(٦) كما تقدم في المبحث المتعلق بتحديد تاريخ قتله.

(٧) وذلك أن الهجرة كانت سنة ٥٣ من عام الفيل، فبعد إضافة هذا العدد إلى سنة قتله بالهجرية (٣٥) ينتج لدينا أن سنة قتله هي: ٨٨ من عام الفيل (٥٣+٣٥=٨٨) ولما كانت سنة ولادته هي: السادس من عام الفيل، فبإنقاص ست سنين من الثمانية والثمانين (٨٨-٦=٨٢) تكون هذه النتيجة.

الثاني: أن أربعة أقوال من الأقوال الخمسة عشر تدخل في هذا القول ولا تعارضه، وهذا لا يتفق مع أي قول من الأقوال الأخرى.

الثالث: أنه قول الجمهور، ولم يخالفه قول أقوى منه.

رابعاً: قاتله:

لقد اتّهم في مباشرة قتل عثمان رضي الله عنه عدة أشخاص، جاء ذلك في روايات كثيرة، منها المقبول، وأكثرها ضعيف مردود. وفي الروايات الصحيحة أنه رجل أسود من أهل مصر[1] ولكنها تختلف في تعيينه.

ففي رواية منها أنه كان يقال له:حمار[2] وفي رواية ثانية: جبلة[3] وفي ثالثة: جبلة بن الأيهم[4].

ومصدر هذه الروايات الثلاث واحد، وهو كنانة[5] مولى صفية رضي الله عنها، اختلف فيها عليه، فروى عنه محمد بن طلحة بن مصرف الرواية الأولى، والثالثة، وروى عنه زهير بن معاوية الرواية الثانية.

---

(١) خليفة بن خياط، التاريخ (١٧٦)؛ من رواية الحسن البصري، وابن أبي شيبة، المصنف (١٥/ ٢٠٦)؛ من رواية جندب الخير، بإسناد حسن لغيره.
وابن سعد، الطبقات (٣/ ٨٣-٨٤)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٤١٧-٤١٨)؛ من رواية كنانة بإسناد صحيح، وعلي بن الجعد، السنن (٢/ ٩٥٨-٩٥٩)، بإسناد حسن.

(٢) خليفة بن خياط، التاريخ (١٧٥).

(٣) البخاري، التاريخ الكبير (٧/ ٢٣٧).

(٤) أسد بن موسى كما في الاستيعاب (٣/ ٣٤٩) مع الإصابة.

(٥) له ترجمة في سير أعلام النبلاء، للذهبي (٣/ ٣٧٨)، وجمهرة أنساب العرب (٣٧٢) والبداية والنهاية لابن كثير (٨/ ٦٥)، والأغاني لأبي الفرج الأصبهاني (١٥/ ١٥٧)، ومختصر تاريخ دمشق لابن منظور (٥/ ٣٦٨).

وزهير ثقة حافظ أما محمد فصدوق له أوهام فرواية زهير هـذه محفوظـة، فتـصبح رواية محمد -الأولى- شاذة لمخالفتها لرواية أوثق منها.

ويحتمل أن لفظة حمار مصحفة من جبلة، لتشابه الرسـمين في طريقـة الأقـدمين في الكتابة، حيث إنّهم كثيراً ما يُغفلون النقط.

أما روايته الثالثة، فلا يعمم الحكم عليها من حيث دخول الـوهم عليهـا وعدمـه، لأنه وافق زهيراً في بعضها وزاد اسم الأب.

وزيادة الثقة مقبولة، إلا أن ما في محمد من وهم، وخفة في الضبط يخرجه من عـداد من تقبل زيادتهم، خاصة وأن ما أدت إليه زيادته مردود من وجوه، فـإن زيادتـه تجعـل القاتل هو جبلة بن الأيهم، ولا يعرف بهذا الاسم إلا الغساني، ملـك الغـساسنة، وهـو من أهل الشام[1] بينما أجمعت الروايات الثلاث على أن القاتل من أهل مصر.

كما أن زيادته هذه تدل على أن جبلة؛ اسم للقاتل، بينما يفهم من الروايات الـثلاث أنه ليس اسماً إنما هو لقب، لقب به لسواد بشرته، يفهم هذا من قول كنانة: «رجـل مـن أهل مصر يقال له جبلة... أي الرجل الأسود»[2].

وإذا تذكرنا أن الرجل الذي دخل على عثمان ﷺ وخنقه أسود أيـضاً، وأن الـراوي قال: «خنقه ثم خنقه قبل أن يضرب بالسيف»[3] دلنا ذلك على أن هذا الرجل هو القاتل

---

(١) له ترجمة في سير أعلام النبلاء، للـذهبي (٣/ ٣٧٨)، وجمهـرة أنـساب العـرب (٣٧٢) والبدايـة والنهاية لابن كثـير (٨/ ٦٥)، والأغـاني لأبي الفـرج الأصـبهاني (١٥/ ١٥٧)، ومختـصر تـاريخ دمشق لابن منظور (٥/ ٣٦٨).

(٢) ابن سعد، الطبقات (٣/ ٨٣-٨٤)، من رواية كنانة مولى صفية ﵂ بإسناد حسن.

(٣) خليفة بن خياط، التاريخ (١٧٤)، والطبري، تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٣٨٣)، بإسناد صـحيح إلى أبي سعيد مولى أبي أسيد؛ وهو مختلف في صحبته.

الذي يقال له: جبلة؛ لأنه أسود البشرة، ولأن في قول الراوي: «قبل أن يضرب بالسيف» دليلاً على أنه ضرب بالسيف.

فإذا صح هذا الربط، فإنه يبين لنا نسبة هذا القاتل، حيث إن الراوي أوضح عن نسبته وأنه من بني سدوس.

ويزيد ذلك في توهم زيادة (الأيهم)؛ لأن جبلة بن الأيهم الغساني من الغساسنة[1] وهذا القاتل من بني سدوس.

والخلاصة: أن قاتل عثمان رضي الله عنه رجل مصري، لم تفصح الروايات عن اسمه، وبينت أنه سدوسي الأصل، أسود البشرة، لقب بـ(جِبْلة) لسواد بشرته كما لقب أيضاً بـ(الموت الأسود)، ولم أقف على ترجمة تتصف بهذه الصفات.

وذهب محب الدين الخطيب إلى أن القاتل: هو عبد الله بن سبأ حيث قال: «ومن الثابت أن ابن سبأ كان مع ثوار مصر عند مجيئهم من الفسطاط إلى المدينة، وهو في كل الأدوار التي مثلها كان شديد الحرص على أن يعمل من وراء ستار، فلعل (الموت الأسود) اسم مستعار له أراد أن يرمز به إليه، ليتمكن من مواصلة دسائسه لهدم الإسلام»[2].

وقد يشهد لما ذهب إليه:أن ابن سبأ أسود البشرة؛ فقد صح عن علي رضي الله عنه أنه وصفه بالخبث، وسواد البشرة، وذلك في قوله عنه: «الخبيث الأسود»[3].

---

(١) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي (٣/ ٥٣٢).

(٢) العواصم من القواصم، الحاشية (٢٠١، ص: ١٤١).

(٣) رواه أبو إسحاق الفزاري، كما في لسان الميزان (٣/ ٢٩٠) من رواية سويد بن غفلة، بإسناد صحيح.

وأنه يعتبر من أهل مصر لتغلغل أفكاره في بعض أهلها، ولمكثه فيها آخر أمره، ولقدومه مع أهلها[1].

وأن اللقبين اللذين وردا للقاتل يلتقيان مع لقبه المشهور (ابن السوداء)، فإن الألقاب الثلاثة تشتمل على لون بشرته وهو السواد.

وأن اللقب الذي لقب به القاتل (جبلة) اسم لرجل يهودي يمني[2] ورُوي أن ابن سبأ من يهود اليمن[3].

ولا صحة لاتهام كنانة بن بشر التجيبي الكندي ورجل بن بني عبد الدار يسمى نهران الأصبحي وأبي عمرو بن بديل الخزاعي وسودان بن رومان المرادي ورجل من بني أسد بن خزيمة يسمى رومان وسودان بن حمران ومحمد بن أبي بكر الصديق وعلي بن أبي طالب ﷺ بقتل عثمان ﷺ.

فكل ذلك رُوي بأسانيد ضعيفة، بينت عللها في قسم دراسة الأسانيد[4]، كما أن متونها شاذة؛ لمخالفتها للرواية الصحيحة التي تبين أن القاتل هو رجل مصري يقال له: جبلة؛ لسواد بشرته.

---

(١) العواصم من القواصم، الحاشية (٢٠١، ص: ١٤١).

(٢) ذكر ياقوت: أن جبلة اسم لرجل يهودي يمني كان يبيع الفَخَّار(معجم البلدان ٢/ ١٠٧)

(٣) الطبري، تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٣٤٠-٣٤١)؛ من طريق سيف بن عمر التميمي: أن عبد الله بن سبأ كان يهودياً من أهل صنعاء، أمه سوداء...، وإسناده ضعيف.

(٤) يرجع أصل الكتاب للمؤلف المجلد الثاني قسم الدراسات الحديثة.

وأما ما يتعلق بتهمة محمد بن أبي بكر[1] فإنه يضاف إلى ما تقدم أنه قد وردت رواية صحيحة الإسناد تبرئه من هذه التهمة، وتكشف عن سبب اتهامه بها؛ يرويها لنا شاهد عيان، -حضر يوم الدار ورأى القاتل- وهو كنانة مولى صفية رضي الله عنها فقد سأله محمد بن طلحة؛ هل ندى محمد بن أبي بكر بشيء من دمه -أي عثمان- فقال: معاذ الله، دخل عليه فقال له عثمان: يا ابن أخي لست بصاحبي، وكلمه بكلام فخرج ولم يند بشيء من دمه[2].

وفي رواية صحيحة أخرى أن كنانة قال: لم يند محمد بن أبي بكر من دم عثمان بشيء، فقال له محمد بن طلحة: فلم قيل إنه قتله؟ قال:معاذ الله أن يكون قتله، إنما دخل عليه فقال له عثمان..[3].

وبهاتين الروايتين الصحيحتين تظهر لنا براءة محمد بن أبي بكر الصديق من دم عثمان، براءة الذئب من دم يوسف، كما تبين أن سبب تهمته هو دخوله عليه قبل القتل.

وقد ذكر ابن كثير -رحمه الله- أنه لما كلمه عثمان رضي الله عنه استحيى، ورجع، وتندم، وغطى وجهه وحاجز دونه فلم تفد محاجزته[4].

---

(1) محمد بن أبي بكر الصديق، أبو القاسم، له رؤية، وقتل سنة ثمان وثلاثين، وكان عليٌّ يثني عليه. ابن حجر (التقريب/ ٥٧٦٤)، وذكره الحافظ في القسم الثاني من الإصابة، وهم الذين ولدوا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم (الإصابة ٣/ ٤٧٢).

(2) رواها أسد بن موسى (كما في الاستيعاب لابن عبد البر ٣/ ٣٤٩ مع الإصابة)، بإسناد حسن إلى كنانة مولى صفية رضي الله عنها .

(3) رواها خليفة بن خياط، التاريخ (١٧٤)، من رواية الحسن البصري، بإسناد صحيح إلى الحسن البصري.

(4) البداية والنهاية (٧/ ١٩٣-١٩٤).

خامساً: جنازته والصلاة عليه ودفنه:

لم يصح مما ورد في الصلاة على عثمان ﷺ، وجنازته، ودفنه إلا نتف من روايات ضعيفة، قوّى بعضها بعضاً، فمما تقوى أنه صُلِّي عليه[١] وأن مالك بن أبي عامر كان ممن حمل نعشه، وسار في جنازته[٢] وأنه دُفن في حائط من حيطان المدينة يقال له: حش كوكب[٣].

---

(١) أبو زرعة، التاريخ (١٨٧)، بإسناد منقطع أو معضل، وابن سعد من ثلاث طرق:
الأولى: (الطبقات ٣/ ٧٨-٧٩)، وإسنادها منقطع وضعيف جداً بالواقدي.
والثانية: (الطبقات ٣/ ٧٩)، وإسنادها ضعيف جداً بأبي مالك النخعي.
والثالثة: (الطبقات ٣/ ٧٨)، وإسنادها ضعيف جداً بالواقدي وبموسى بن محمد التميمي؛ فإن الواقدي متروك، وموسى منكر الحديث.
وروى ذلك أيضاً الطبري، تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٤١٣)، بإسناد ضعيف جداً بالواقدي، ومنقطع، ورواه أيضاً ابن عساكر عن ابن إسحاق، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٥٣٣)، وذكر ذلك خليفة بن خياط، التاريخ (١٧٧)، والطبراني، المعجم الكبير (١/ ٧٨-٧٩)، بإسناد ضعيف.
وأحمد، المسند (بتحقيق أحمد شاكر ٢/ ١١) بإسناد صحيح إلى قتادة، وقتادة لم يدرك عثمان ﷺ.
وابن سعد، الطبقات (٣/ ٧٩)، ورجاله رجال الشيخين إلا الربيع بن مالك بن أبي عامر، فلم يوثقه غير ابن حبان.

(٢) ابن سعد، الطبقات (٣/ ٧٩)، ورجاله رجال الشيخين إلا الربيع بن مالك بن أبي عامر، فلم يوثقه غير ابن حبان، وذكر ذلك الزبير بن بكار (ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان ٥٣٢)، والطبراني، المعجم الكبير (١/ ٧٨-٧٩)، وفيه ضعف، وهذه الرواية تقوي التي قبلها ولا تتقوى بها.

(٣) ابن سعد، الطبقات (٣/ ٧٧-٧٩)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٥٣٢، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٢ -٥٤٣)، عن مالك بن أبي عامر بإسناد رجاله رجال الشيخين إلا الربيع بن أبي مالك وثقه ابن حبان.
والطبراني، المعجم الكبير (١/ ٧٨-٧٩)، وأبو نعيم، معرفة الصحابة (١/ ٢٥٩-٢٦٠)، وأبو عرب، المحن (٧٢-٧٣)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٥٤٢-٥٤٣)؛ كلهم من طريق عبد الملك بن الماجشون، عن مالك بن أنس، وفي إسناده ضعف، وبهاتين الطريقين، يرتقي الخبر إلى درجة الحسن لغيره، وذكر ابن الأثير، أنه دفن في حش كوكب (أسد الغابة ٣/ ٤٩١).

وحش كوكب: هو بستان[١] بالقرب من بقيع الغَرْقد[٢].

هذه المعلومات التي صحت في هذه الموضوعات الثلاث، وأما الروايات الضعيفة التي رُويت في ذلك فإنها تارة تتوافق، وتارة تتضارب.

فقد اختلفت في وقوع منع الصلاة عليه رضي الله عنه، فقد رويت روايات ضعيفة جداً في أن الأنصار مُنعوا من أن يصلى عليه[٣] وأن منهم: أسلم بن بجرة الساعدي، وأبو حية المازني[٤].

وفي رواية ضعيفة أيضاً أنه بقي ليلتين ويوماً لا يصلون عليه، وأن أباحذيفة قال: ادفنوه فقد صلى الله عليه وملائكته، وفي لفظ آخر إن تمنعوا الصلاة عليه فقد صلى الله عليه وملائكته[٥].

ويروي ابن عساكر أنه لما قتل مكث ثلاثاً لا يدفن، حتى هتف بهم هاتف، أن ادفنوه، ولا تصلوا عليه فإن الله قد صلى عليه[٦].

وذكر ابن الأثير وعوانة منع الصلاة عليه بصيغة التضعيف[٧] وفي رواية لسيف أنه لم يمتنع أحد أن يصلي عليه من شيء، وأن مروان صلى عليه[٨].

---

(١) الطبراني، المعجم الكبير (١/ ٧٩).

(٢) وقد أدخل هذا البستان في البقيع، فهو اليوم في جهته الشمالية الغربية؛ وبالتحديد مقابل طرف عمارة الأوقاف رقم (٢) الجنوبي الغربي.

(٣) الطبري، تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٤١٣-٤١٤)، وإسناده ضعيف جداً بالواقدي، كما أن فيه رجلاً مجهولاً.

(٤) من رواية الواقدي أيضاً.

(٥) أبو عرب، المحن (٦٥).

(٦) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٥٤٢).

(٧) أسد الغابة (٣/ ٤٩١).

(٨) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٥٣٨).

وهذه الروايات التي تثبت منع الصلاة عليه، ويثبت بعضها عدم الصلاة عليه - كما تقدم- شديدة الضعف من حيث الإسناد، ويضاف إلى ضعف أسانيدها نكارة متونها.

فقد ثبت -كما تقدم- في الرواية الصحيحة أنه صُلي عليه، بل وتفصل روايات يسيرة الضعف، فتذكر أسماء الذين صلوا عليه، وهم:

جبير ابن مطعم(١) وحكيم بن حزام(٢) وحويطب بن عبد العزى(٣)، والزبير بن العوام(٤) ومالك بن أبي عامر كما تقدم، ومروان بن الحكم(٥) والمسور بن مخرمة (٦) ونيار الأسلمي، وأبوجهم بن حذيفة العدوي(٧) ونائلة بنت الفرافصة الكلبية زوجته، وأم البنين بنت عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزارية(٨).

---

(١) أبو زرعة، التاريخ (١٨٧) بإسناد منقطع أو معضل.

(٢) خليفة بن خياط، التاريخ (١٧٧) دون إسناد، وابن سعد، الطبقات (٣/ ٧٨) بإسناد ضعيف جداً، فيه الواقدي، وموسى بن محمد التميمي، وكلاهما متروك، والطبراني، المعجم الكبير (١/ ٧٨-٧٩).

(٣) الطبراني، المعجم الكبير (١/ ٧٨-٧٩).

(٤) أحمد، المسند (بتحقيق أحمد شاكر ٢/ ١١) بإسناد صحيح إلى قتادة، وقتادة لم يدرك عثمان ﷺ، فهو منقطع،

وابن سعد، الطبقات (٣/ ٧٩)، ورجاله رجال الشيخين إلا الربيع بن مالك بن أبي عامر، فلم يوثقه غير ابن حبان، وذكر ذلك الزبير بن بكار (ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان ٥٣٢).

(٥) الطبري، تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٤١٥)، من طريق سيف بن عمر التميمي.

(٦) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٥٤٢) وذكره خليفة بن خياط دون إسناد بلفظ «ويقال» (التاريخ ١٧٧).

(٧) ابن سعد، الطبقات (٣/ ٧٨) بإسناد ضعيف جداً بالواقدي المتروك، وبموسى بن محمد التميمي المنكر الحديث.

(٨) ذكر ذلك الزبير بن بكار، دون إسناد (ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان ٥٣٢).

وفي رواية ضعيفة أيضاً أنه وُضع على سريره في البيت، والناس يجيئون فيصلون عليه، وأن رجلاً كان قد أعطى الله عهداً إن قدر أن يلطم وجه عثمان إلا لطمه، فدخل كأنه يصلي عليه، فوجد خلوة فرفع الثوب عن وجهه فلطم وجهه وسجاه، فيبست يمينه[1].

ولا شك أن الظروف التي كانت تحيط بجنازته والصلاة عليه ودفنه، كانت حرجة للغاية، حيث إن الخارجين عليه كانوا محيطين بالدار، كما أن الصلاة عليه كانت ليلاً.

وهذا يبين لنا جلياً عذر من لم يصلِّ عليه ممن كان في المدينة إذ ذاك، على فرض صحة نقل ما يثبت ذلك.

ولم يرد أن أحداً من الصحابة ﷺ امتنع عن الصلاة عليه إلا ما روي بإسناد ضعيف عن بعض الأنصار، وإضافةً إلى ضعف الإسناد، فإن الرواية أبهمت أسماء هؤلاء الممتنعين عن الصلاة عليه، فلم تعيّن اسم واحدٍ منهم سوى شخصين اثنين، ويكفينا في ردّها أنها ضعيفة الإسناد.

كما أنها لا تدل على أنه لم يصلّ عليه سوى من سمتهم الروايات، فلا نفي لصلاة كبار الصحابة عليه، كعلي وطلحة والزبير وغيرهم.

---

(١) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٤٥٨ وقسم النساء ٤١١) من طريق البخاري وفيه عيسى بن منهال، لم يوثقه غير ابن حبان.

متفرقات عن الفتنة

أولاً: ما أثر عن الصحابة في أثر قتل عثمان ﷺ:

استشهد عثمان ﷺ وفاز بالجنة على بلوى أصابته، كما أخبره النبي ﷺ وأخبر الصحابة معه بفتنة قتله، وبشيء من التفصيلات التي ستكون فيها.

والروايات تثبت أنه أسرَّ إليه بشيء لم يكن يرغب عليه الصلاة والسلام إعلانه، فاختص عثمان به دون غيره[1].

ولكن هل أخبر النبي ﷺ أحداً من الصحابة رضوان الله عليهم بأثر استشهاده ﷺ على الأمة؟

لم يصرح أحد من الصحابة بذلك فيما وصل إلينا من روايات، وقد روى بعضهم شيئاً من آثار استشهاده، فهل ذلك بإخبار منه ﷺ أم مجرد تفرس وبعد نظر منهم رضوان الله عليهم؟

كلا الاحتمالين وارد، لأنهم ليسوا ممن يطلق للسانه العنان دون وعي بما يقول، فيقولون بغير علم، كما أنهم أقوى الناس إيماناً بعد الأنبياء والرسل، فالتفرس أقرب ما يكون إليهم من غيرهم.

فمن ذلك ما قاله ثمامة بن عدي ﷺ[2] لمّا بلغه قتل عثمان ﷺ وذلك في خطبة خطبها، بكى فيها بكاءً شديداً فلما أفاق واستفاق[3]..................................

(١) وقد تقدم تفصيل ذلك في موضع سابق.

(٢) ثمامة بن عدي القرشي، أمير صنعاء الشام لعثمان ﷺ قال الطبري: كان من المهاجرين وشهد بدراً (الذهبي، التجريد ١/ ٧٠).

(٣) الاستفاقة: من أفاق، إذا رجع إلى ما كان قد شغل عنه وعاد إلى نفسه، ومنه إفاقة المريض والمجنون والمغشي عليه والنائم (مجد الدين ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: ٣/ ٤٨١).

قال: «اليوم انتزعت خلافة النبوة من أمة محمد ﷺ، وصارت ملكاً وجبرية، من أخذ شيئاً غلب عليه»[١].

فقد عبر ثمامة عن معنى عميق، يتصل بفهم نظام الخلافة، وأنه شورى، وأن هدمه بالقوة يحوِّل نظام الحكم إلى ملك جبري.

وكان إحساسه بخطورة التحول عميقاً، وألمه لذلك شديداً؛ مما يدل على وعي بالسنن الاجتماعية التي سنها الله في خلقه.

وفعلاً وقع ما قاله ثمامة ﷺ إلا أنه لم يقع بعد استشهاد عثمان ﷺ مباشرة، فقد تولى الخلافة من بعده علي ثم معاوية ﷺ، ولم تكن خلافتهما كذلك، بل وقع ذلك بعدها.

كما ترتب على استشهاد عثمان ﷺ مفاسد كثيرة، فقد انكشفت حصون الإسلام، وسهل على الأعداء استهدافه، وفي ذلك يقول سمرة بن جندب ﷺ[٢]:

---

(١) رواه ابن سعد، الطبقات (٣/ ٨٠)، والبخاري، التاريخ الكبير (٢/ ١٧٦)، وابن منده (كما في الإصابة ١/ ٢٠٤).
كلهم من طريق أبي قلابة عن أبي الأشعث عن ثمامة، وهذا إسناد صحيح موصول صححه الحافظ ابن حجر.
ورواه عبد الرزاق، المصنف (١١/ ٤٤٧)، وابن سعد، الطبقات (٣/ ٨٠)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٤٩١)، وابن الأثير، أسد الغابة (١/ ٢٩٦)، كلهم من طريق أيوب عن أبي قلابة عن ثمامة، وهذا إسناد منقطع، لكن يتقوى بما قبله.

(٢) سمرة بن جندب بن هلال الفزاري، حليف الأنصار، صحابي مشهور، له أحاديث، مات في البصرة سنة ٥٨هـ، ع (التقريب/ ٢٦٣٠).

«إن الإسلام كان في حصن حصين، وإنهم ثلموا[١] في الإسلام ثلمة بقتلهم عثمان، وإنهم شرطوا[٢] في الإسلام شرطة، وإنهم لا يسدون ثلمتهم -أو لا يسدونها- إلى يوم القيامة»[٣].

وحقاً فإن الإسلام كان في حصن التآلف والمحبة، يجمع بين أبنائه الإيمان بالله جل وعلا.

فلما تسلل إليه أعداؤه تحت ستار الإسلام، وفعلوا ما فعلوا بعثمان ﷺ زال الحصن ووقع القتال بينهم[٤].

ولعل قول سمرة هذا كان بعد وقوع الفتن التي حدثت في خلافة علي ﷺ، لأن سمرة توفي سنة ثمان وخمسين بعد الهجرة.

ويبين حذيفة ﷺ[٥] أثر قتل عثمان ﷺ على التزام الناس بالإسلام وفهم معانيه بقوله لما بلغه قتل عثمان:

---

(١) ثلموا ثلمة: الثلمة فرجة المكسور والمهدوم (الفيروز آبادي القاموس المحيط ٤/ ٨٧).

(٢) شرطوا: الشرط بزغ الحجام بالشرط (ابن منظور، لسان العرب، ٧/ ٣٣٢).

(٣) رواه ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٤٩٣)، بإسناد حسن.

(٤) أما ما جرى في عهد أبي بكر الصديق ﷺ من حروب المرتدين، فإنها لم تقع بين المسلمين، إنما وقعت بين المسلمين والمرتدين عن الإسلام، فمنهم من مات على كفره، ومنهم من رجع إلى الإسلام.

(٥) حذيفة بن اليمان، حليف الأنصار، صحابي جليل من السابقين، صح في مسلم أن رسول الله ﷺ أعلمه بما كان وما يكون إلى أن تقوم الساعة، وأبوه صحابي أيضاً، استشهد بأحد، ومات حذيفة في أول خلافة علي ﷺ سنة ٣٦هـ ع (التقريب/ ١١٥٦)، والمقصود بقوله: «أعلمه بما كان...» أي: من أمور الفتن، فإن علم الغيب لا يعلمه إلا الله.

«اليوم نزل الناس حافة[١] الإسلام، فكم من مرحلة[٢] قد ارتحلوا عنه»[٣].

ولا شك أن ذلك قد وقع فعلاً فـإنَّ المجتمـع في عهـد النبـي ﷺ وعهـد أبي بكـر وعمر وعثمان ﷺ كان أقوى التزاماً بالإسلام ومعانيه وفهمه.

ويظهر من كلام حذيفة ﷺ أنهم درجـوا في الـضعف، والتـدني، وعـبر عـن ذلـك بالارتحال عن الإسلام مراحل، حتى وصلوا إلى حافته؛ أي: طرفه، بعد قتل عثمان.

ولأقوال حذيفة ﷺ في ذلك أهمية عظيمة جداً، لوعيه العميـق بـالفتن، وذلـك لمـا صح أن النبي ﷺ أعلمه بما كان وبما يكون من الفتن إلى أن تقوم الساعة[٤].

ولم يكتف حذيفة ﷺ بهذا الوصف لما حصل للإسلام بقتل عثمان ﷺ بل صرح بأن قتله فتنة، وأنها أول الفتن[٥] وحقاً فإنها فتنة توالت بعدها الفتن كما جزم ﷺ بأن مـصير قتلة عثمان ﷺ في الآخرة إلى النار.

(١) حافة الشيء جانبه وطرفه (الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ٣/ ١٣٥)، وابـن منظـور، لـسان العرب (٩/ ٥٩)، وقد ذكر ابن منظـور ومجـد الـدين بـن الأثـير: أن حذيفـة ﷺ قـال: لمـا قتـل عمر ﷺ: وذكراه، ولم أقف على ما اعتمداه في ذلك، فلعله وهم والله أعلـم. انظـر (النهايـة في غريب الحديث والأثر ١/ ٤٦٢).

(٢) المرحلة هي: المنزلة يرتحل منها (ابن منظور، لسان العرب ١١/ ٢٨٠).

(٣) رواه ابن أبي شيبة، المصنف (١٥/ ٢٠٦) بإسناد صحيح رجاله رجال مسلم.

(٤) رواه مسلم في صحيحه (٢٢١٦-٢٢١٧).

(٥) رواه يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ (٢، ٧٧٠)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمـة عـثمان (٤٥٩) وإسناده حسن.

ويبين عبد الله بن سلام رضي الله عنه[١] لقتلة عثمان رضي الله عنه أنهم لن يهرقوا محجماً من دم في الفتنة إلا ازدادوا من الله بعداً، وذلك في قوله لهم: «والله لا تهرقون محجماً من دم إلا ازددتم به من الله بعداً»[٢].

وبذلك يوافق ابن سلام حذيفة رضي الله عنهما في أن قتل عثمان رضي الله عنه سبب في ضعف الأمة الإسلامية، ونقص في تمثلها لمعاني الدين، بل يقعِّد قاعدة عامة تقول أنهم:كلما أهرقوا دماً كلما ازدادوا من الله بعداً.

وعبد الله بن سلام رضي الله عنه كان من أحبار اليهود[٣] وسادتهم[٤] قبل إسلامه، فقد أنزل الله فيه:﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثۡلِهِۦ ﴾[٥][٦] وثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم شهد له بأنه سيموت وهو متمسك بالعروة الوثقى[٧].

فأقواله ومواقفه لها أهمية منبثقة من هاتين الشهادتين له، إذ هو محافظ على بصيرته الناقدة ومقاييسه الإسلامية في ظروف الفتنة التي عصفت بالكثيرين، ومن هنا فسر

---

(١) عبد الله بن سلام الإسرائيلي، أبو يوسف، حليف بني الخزرج، قيل: كان اسمه الحصين، فسماه النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله، مشهور له أحاديث وفضل، مات بالمدينة سنة ٤٣هـ، (التقريب/ ٣٣٧٩).

(٢) رواه ابن سعد، الطبقات (٣/ ٨١)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٤٩٠)، وإسناده صحيح.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء (٢/ ٤١٤).

(٤) سير أعلام النبلاء (٢/ ٤١٦).

(٥) سورة الأحقاف، الآية (١٠).

(٦) رواه البخاري، الجامع الصحيح (مع فتح الباري ٧/ ١٢٨)، ومسلم، الجامع الصحيح (٤/ ١٩٣٠-١٩٣١).

(٧) رواه البخاري، الجامع الصحيح (مع فتح الباري ٧/ ١٢٩، ١٢/ ٤٠١)، ومسلم، الجامع الصحيح (٤/ ١٩٣١).

بعضهم أنه المقصود بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[١] أي: التوراة، قال مجاهد: «هو عبد الله بن سلام»[٢].

وبما أن أخباره هذه تتضمن أموراً غيبية، فإنّ ذلك يزيد الثقة بأن لها مصدراً موثوقاً عنده وإلا لما حدَّث بها. وهو الصحابي الذي ذكر بالقرآن العظيم بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[٣].

ومما ثبت عنه في ذلك أنه خرج يوماً على قتلة عثمان رضي الله عنه ونهاهم عن قتله، وأخبرهم أنه لم يبق من أجله إلا القليل، وقال لهم: «اتركوا هذا الرجل أربعين ليلة، فوالله لئن تركتموه فليموتن إليها، فأبوا، ثم خرج عليهم بعد ذلك بأيام، فقال: اتركوه خمس عشرة ليلة، فوالله لئن تركتموه ليموتن إليها»[٤].

وأقسم لهم بأنهم إن قتلوه فلا يصلون جميعاً أبداً[٥] ووقع فعلاً ما قاله ابن سلام رضي الله عنه، من حيث تفرق قلوب القوم، حتى إن الحسن البصري يقول: فوالله إن صلى القوم جميعاً إن قلوبهم لمختلفة[٦].

---

(١) سورة الرعد، الآية (٤٣).

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء (٢/ ٤١٨)، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٢/ ٥٢١) وذكر ابن كثير أن في ذلك خلافاً، وانظر فتح القدير للشوكاني (٣/ ٩١-٩٢).

(٣) سورة الرعد الآية «٤٣».

(٤) رواه عبد الرزاق، المصنف (١١/ ٤٤٤)، ويعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ: (١/ ٤١٨)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٥٣-٣٥٤)، وحسنه البوصيري، وابن حجر (المطالب العالية ٤/ ٢٨٦-٢٨٧)، وفيه عنعنة الزهري، وهو مدلس من المرتبة الثالثة.

(٥) رواه ابن أبي شيبة، المصنف (١٥/ ٢٠٤، ٢٠٧)، بإسناد صحيح.

(٦) خليفة بن خياط، التاريخ (١٧١)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٥١)، بإسناد حسن إلى الحسن.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «لم تحدث في خلافة عثمان بدعة ظاهرة، فلما قُتل وتفرق الناس حدثت بدعتان متقابلتان....»[١].

كما حذر ابن سلام رضي الله عنه: من ذهاب الملائكة على إثر قتله، تلك الملائكة التي أحاطت بالمدينة منذ قدمها النبي ﷺ، وأن ذهابهم هذا أبدي فلن يعودوا بعد ذهابهم أبداً[٢] ولم تبين الرواية أي الملائكة المقصودين بقوله، أهم ملائكة مخصوصون أم ماذا؟ فإنَّ الملائكة الذين يكتبون الحسنات وكذلك الذين يكتبون السيئات لن يذهبوا، إلا بخروج روح صاحب الجسد.

وأيضاً فإن النبي ﷺ أخبر أن الملائكة تحيط بالمدينة آخر الزمان حينما يحاول الدجال اقتحام المدينة، فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «على أنقاب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال» وعن أبي بكرة عنه ﷺ: «لا يدخل المدينة رُعب المسيح الدجال ولها يومئذ سبعة أبواب على كل باب ملكان»[٣] والأثر إذا عارض الحديث، فإن الحديث يقدم عليه.

وحذرهم أيضاً من انسلال سيف الله عليهم، فلا يُغمد أبداً أو إلى يوم القيامة وقد كان مغموداً عنهم، وأخبرهم أيضاً بأنه لم يقتل نبي قط إلا قتل به سبعون ألفاً، ولا خليفة إلا قتل به خمسة وثلاثون ألفاً قبل أن يجتمع الناس، وذكر لهم أنه قُتل على دم يحيى بن زكريا سبعون ألفاً.

---

(١) منهاج السنة النبوية (٦/ ٢٣١).

(٢) رواه عبد الرزاق، المصنف (١١/ ٤٤٥)، وأبو عرب، المحن (٦٨)، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان (٣٥٤-٣٥٦)، وحسنه البوصيري (المطالب العالية ٤/ ٢٨٧) وإسناده صحيح.

(٣) البخاري، الجامع الصحيح (فتح الباري:١٣/ ٩٠).

وهذا التفصيل منه ﷺ يؤكد لنا أنه لا يتحدث بذلك تخرصاً، ولا تفرساً، بل بعلم راسخ وأكيد.

ثانياً: نقد بعض كتابات المعاصرين عن الفتنة:

بعد أن وفقني الله إلى جمع ودراسة أسانيد ومتون روايات الفتنة، وعرضها عرضاً تاريخياً، تكشّفت لي حقائق قد اشتهر ضدها، وانتشر في بطون كتب كثيرة؛ تناولت الحديث عن الفتنة من الكُتَّاب المعاصرين.

لذا رأيت أن أكشف في هذا الفصل عن بعض هذه الأخطاء التي وقع فيها بعض هؤلاء المعاصرين، واخترت كتاب كاتب يُعد من أبرزهم من حيث الشهرة، وتأثر الناس بأفكاره، وهو عباس محمود العقاد.

فقد ألف العقاد كتاباً أسماه: «ذو النورين عثمان بن عفان»، وطبع الكتاب عدة طبعات، وكان له رواج كبير بين بعض مثقفي العصر، ومدرسي التاريخ الإسلامي في المعاقل التعليمية في العالم، لما لمؤلفه من شهرة عالمية.

ومن طريق هؤلاء المدرسين، وغيرهم انتشرت أفكار المؤلف المبثوثة في الكتاب بين أبناء العالم الإسلامي، فالكتاب مرجع رئيس لدى كثير من أساتذة ومدرسي التاريخ الإسلامي في معاقل التعليم في العالم.

فقد أسهم الكتاب مساهمة فعالة قوية في تخييل صورة الفتنة في مجتمعنا المعاصر، فاستحق بذلك أن يُهتم به من حيث النقد والتصويب، لأن ذلك بمثابة تعديل لجزء كبير من صورة هذه الحادثة التاريخية في أذهان مثقفي عصرنا الحاضر.

والحق أن المؤلف أصاب في بعض المسائل التي وقع فيها كثير ممن كتب عن الفتنة؛ فنجده يعتدل إلى حد كبير في أكثر المسائل المتعلقة بشخصية عثمان ﷺ، مع وجود ملحوظات شذ فيها عن هذا الاعتدال سيأتي ذكرها.

وكاد أن يُصيب في تفسير الفتنة، وألمح إلى الرد على بعض التفسيرات الخاطئة للفتنة.

ووصف قتلة عثمان ﷺ بأوصاف تليق بقبحهم، وفي الوقت نفسه برّأ الصحابة من هذه الفعلة الشنيعة، كما برأهم من تهمة التحريض على عثمان ﷺ، إلا أنه يقع أحياناً فيما يناقض ذلك، كما سيأتي:

وردَّ على التهم التي وُجهت إلى عثمان ﷺ بردود ضعيفة، ثم زل فنقض بعض هذه الردود كما سيأتي بيانه.

وأطال في الرد على من وصف شخصية عثمان ﷺ بالضعف، وكان ينتهز الفرص من الأحداث ليدفع هذه التهمة عن هذا الخليفة الراشد ﷺ، وهذا من الإيجابيات التي في الكتاب.

وقد لاحظت على الكتاب أموراً تتعلق بمنهجه في التأليف، وأخرى تتعلق ببعض الحقائق التاريخية، وقد أعرضت عما لا علاقة له بالفتنة إلا في مسألة واحدة ذكرتها؛ لأنها تساعد على تصور روح المؤلف أثناء كتابته لهذا الكتاب.

فمن الأمور المنهجية ما يلي:

١ - عدم عزو المعلومات إلى مصادرها، وخلو الكتاب من الحواشي الموثقة للمعلومات التاريخية، فليس في الكتاب كله إلا ثلاث عشرة حاشية، اثنتا عشرة منها لتوضيح النص، وواحدة خرَّج فيها شعراً، بعزوه إلى الطبري، وابن الأثير، وذلك

للإشارة إلى ما فيهما من اختلاف مع ما ذكره المؤلف في المتن، والعجيب أنه لم يذكر المصدر الذي اعتمده، فخالف ما في الطبري وابن الأثير[1].

وإهمال عزو الحقائق والمعلومات التاريخية إلى مصادرها داءٌ منتشر في جُلِّ الكتّاب المعاصرين، وهو خطأ ظاهر، فإنهم لم يشاهدوا الأحداث ليصفوها للقراء، ولم يبرزوا مصادرهم المعتمدة في هذا التصوير التاريخي، مما يضعف ثقة القارئ في كتاباتهم، كما أنه يتيح الفرصة لمن يريد أن يلفق أو يخترع معلومات ويلصقها بالتاريخ الإسلامي، أن يفعل ذلك.

٢- عدم تحققه من صحة الروايات.

٣- اعتماده عدداً من الروايات التي لم يبين صحتها من ضعفها، ولا نعرف المنهج الذي اعتمده في اختيارها دون غيرها.

٤- يتوسع في تحليل بعض الروايات الضعيفة، ويبني عليها الصورة التاريخية، بينما يهمل روايات أخرى أكثر منها وأصح وأوثق.

٥- لم يذكر المؤلف قائمة مصادره، لنتبين سبب اعتماده على بعض الروايات دون بعضها الآخر، وليعلم القارئ مواطن الضعف في الكتاب ليتممه من المصادر الأخرى التي لم يعتمدها المؤلف، وليعلم مقدار استفادته منها، ومنهجه الذي سار عليه في اختيار الروايات.

٦- إن روح الكتاب والصياغة فيها شيء من البعد عن الصبغة الإسلامية الشرعية، ومما لوحظ عليه من ذلك عدم افتتاحه بالبسملة والحمدلة، وهذه سمة

---

(١) ذو النورين عثمان بن عفان (ص: ١٢١).

يتصف بها العقاد فيما اطلعت عليه من كتبه[1] ولا شك أن انتهاج مثل ذلك يدل دلالة واضحة على مدى تدين صاحبه، ومدى التزامه بالعادات والتقاليد الإسلامية، ولعل سبب ذلك هو التقليد الأعمى للإفرنج الذين تتلمذ عليهم.

أما الأخطاء العلمية التي وقفت عليها في هذا الكتاب فهي كما يلي:

١- لم يحقق المؤلف في مسألة الكتاب المزوَّر، واستعمل بعض العبارات المحتملة للتصديق والتكذيب، كقوله: «ثم بلغ الكتاب أجله، بقصة ذلك الكتاب الذي قيل أنهم وجدوه مع غلام لعثمان...»[2].

والحق أنه كتاب مزوَّر على عثمان ﷺ، فلم يكتبه ولم يأمر بكتابته، ولم يعلم به، كما تقدم إيضاح ذلك.

٢- وذكر أن الكتاب المزوَّر المنسوب إلى عثمان ﷺ أمراً منه بجلد عبد الرحمن بن عديس، وعمرو بن الحمق، وعروة البياع[3] وحبسهم وحلق رؤوسهم ولحاهم وصلب بعضهم[4].

ولعله اعتمد في ذلك على رواية الواقدي التي رواها الطبري في تاريخه، والواقدي متروك فيكون الإسناد ضعيفاً جداً.

---

(١) انظر كتبه: (ذو النورين عثمان)، طبعة مكتبة دار العروبة، وشاعر الغزل (لعمر بن أبي ربيعة)، و(جميل بثينة)، و(شعراء مصر)، و(رواية قمبيز في الميزان)، و(تذكار جيتي)، و(عرائس الشيطان)، وهذه الكتب السبعة طبعتها دار الكتاب العربي في مجلد واحد، الطبعة الأولى ١٩٧٠م، و(عبقرية محمد ﷺ)، طبعة دار الكتاب العربي، فلن تجد بسملة ولا حمدلة في افتتاح أي كتاب منها.

(٢) ذو النورين عثمان بن عفان (ص: ١٤٧).

(٣) هكذا ورد عنده (البياع)، والصواب (النباع).

(٤) ذو النورين عثمان بن عفان (ص: ١٤٧).

وتخالف رواية الواقدي هذه الرواية الأقوى والأصح منها في بعض النقاط، فإنَّ فيها: «أن يصلبهم أو يقتلهم أو يقطع أيديهم وأرجلهم»[1].

فليس في الرواية الصحيحة تعيين الأشخاص المراد تعذيبهم، وليس فيها الجلد ولا الحبس ولا حلق الرؤوس واللحى.

وهذا الذي يبدو أنه الصحيح، فإنَّ مزوِّر الكتاب يبدو من براعته في التزوير أنه لا ينسب إلى عثمان ﷺ هذه الترهات، ولكنه التمس تضليل الناس بأن عثمان ﷺ رأى أن هؤلاء من المفسدين في الأرض، ويستحقون عقاب المفسدين في الأرض، وهو الذي ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى:

﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمۡ خِزۡيٞ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[2].

فهذا المفتري المزوِّر، يأمل أن تصدق كذبته التي قد يحكم بها عثمان ﷺ معتمداً على هذه الآية، أما إذا كانت بتلك الصورة فبعيد جداً أن يصدق نسبته إلى عثمان ﷺ أحدٌ من العقلاء، الذين يعرفون أن حدود التعزير في الإسلام لا تتجاوز نواهي الله جل وعلا، فليس للإمام أن يعزر بحلق اللحى، لأن حلقها معصية للرب، فقد تواترت الأدلة على تحريمه.

(١) انظر الملحق الرواية في قسم الدراسات الحديثية من أصل الكتاب رقم: [٦٤]، وإسناده حسن. فقد ذكرها المؤلف وأطال فيها الكلام.

(٢) سورة المائدة، الآية (٣٣).

الخاتمة

الحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء؛ نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

وبعد: فإنَّ أهمَّ النتائج التي ظهرت لي من خلال هذا البحث هي:

١- أنه قد صح عن رسول الله ﷺ إخباره بوقوع فتنة يُقتل فيها عثمان ﷺ، وأنه دعا الناس إلى أن يكونوا معه عند اشتعالها، وأنه حدد زمن وقوعها، وأن عثمان وأصحابه على الحق والهدى فيها.

٢- أنه أشار إلى عظم هذه الفتنة، حتى قرنها بموته ﷺ، وبفتنة الدجال، وأن من نجا منها فقد نجا، وأنه سيستشهد فيها عثمان ﷺ وهو على الحق صابراً على القتل معطياً له، شهيداً، ينتقل بعد شهادته هذه إلى جنة الخلد.

٣- أنه أخبر عثمان ﷺ بوقوع هذه الفتنة، وأنه سيطلب منه خلع الخلافة، وأمره بأن لا يفعل.

٤- أن النبي ﷺ بين عظم هذه الفتنة، وأن من نجا منها فقد نجا، وأن ذلك يشمل من عاصرها ومن لم يعاصرها، ونجاة من لم يعاصرها تكون بعدم الخوض فيها بالباطل.

٥- أن ما تناقلته المصادر من معايب ألصقت بعثمان ﷺ منها: ما صح صدوره من الخارجين عليه، ومنها: ما لم يصح، ومنها: ما اشتهر ولم أقف على إسناد له.

وأن هذه المعايب بأقسامها الثلاثة، إنما هي في الحقيقة إما مناقب له، وإما مفتراة عليه، وإما اجتهاد منه مأجور عليه. وما قولك في فراره يوم أحد؟!

٦- أن شخصية ابن سبأ شخصية حقيقية دلت على وجودها الروايات الصحيحة، ولم تنفرد بإثباتها روايات سيف بن عمر التميمي، بل رواها غيره بأسانيد صحيحة وضعيفة.

٧- وجوب الحذر عند الحديث عن مواقف عثمان ﷺ في الفتنة؛ لأن النبي ﷺ أرشده إلى مواقف يقفها عند حدوث هذه الفتنة لم يصلنا منها إلا اليسير.

٨- أن عقيدة السلف في الصحابة هي: عدم الخوض فيما شجر بينهم، إلا عند ظهور مبتدع يقدح بالباطل، فيجب عندئذ الدفاع عنهم بالحق والعدل.

٩- أن الله لا يرضى عن أحد من خلقه إلا وهو يعلم -سبحانه- أنه سيوافيه على مرضاته، وبما أن الصحابة قد ﷺ، فإن خاتمتهم حتماً ستكون على خير، وهذا ما وقع فعلاً.

١٠- أن عثمان ﷺ بذل ما بوسعه في سبيل إخماد الفتنة منذ قدوم أهل الأمصار، وإلى فتحه الباب ودخول القاتل عليه وقتله له.

١١- أن الصحابة رضوان الله عليهم بذلوا ما في وسعهم للدفاع عن عثمان يوم الدار، إلا أنه منعهم بل شدد في منعهم من ذلك، فحال بينهم، وبين ما يريدون من الدفاع عنه، وبما أنه أميرهم وتجب عليهم طاعته نفذوا أمره ولم يقاتلوا الخارجين عليه، بعد يأسهم من سماحه لهم بالدفاع.

١٢- أن من أسباب رفض عثمان القتال:

أ- علمه بأن هذه الفتنة ستنتهي بقتله لإخبار النبي ﷺ له بذلك.

ب- عدم رغبته بأن يكون أول من خلف رسول الله ﷺ في أمته بسفك الدماء.

ج- علمه بأن البغاة لا يريدون غيره، فكره أن يتوقَّى بالمؤمنين، وأحب أن يقيهم بنفسه.

د- عملاً بمشورة عبد الله بن سلام رضي الله عنه له بالكف عن القتال.

١٣- أنه لم يقع يوم الدار قتال عنيف، بل وقع اشتباك خفيف أدى إلى جرح الحسن بن علي رضي الله عنهما وحمله من الدار على إثر هذا الجرح.

١٤- أن عثمان رضي الله عنه رأى في النوم -في آخر يوم من أيامه- النبي صلى الله عليه وسلم ومعه أبا بكر وعمر رضي الله عنهما يقول له: يا عثمان أفطر عندنا، فأصبح صائماً، وأخرج من كان معه في الدار ممن كانوا يريدون الدفاع عنه، ثم وضع المصحف بين يديه، وأمر بفتح الباب، وأخذ يقرأ القرآن، فدخل عليه رجل أسود من أهل مصر يلقب بجبلة -لسواد بشرته- ولا يستبعد أن يكون هو عبد الله بن سبأ اليهودي؛ فقتله.

١٥- أنه لم يشترك في التحريض على عثمان رضي الله عنه فضلاً عن قتله أحد من الصحابة رضي الله عنهم؛ وأن كل ما رُوي في ذلك ضعيف الإسناد.

١٦- أن محمد بن أبي بكر لم يشترك في التحريض على قتل عثمان رضي الله عنه؛ ولا في قتله، وكل ما روي في اتهامه بذلك باطل لا صحة له.

١٧- أن قتله كان في صبيحة يوم الجمعة، الموافق لأوسط أيام التشريق؛ (الثاني عشر) من شهر ذي الحجة من السنة الخامسة والثلاثين بعد الهجرة.

١٨- أن سِنَّه عند قتله كانت: اثنتين وثمانين سنة على الراجح.

١٩- أنه قد ترتب على قتله رضي الله عنه فتن ومحن كثيرة، لا زالت الأمة الإسلامية تعاني منها إلى اليوم.

٢٠- أنه لا يوثق بمعظم كتابات المعاصرين عن فتنة مقتل عثمان ﷺ، لعدم تحري مصنفيها الروايات الصحيحة، في بناء الصورة التاريخية للفتنة، واعتمادها -في الغالب- على الروايات الواهية التي يرويها الضعفاء؛ ولعدم عزوهم المعلومات إلى مصادرها.

٢١- أن روايات محمد بن عمر الواقدي عن فتنة مقتل عثمان ﷺ فيها دس كثير، وتخالف الروايات الصحيحة -في أكثر الحقائق- وأنها تعكس صورة مشوهة عن الفتنة، وتبرز مواقف غير صحيحة للصحابة.

٢٢- أن روايات سيف بن عمر التميمي عن فتنة مقتل عثمان ﷺ، عبارة عن مجموعة روايات مسندة يحذف سيف أسانيدها، ثم يرويها من طريق عدد من شيوخه يصلون -أحياناً- إلى أربعة شيوخ، وأن روايات سيف هذه لا تخلو من القدح في بعض الصحابة واتهامهم بما هم منه براء، وتعتدل أحياناً فتظهر الصورة الصحيحة لمواقفهم.

٢٣- أن في الخروج على إمام المسلمين مضاراً كثيرة ويترتب عليه مفاسد كثيرة، فهؤلاء الخارجون على عثمان ﷺ أظهروا أنهم يريدون الإصلاح، وتجنيب المسلمين مفاسد ادعوا أنها ظهرت في خلافته ﷺ وها نحن نقف اليوم على ما أظهروه، وما فعلوه، وما ادعوا أنهم يهدفون إليه، فما الذي تحقق من تلكم الأهداف المزعومة؟ وماذا حصل للمجتمع الإسلامي في تلك الفترة من فتح باب الشر والفتن؟ فما الذي جناه المسلمون من خروجهم ذاك؟ ثم ماذا ترتب عليه من سلبيات على الإسلام بعامة إلى عصرنا هذا؟ فليعتبر أولو الأفئدة والأبصار، ولعلهم يعقلون.

إنهم شرذمة قليلون، حاقدون ناقمون، موتورون، تتكرر صور لهم في كل زمان، فتعاد الصورة، ويخرجون على ولاة الأمر لأغراض شخصية، وحقد شخصي، وحسد

أعمى بعاطفة هوجاء، جنَّب الله المسلمين شرور من يدمرون الإسلام لتحقيق مصالح شخصية.

ولو حصل في زمن من الأزمان أن وقع ولي الأمر في بعض الأخطاء، كما ادعى أولئك الخارجون على عثمان رضي الله عنه فإنه لا يجوز الخروج عليه شرعاً، وفي الخروج عليه مفاسد مترتبة، أشد وأرجح من تلك المفاسد المزعومة.

ورحم الله علماء السلف الذين هم على الأثر، متبعين غرس المصطفى عليه الصلاة والسلام حيث يقول: «اسمعوا وأطيعوا ولو تأمر عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة»، ويقول: «أطع الإمام وإن أخذ مالك وجلد ظهرك».

فرحمهم الله حيث يقولون: «ونرى الصلاة خلف كل بر وفاجر...».

فهؤلاء العلماء الأجلاء من أئمة السلف حذروا ومنعوا من الخروج على الإمام وإن جار، فكيف بالخروج عليه لمخالفته في مسائل اجتهادية هو فيها على الصواب، وهي مجال اجتهاد، للمجتهد المخطئ فيها نصيب من الأجر.

لقد حذر الإسلام من الخروج على الإمام لما في الخروج عليه من فتن ومحن وإحن وقواصم له، ولما فيه من عودة بالإسلام والمسلمين إلى الوراء أعواماً عديدة، وتضييع لجهود بذلت في سبيله كثيرة.

وأمروا -رحمهم الله- بلزوم الجماعة وعدم شق العصا من الطاعة، والموالاة لولي الأمر والطاعة له فيما ليس فيه معصية، بل جعلوا ذلك من صميم المعتقد الصحيح، وقد نبه على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في قاعدة جليلة بعنوان: «قاعدة جليلة في

وجوب طاعة الله ورسوله وولاة الأمر» حشد فيها الآيات والأحاديث والآثار عن السلف الصالح في ذلك[1].

(١) وقد طبعت ضمن مجموع الفتاوى (الجزء ٣٥/ ٥-١٧) ثم استلها الدكتور/ عبد الرزاق بن عبد المحسن العباد البدر، وحققها وقدم لها بمقدمة نفيسة زادت من فائدة الكتاب وطبعت عدة مرات، وقد أعادت طباعتها الجامعة الإسلامية فجزى الله الجميع خير الجزاء.

المراجع

١- ابن سبأ حقيقة لا خيال للدكتور/ سعدي الهاشمي/ ط١/ ١٤٠٦هـ/ مكتبة الدار بالمدينة المنورة.

٢- أسد الغابة لابن الأثير: عز الدين أبو الحسن علي بن محمد الجزري المتوفى سنة ٦٣٠هـ/ دار الفكر/ بيروت.

٣- الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم: أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني، المتوفى سنة ٢٨٧هـ/ مخطوط، منه مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية/ قسم المخطوطات.

٤- الأسامي والكنى لأحمد بن حنبل الشيباني، المتوفى سنة ٢٤١هـ بتحقيق عبد الله بن يوسف الجديع/ دار الأقصى/ الكويت/ الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٥- الاستيعاب في أسماء الأصحاب لابن عبد البر: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري المتوفى سنة ٤٦٣هـ/ دار العلوم الحديثة/ الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ.

٦- الإسلام والصحابة الكرام بين السنة والشيعة لمحمد بهجة البيطار.

٧- الإسناد من الدين ومن خصائص أمة سيد المرسلين للدكتور عاصم بن عبد الله القريوتي/ مكتبة المعلا/ الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٨- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ/ دار العلوم الحديثة/ الطبعة الأولى، ١٣٢٨هـ.

٩- الأعلام للزركلي/ دار العلم للملايين/ بيروت/ الطبعة السادسة ١٩٨٤م.

١٠- الأمالي للمحاملي: الحسين بن إسماعيل بن محمد المحاملي، المتوفى سنة ٣٣٠هـ/ مخطوط/ منه مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية/ قسم المخطوطات.

١١- الأنساب للمسعاني: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، المتوفى سنة ٥٦٢هـ، بتحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي/ دائرة المعارف العثمانية/ الهند/ الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ.

١٢- البداية والنهاية لابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، المتوفى سنة ٧٧٤هـ/ بتحقيق أحمد أبي ملحم وزملائه/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٣- التاريخ لابن معين: يحيى بن معين المتوفى سنة ٢٣٢هـ بتحقيق أحمد نور سيف/ مركز البحث العلمي/ إحياء التراث الإسلامي جامعة الملك عبد العزيز/ الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

١٤- التاريخ لابن زرعة الدمشقي: عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري، المتوفى سنة ٢٨١هـ/ بتحقيق شكر الله بن نعمة الله القوجاني/ مجمع اللغة العربية/ ١٤٠٠هـ.

١٥- التاريخ لخليفة بن خياط المتوفى سنة ٢٤٠هـ بتحقيق أكرم العمري/ دار طيبة/ الرياض/ الطبعة الثانية/ ١٤٠٥هـ.

١٦- التاريخ الصغير للبخاري: محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة ٢٥٦ه؛ بتحقيق محمود إبراهيم زايد/ دار المعرفة/ بيروت/ الطبعة الأولى/ ١٤٠٦هـ.

١٧- التاريخ الكبير للبخاري: محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة ٢٥٦هـ/ بتحقيق محمود إبراهيم زايد/ دار الكتب العلمية/ بيروت.

١٨- التبيين لأسماء المدلسين لسبط بن العجمي الشافعي/ بتحقيق يحيى شفيق/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١٩- التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة للسخاوي: شمس الدين السخاوي المتوفى سنة ٩٠٢هـ/ نشر أسعد طرابزوني/ ١٣٩٩هـ.

٢٠- التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان لمحمد بن يحيى بن أبي بكر الأشعري المالقي الأندلسي المتوفى سنة ٧٤١هـ/ بتحقيق محمود زايد/ دار الثقافة/ الدوحة/ الطبعة الأولى/ ١٤٠٥هـ.

٢١- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل للمعلمي عبد الرحمن بن يحيى المعلمي العمي اليماني/ المكتب الإسلامي/ بيروت/ الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

٢٢- الثقات لابن حبان البسيّ: محمد بن حبان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي المتوفى سنة ٩٦٥هـ/ مؤسسة الكتب الثقافية/ الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ.

٢٣- الجامع الصحيح لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري المتوفى سنة ٢٦١هـ/ بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي/ دار إحياء التراث/ بيروت.

٢٤- الجامع الصحيح للبخاري: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة المتوفى سنة ٢٥٦هـ/ مع فتح الباري.

٢٥- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: أبو عبد الرحمن عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة ٣٢٧هـ/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ الطبعة الأولى.

٢٦- الذهب المسبوك في تحقيق روايات غزوة تبوك لعبد القادر حبيب الله السندي/ مكتبة المعلا/ ١٤٠٦هـ.

٢٧- الرسالة المغنية في السكوت ولزوم البيوت لابن البناء: الحسن بن أحمد بن عبد الله البغدادي المتوفى سنة ١٤١٧هـ/ بتحقيق يوسف الجديع/ دار العاصمة/ عبد المعيد/ عالم الكتب/ بيروت/ الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ.

٢٨- الرواة المختلف فيهم لابن شاهين: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان المتوفى سنة ٣٨٥هـ/ ضمن كتاب تاريخ جرجان للسهمي/ تحت مراقبة الدكتور محمد عبد المعيد/ عالم الكتب/ بيروت/ الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ.

٢٩- الرواة المختلف فيهم لابن شاهين: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان المتوفى سنة ٣٨٥هـ/ مخطوط منه مصورة في مكتبة الشيخ حماد بن محمد الأنصاري؛ تغمده الله برحمته.

٣٠- الروض المعطار في خبر الأقطار لمحمد بن عبد المنعم الحميري المتوفى سنة ٩٠٠هـ/ تحقيق الدكتور إحسان عباس/ مكتبة لبنان/ بيروت/ الطبعة الثانية/ ١٩٨٤.

٣١- الرياض النضرة في مناقب العشرة للمحب الطبري: أبو جعفر أحمد/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٣٢- الزهد/ للإمام أحمد بن حنبل الشيباني المتوفى سنة ٢٥٦هـ/ بتحقيق الدكتور محمد جلال شرف/ دار النهضة العربية/ بيروت.

٣٣- السنن للدارمي: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي المتوفى سنة ٢٥٥هـ بتحقيق محمد أحمد دهمان/ دار إحياء السنة النبوية/ بيروت.

٣٤- السنن لسعيد بن منصور المتوفى سنة ٢٢٧هـ/ بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٣٥- السنن للنسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي المتوفى سنة ٣٠٣هـ/ دار إحياء التراث العربي/ بيروت/ الطبعة الأولى.

٣٦- السنن لأبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي المتوفى سنة ٢٧٥هـ/ بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

٣٧- السنن الكبرى للبيهقي: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨هـ/ دار الكتب العلمية/ بيروت.

٣٨- السنن بشرح السيوطي للنسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي المتوفى سنة ٣٠٣هـ/ بترقيم أبي غدة/ دار المعرفة/ بيروت/ مكتبة المطبوعات الإسلامية/ حلب/ الطبعة الأولى.

٣٩- السيرة النبوية لابن هشام/ بتحقيق مصطفى السقا/ مؤسسة علوم القرآن/ ١٤٠٤هـ.

٤٠- الصارم المسلول على شاتم الرسول لابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم المتوفى سنة ٧٢٨هـ/ المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١١هـ.

٤١- الضعفاء الكبير للعقيلي: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي بتحقيق عبد المعطي أمين قلعجي/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ الطبعة الأولى.

٤٢- الطبقات الكبرى لابن سعد: محمد بن سعد المتوفى سنة ٢٣٠هـ/ المجلس العلمي في الجامعة الإسلامية في المدينة النبوية/ الطبعة الأولى.

٤٣- الطبقات لخليفة بن خياط. شباب. العصفري المتوفى سنة ٢٣٠هـ/ بتحقيق أكرم ضياء العمري/ دار طيبة/ الرياض/ الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

٤٤- الطبقات الكبرى لابن سعد: محمد بن سعد المتوفى سنة ٢٣٠ هـ/ دار صادر/ بيروت.

٤٥- العبر في خبر من غبر للذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ/ بتحقيق أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٤٦- العواصم من القواصم لابن العربي: أبو بكر بن العربي المالكي المتوفى سنة ٥٤٣هـ/ بتحقيق محب الدين الخطيب/ دار الكتب السلفية/ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٤٧- الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني لأحمد بن عبد الرحمن الساعاتي/ دار إحياء التراث/ بيروت/ الطبعة الثانية.

٤٨- الفرق بين الفرق لعبد القاهر بن طاهر البغدادي الإسفرائيني، المتوفى سنة ٩٢٤هـ/ ط١، ١٤٠٥هـ/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ لبنان.

٤٩- الفهرست لابن النديم: أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق المعروف بالوراق المتوفى سنة ٤٣٨هـ/ دار المعرفة/ بيروت ١٣٩٨ هـ.

٥٠- الفهرست لابن النديم/ بتحقيق رضا تجدد.

٥١- القاموس المحيط للفيروز آبادي: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي/ تحقيق مكتب تحقيق التراث/ مؤسسة الرسالة/ بيروت/ الطبعة الثانية/ ١٤٠٧هـ.

٥٢- القاموس المحيط للفيروز آبادي: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي/ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي/ مصر/ الطبعة الثانية ١٣٧١هـ.

٥٣- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي: محمد بن أحمد بن محمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ، بتحقيق لجنة من العلماء/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ الطبعة الأولى/ ١٤٠٣هـ.

٥٤- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي: عبد الله بن عدي الجرجاني المتوفى سنة ٤٦٥هـ/ دار الفكر/ بيروت/ الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٥٥- الكفاية للخطيب البغدادي: لأبي بكر بن علي بن ثابت المتوفى سنة ٤٦٣هـ/ دار الكتب الحديثة/ القاهرة/ الطبعة الثانية.

٥٦- الكنى للحاكم: محمد بن عبد الله بن حمدويه النيسابوري المتوفى سنة ٤٠٥هـ/ مخطوط/ منه نسخة مصورة في مكتبة الشيخ حماد بن محمد الأنصاري – رحمه الله رحمة واسعة-.

٥٧- الكنى لمسلم بن الحجاج النيسابوري/ مخطوط/ صورته/ دار الفكر/ بيروت/ وقدم له مطاع الطرابيشي.

٥٨- الكنى والأسماء للدولابي: محمد بن أحمد بن حماد الدولابي المتوفى سنة ٣١٠هـ/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

٥٩- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات لابن الكيال: محمد بن أحمد بتحقيق عبد القيوم عبد رب النبي/ مركز البحث العلمي وإحياء التراث في جامعة أم القرى/ مكة المكرمة/ الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.

٦٠- المجتمع المدني الجهاد ضد المشركين للدكتور أكرم العمري/ الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٦١- المحن لأبي عرب: محمد بن أحمد بن تميم التميمي المتوفى سنة ٣٣٣هـ بتحقيق يحيى وهيب الجبوري/ دار الغرب الإسلامي/ الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٦٢- المراسيل لابن أبي حاتم: محمد بن عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة ٣٢٧هـ/ بتعليق أحمد عاصم الكاتب دار الكتب العلمية/ بيروت/ الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٦٣- المستدرك للحاكم: محمد بن عبد الله بن حمدويه النيسابوري المتوفى سنة ٤٠٥هـ/ دار المعرفة/ بيروت.

٦٤- المستقصى في أمثال العرب لأبي القاسم: جار الله محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨هـ/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ الطبعة الثانية/ ١٣٩٧هـ.

٦٥- المسند لابن الجعد: أبو الحسن علي بن الجعد الجوهري المتوفى سنة ٢٣٠هـ/ بتحقيق عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي/ مكتبة الفلاح/ الكويت/ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٦٦- المسند لأبي داود الطيالسي: سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي المتوفى سنة ٢٠٤هـ/ مكتبة المعارف/ الرياض.

٦٧- المسند لخليفة بن خياط المتوفى سنة ٢٤٠هـ/ بتحقيق الدكتور/ أكرم بن ضياء العمري/ الشركة المتحدة للتوزيع/ بيروت/ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٦٨- المسند لأبي يعلى الموصلي: أحمد بن علي بن المثنى التيمي المتوفى سنة ٣٠٧هـ/ بتحقيق حسين سلم أسد/ دار المأمون للتراث/ دمشق بيروت/ الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٦٩- المسند لأحمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١هـ/ بتحقيق أحمد شاكر/ دار المعارف/ مصر/ الطبعة الرابعة ١٣٧٣هـ.

٧٠- المسند لأحمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١هـ/ دار صادر/ بيروت.

٧١- المسند للحميدي: عبد الله بن الزبير الحميدي المتوفى سنة ٢١٩هـ/ بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي/ عالم الكتب/ بيروت.

٧٢- المصاحف لابن أبي داود: أبي بكر عبد الله بن أبي داود سليمان السجستاني المتوفى سنة ٦٥٦هـ/ مؤسسة قرطبة/ الأندلس.

٧٣- المصاحف لابن أبي داود: أبي بكر عبد الله بن أبي داود سليمان السجستاني المتوفى سنة ٦٥٦هـ/ دار الكتب العلمية / بيروت/ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٧٤- المصنف لابن أبي شيبة: عبد الله بن محمد المتوفى سنة ٢٣٥هـ بتحقيق عبد الخالق الأفغاني.

٧٥- المصنف لعبد الرزاق بن همام الصنعاني المتوفى سنة ٢١١هـ بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي/ المكتب الإسلامي/ بيروت/ الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

٧٦- المطالب العالية لابن حجر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي/ دار الباز.

٧٧- المعجم لابن الأعرابي: أحمد بن محمد بن زياد بن بشر الأعرابي المتوفى سنة ٣٤٠هـ/ مخطوط.

٧٨- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي لونسنك مكتبة بريل/ ليدن/ ١٩٣٦م.

٧٩- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن لمحمد فؤاد عبد الباقي/ دار الحديث/ القاهرة/ الطبعة الثانية/ ١٤٠٨هـ.

٨٠- المعجم المفهرس لابن حجر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، منه نسخة مصورة؛ في قسم المخطوطات في مكتبة الجامعة الإسلامية.

٨١- المعجم الكبير للطبراني: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني المتوفى سنة ٣٦٠هـ بتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي/ وزارة الأوقاف والشؤون الدينية إحياء التراث الإسلامية/ الطبعة الثانية.

٨٢- المعرفة والتاريخ للبسوي: أبو يوسف يعقوب بن سفيان البسوي المتوفى سنة ٢٧٧هـ بتحقيق الدكتور/ أكرم بن ضياء العميري/ مؤسسة الرسالة/ بيروت/ الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.

٨٣- المغني في الضعفاء للذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ بتحقيق محمد صالح عبد العزيز المراد/ المجلس العلمي إحياء التراث الإسلامي/ الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة/ الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٨٤- المقصد العلي للهيثمي: علي بن أبي بكر الهيثمي، المتوفى سنة ٧٠٨هـ، مخطوط.

٨٥- المنتخب لعبد بن حميد المتوفى سنة ٢٤٩هـ بتحقيق مطصفى العدوي/ دار الأرقم للنشر والتوزيع/ الكويت ١٤٠٥هـ.

٨٦- الموطأ لمالك بن أنس المتوفى سنة ١٧٩هـ/ بتصحيح وترقيم وتخريج: محمد فؤاد عبد الباقي/ دار إحياء الكتب العلمية، القاهرة.

٨٧- النبذة في ترجمة أبي ذر وتاريخ الربذة للشيخ علي بن ثائب العمري/ الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٨٨- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير المتوفى سنة ٦٠٦هـ/ بتحقيق طاهر أحمد الزاوي وزميله/ المكتبة العلمية/ بيروت.

٨٩- النهي عن سب الأصحاب للمقدسي، منه نسخة مصورة؛ في قسم المخطوطات في مكتبة الجامعة الإسلامي.

٩٠- أنساب الأشراف للبلاذري: أحمد بن يحيى المتوفى سنة ٢٧٩هـ، تحقيق الدكتور/ محمد حميد الله/ معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بالاشتراك مع دار المعارف.

٩١- إيضاح المكنون لحاجي خليفة: إسماعيل باشا بن محمد أمين الياباني المتوفى سنة ١٢٤٨هـ/ دار الفكر/ ١٤٢٠هـ.

٩٢- بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود: للدكتور/ عبد الله الجميلي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٩٣- بقي بن مخلد ومقدمة مسنده للدكتور/ أكرم ضياء العمري/ الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.

٩٤- تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم لابن شاهين: عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين المتوفى سنة ٣٨٥هـ بتحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية/ بيروت/ الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٩٥- تاريخ الأمم والملوك للطبري: أبوجعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠هـ بتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم/ دار سويدان/ الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ.

٩٦- تاريخ المدينة لابن شبة: أبو زيد عمر بن شبة النميري البصري المتوفى سنة ٢٦٢هـ بتحقيق فهيم شلتوت/ السيد حبيب محمود أحمد/ الطبعة الثانية.

٩٧- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت المتوفى سنة ٤٦٣هـ/ دار الكتب العلمية/ بيروت.

٩٨- تاريخ جرجان للسهمي/ عالم الكتب/ بيروت/ الطبعة الثالثة ١٤٠١هـ.

٩٩- تاريخ دمشق لابن عساكر: أبو القاسم غلي بن الحسن بن هبة الله الشافعي المتوفى سنة ٥٧١هـ/ مخطوط، صورته ونشرته مكتبة الدار في المدينة المنورة.

١٠٠- تاريخ مدينة دمشق/ عاصم – عائذ/ لابن عساكر: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي المتوفى سنة ٥٧١هـ بتحقيق سكينة الشهابي/ مجمع اللغة العربية/ دمشق.

١٠١- تاريخ مدينة دمشق/ تراجم النساء/ لابن عساكر: أبو القاسم علي بن الحسن هبة الله الشافعي المتوفى سنة ٥٧١هـ بتحقيق سكينة الشهابي/ مجمع اللغة العربية/ دمشق.

١٠٢- تاريخ مدينة دمشق/ عبد الله بن سالم- عبد الله بن أبي عائش/ لابن عساكر: أب القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي المتوفى سنة ٥٧١هـ نشر المجمع العلمي/ مجمع اللغة العربية/ دمشق.

١٠٣- تجريد أسماء الصحابة للذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ/ دار المعرفة/ بيروت.

١٠٤ - تحفة الأحوذي للمباركفوري: أبو العلي محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المتوفى سنة ١٢٥٣هـ/ بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان/ نشر محمد عبد المحسن التركي/ المكتبة السلفية/ المدينة النبوية.

١٠٥ - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي: جمال الدين أبو الحجاج يوسف ابن الزكي بن المزي المتوفى سنة ٧٤٢هـ بتحقيق عبد الصمد شرف الدين/ المكتب الإسلامي/ بيروت/ الطبعة الثانية/ ١٤٠٣هـ.

١٠٦ - تذكرة الحفاظ للذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ/ مكتبة الحرم المكي/ مكة المكرمة ١٣٧٤هـ.

١٠٧ - تعجيل المنفعة لابن حجر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ/ دار الكتاب العربي/ بيروت.

١٠٨ - تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ/ المتوفى سنة ٨٥٢هـ/ بتحقيق الدكتور/ عاصم القريوتي، مكتبة المنار/ الزرقاء/ الطبعة الأولى.

١٠٩ - تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ/ بتحقيق عبد القادر سليمان البندار وزميله/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

١١٠ - تغليق التعليق على صحيح البخاري لابن حجر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ/ دار عمار/ الاردن عمان/ الطبعة الاولى ١٤٠٥هـ.

١١١ - تفسير القرآن العظيم لابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير المتوفى سنة ٧٧٤هـ/ دار التراث الإسلامي/ ١٤٠٠هـ.

١١٢- تقريب التهذيب لابن حجر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ/ بتحقيق محمد عوامة/ دار الرشيد/ سوريا/ الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١١٣- تلخبص المتشابة للخطيب البغدادي: أحمد بن علي بن ثابت المتوفى سنة ٤٦٣هـ/ تحقيق سكينة الشهابي، طلاس للدراسات والترجمة/ دمق/ الطبعة الأولى ١٩٨٥٠هـ.

١١٤- تنبيه ذوي النجابة إلى عدالة الصحابة لقرشي بن عمر أحمد/ علق عليه وخرج أحاديثه: نبيل بن منصور البصارة/ دار الدعوة/ الكويت/ الطبعة الأولى/ ١٤٠٥هـ.

١١٥- تهذيب التهذيب لابن حجر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ/ مطبعة مجلس دائرة المعارف/ الطبعة الأولى ١٣٢٥هـ.

١١٦- تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي: جمال الدين أبو الحجاج يوسف المتوفى سنة ٧٤٢هـ/ قدم له: عبد العزيز رباح ومحمد أحمد عبد العزيز/ دار المأمون/ بيروت دمشق/ الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.

١١٧- تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي: جمال الدين أبو الحجاج يوسف المتوفى سنة ٧٤٢هـ/ بتحقيق بشار عواد معروف/ مؤسسة الرسالة/ بيروت/ الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

١١٨- تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته لابن القيم: شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الدمشقي المتوفى سنة ٧٥١هـ/ بتحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد فقي/ دار المعرفة/ بيروت ١٤٠٠هـ.

١١٩- تيسير المنفعة لكتابي مفتاح كنوز السنة والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي/ لمحمد فؤاد عبد الباقي/ دار الحديث/ بيروت/ الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.

١٢٠- تيسير الوصول إلى مواضع الحديث في كتب الأصول لعبد المجيد محمد حسين/ دار الدعوة/ الكويت/ الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

١٢١- جامع البيان عن تأويل القرآن للطبري: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠هـ بتحقيق محمود شاكر/ دار المعارف/ مصر/ الطبعة الثانية.

١٢٢- جامع البيان عن تأويل القرآن للطبري: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠هـ/ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البالي الحلبي وأولاده/ الطبعة الثانية/ ١٣٧٣هـ.

١٢٣- جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي المتوفى سنة ٧٦١هـ بتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي/ الدار العربية للطباعة/ الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ.

١٢٤- حكم سب الصحابة لابن تيمية: تقي الدين أحمد بن عبد الحليم، المتوفى سنة ٧٢٨هـ/ دار الأنصار/ القاهرة/ الطبعة الأولى ١٩٧٨هـ.

١٢٥- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ دار الفكر/ بيروت.

١٢٦- خطبة الحاجة للعلامة: محمد ناصر الدين الألباني/ المكتب الإسلامي/ بيروت/ الطبعة الرابعة/ ١٤٠٠هـ.

١٢٧- دراسة المتكلم فيهم من رجال تقريب التهذيب للدكتور عبد العزيز التخيفي/ رسالة دكتوراه مطبوعة على الآلة الكاتبة/ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية/ الرياض/ ١٤٠٥هـ.

١٢٨- دلائل النبوة للبيهقي/ بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان/ دار الفكر/ بيروت/ الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

١٢٩- ذو النورين عثمان بن عفان لعباس محمود العقاد/ دار نهضة مصر/ القاهرة.

١٣٠- رائد الطلاب لجبران مسعود/ دار العلم للملايين/ بيروت/ ١٩٨١م.

١٣١- رجال صحيح البخاري للكلاباذي: أبو نصر أحمد بن محمد بن الحسين البخاري الكلاباذي المتوفى سنة ٣٩٨ هـ بتحقيق عبد الله الليثي/ دار المعرفة/ بيروت/ الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

١٣٢- رجال صحيح مسلم لابن منجويه: أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني، المتوفى سنة ٤٢٨هـ بتحقيق عبد الله الليثي/ دار المعرفة/ بيروت/ الطبعة الأولى/ ١٤٠٧هـ.

١٣٣- زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي: عبد الرحمن بن علي بن علي بن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧هـ/ المكتب الإسلامي/ بيروت/ الطبعة الرابعة/ ١٤٠٧هـ.

١٣٤- سلسلة الأحاديث الصحيحة للعلامة الألباني: محمد ناصر الألباني/ المكتب الإسلامي/ بيروت/ الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ.

١٣٥- سنن ابن ماجه لابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني المتوفى سنة ٢٧٥هـ بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي/ دار الفكر/ بيروت.

١٣٦- سنن الترمذي، للترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي المتوفى سنة ٢٩٧هـ بتحقيق أحمد محمد شاكر/ دار الباز/ مكة المكرمة.

١٣٧- سنن الدراقطني: علي بن عمر المتوفى سنة ٣٨٥هـ بتحقيق عبد الله هاشم يماني المدني ١٣٨٦هـ.

١٣٨- سير أعلام النبلاء للذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن احمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ/ مؤسسة الرسالة/ بيروت/ الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

١٣٩- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي: هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي المتوفى سنة ٤١٨هـ/ مخطوط/ منه نسخة مصورة في مكتبة الشيخ حماد الأنصاري – رحمه الله.

١٤٠- شرح السنة للبغوي: الحسين بن مسعود المتوفى سنة ٥١٦هـ بتحقيق زهير الشاويش وشعيب الأرناؤوط/ المكتب الإسلامي/ بيروت/ ١٤٠٣هـ.

١٤١- شرح العقيد الطحاوية لعلي بن علي بن محمد بن أبي العوز الدمشقي المتوفى سنة ٧٢٢هـ/ خرج أحاديثها العلامة محمد ناصر الدين الألباني/ مكتبة الدعوة الإسلامية/ الأزهر.

١٤٢- شرح صحيح مسلم للنووي/ دار الفكر/ بيروت/ ١٤٠١هـ.

١٤٣- صحيح أبي عبد الله البخاري «بشرح الكرماني» دار إحياء التراث/ بيروت/ الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

١٤٤- صحيح سنن ابن ماجه للعلامة الألباني: محمد بن ناصر الدين الألباني/ المكتب الإسلامي/ بيروت/ الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

١٤٥- صفة النار لابن أبي الدنيا: عبد الله بن محمد بن عبيد المتوفى سنة ٢٨١هـ.

١٤٦- ضعيف سنن ابن ماجه للعلامة الألباني: محمد ناصر الدين الألباني/ مكتب التربية العربي لدول الخليج/ الرياض/ الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

١٤٧- طبقات المدلسين لابن حجر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ.

١٤٨- عائشة والسياسة لسعيد الأفغاني/ دار الفكر/ بيروت.

١٤٩- عبد الله بن سبأ دراسة للروايات التاريخية عن دوره في الفتنة للدكتور/ عبد العزيز الهلابي/ رسالة نشرت في مجلة حوليات كلية الآداب في جامعة الملك سعود؛ الحولية الثامنة ١٤٠٧هـ. الرسالة الخامسة والأربعون.

١٥٠- علم التاريخ عند المسلمين لفراز نزروزنثال/ ترجمة الدكتور/ صالح أحمد العلي/ مؤسسة الرسالة/ بيروت/ الطبعة الثانية/ ١٤٠٣هـ.

١٥١- عون المعبود شرح سنن أبي داود لأبي الطيب: محمد شمس الدين الحق العظيم آبادي، بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان/ دار الفكر/ بيروت/ الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ.

١٥٢- فتح الباري يشرح صحيح البخاري لابن حجر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ/ الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد/ الرياض..

١٥٣- فتح المغيث للسخاوي: شمي الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفى سنة ٩٠٢هـ/ الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

١٥٤- فتح المغيث للسخاوي: شمي الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفى سنة ٩٠٢هـ/ دارالكتب العلمية/ بيروت/ الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

١٥٥- فجر الإسلام لأحمد أمين/ دار الكتاب العربي/ بيروت/ الطبعة الحادية عشرة/ ١٩٧٩م.

١٥٦- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي المتوفى سنة ١٠٦٧هـ/ دار الفكر/ ١٤٠٢هـ.

١٥٧- كشف الأستار عن زوائد البزار للهيثمي: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧هـ بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي/ مؤسسة الرسالة/ بيروت/ الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ.

١٥٨- لسان العرب لابن منظور: جمال الدين علي بن أبي بكر المتوفى سنة ٨٠٧هـ/ دار الرشاد الحديثة.

١٥٩- لسان الميزان لابن حجر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات/ بيروت/ الطبعة الثالثة/ ١٤٠٦هـ.

١٦٠- مجلة عالم الكتب/ المجلد الثامن/ العدد الرابع/ ربيع الآخر/ ١٤٠٨هـ.

١٦١- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧هـ/ دار الكتاب العربي/ بيروت/ الطبعة الثالثة/ ١٤٠٢هـ.

١٦٢- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية المتوفى سنة ٧٢٨هـ جمع وترتيب العلامة: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم/ مكتبة المعارف/ الرباط.

١٦٣- مختصر سنن أبي داود للمنذري: عبد العظيم بن عبد القوي ابن عبد الله بن سلامة بن سعد المتوفى سنة ٦٥٦هـ بتحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي/ دار المعرفة/ بيروت/ ١٤٠٠هـ.

١٦٤- مرويات العهد المكي من سيرة النبي ﷺ للدكتور/ عادل عبد الغفور عبد الغني/ رسالة ماجستير/ مطبوعة على الآلة الكاتبة/ ١٤٠٨هـ/ منها نسخة في مكتبة الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية.

١٦٥- مرويات غزوة بدر جمع ودراسة وتحقيق لأحمد محمد العليمي باوزير/ مكتبة طيبة/ الطبعة الأولى/ ١٤٠٠هـ.

١٦٦- مشكاة المصابيح للتبريزي: محمد بن عبد الله بن الخطيب التبريزي بتحقيق العلامة محمد ناصر الدين الألباني/ المكتب الإسلامي/ بيروت/ الطبعة الثالثة/ ١٤٠٥هـ.

١٦٧- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه؛ للحافظ البوصيري/ دار العربية/ بيروت/ الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.

١٦٨- معالم السنن للخطابي: حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي المتوفى سنة ٣٨٨هـ/ بتحقيق العلامة أحمد محمد شاكر والعلامة محمد حامد الفقي/ دار المعرفة/ بيروت/ ١٤٠٠هـ.

١٦٩- معجم الأعلام لبسام عبد الوهاب الجابي/ الجفان والجابي/ قبرص/ الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

١٧٠- معجم البلدان لياقوت الحموي: شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي البغدادي المتوفى سنة ٦٤٦هـ/ دار بيروت/ بيروت ١٤٠٤هـ.

١٧١ – معجم الصحابة للبغوي: عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي المتوفى سنة ٣١٧هـ/ منه نسخة مصورة؛ في قسم المخطوطات في مكتبة الجامعة الإسلامية.

١٧٢ – معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع للبكري: عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي المتوفى سنة ٤٨٧هـ بتحقيق مصطفى السقا/ عالم الكتب/ بيروت/ الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ.

١٧٣ – معرفة الثقات – بترتيب الهيثمي – للعجلي: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي المتوفى سنة ٢٦١هـ بتحقيق عبد العليم بن عبد العزيز البستوي/ مكتبة الدار في المدينة النبوية/ الطبعة الاولى ١٤٠٥هـ.

١٧٤ – معرفة الصحابة لأبي نعيم المتوفى سنة ٤٣٠هـ/ مخطوط/ منه نسخة مصورة في قسم المخطوطات في مكتبة الجامعة الإسلامية.

١٧٥ – معرفة الصحافة لأبي نعيم المتوفى سنة ٤٣٠هـ/ بتحقيق راضي بن حاج عثمان/ مكتبة الدار في المدينة النبوية/ وكتبة الحرمين في الرياض/ الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

١٧٦ – مفتاح كنوز السنة لآي فنسنك بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي/ دار إحياء التراث/ بيروت ١٤٠٣هـ.

١٧٧ – مقتل الشهيد عثمان لابن خلف: أحمد بن كامل بن خلف المتوفى سنة ٣٥٠هـ.

١٧٨ – منزلة الصحابة في القرآن لمحمد صلاح محمد الصاوي/ دار طيبة/ الرياض.

١٧٩- من القائل أسئلة وأجوبة في الشعر والحكم والأمثال لعبد الله بن محمد بن خميس/ الطبعة الثانية/ ١٤٠٥هـ.

١٨٠- منهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية بتحقيق محمد رشاد سالم/ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية/ ١٤٠٦هـ.

١٨١- منهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية/ دار الكتب العلمية/ بيروت.

١٨٢- منهاج كتابة التاريخ الإسلامي للدكتور/ محمد بن صامل العلياني السلمي/ دار طيبة/ الرياض/ الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١٨٣- موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف لأبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول/ عالم التراث/ بيروت/ الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ.

١٨٤- ميزان الاعتدال للذهبي: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ/ بتحقيق علي محمد البجاوي/ دار المعرفة/ بيروت ١٣٨٢هـ.

١٨٥- هدي الساري لابن حجر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ/ المطبعة السلفية.

١٨٦- هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي/ دار الفكر/ ١٤٠٢هـ.